النحو (٣)

إعداد

أ د/ فوزي عبد الرازق د. آدم أحمد آدم

د. محمد الشوبري

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

هذه محاضرات في بعض أبواب النحو، نعرضها لتكون منطلقا للمناقشة مع طلاب الفرقة الثالثة، مراعين فيها التسهيل والتوضيح وتعريف الطلاب بتراثهم اللغوي، هادفين إلى نمو الذائقة اللغوية، وضبط اللسان العربي وتقويمه، والارتقاء بالوعي اللغوي لأبنائنا الطلاب على نحو صحيح، ونرجو أن تكون هذه المحاضرات فرصة لمناقشة مزيد من القضايا النحوية خارج قاعات الدرس، والله نسأل أن يوفق دارنا الحبيبة إلى ما فيه خير أبنائها وسائر المنتسبين إليها ومحبيها.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم

المؤلفون

د. آدم أحمد آدم

د. فوزي عبد الرازق

د. محمد الشويري

تعدي الفعل ولزومه

الأفعال ضربان:

أولهما المتعدي، وهو ما يتعدى أو يصل إلى مفعوله بنفسه دون حرف جر، نحو: أكرمت خالدا، وهو – كما يعرفه ابن يعيش "ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل"(١).

وآخرهما اللازم، وهو ما لا يصل إلى مفعوله بنفسه، وإنما يتعدى إليه بحرف الجر، نحو: مررت بمحمد، وكقول الله تعالى: "ذهب الله بنورهم"، أو لا مفعول له، مثل: قام زيد.

وللفعل المتعدي تسميات أخرى؛ فيسمى واقعا؛ لوقوعه على المفعول به بنفسه، ومجاوزا؛ لأنه يجاوز الفاعل إلى المفعول به، وأما اللازم فيسمى قاصرا وغير متعد ويسمى أيضا متعديا بحرف جر.

وثمة أفعال في اللغة لا توصف بتعد ولا لزوم، وهي الأفعال الناقصة الناسخة، ككان وأخواتها وكاد وأخواتها.

وثمة أفعال أخرى تتعدى وتلزم، ومن ذلك الفعل (شكر)(٢) يقال فيه: شكرت فلانا وشكرت له، ومنه قول الله تعالى: (لئن شكرتم لأزيدنكم) وقوله: (أن اشكر لي ولوالديك)، والحق – كما يرى الدكتور شعبان صلاح – أن الفعل لا يوصف بالوصفين في آن معا، وإنما السياق الذي يحدد نوع الفعل من حيث التعدي واللزوم.

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش،

(٢) ومن ذلك الأفعال: نَصَحَ، كَالَ، وَزَنَ، عَدَّ، يقال: نصحته ونصحت له، وكلته وكلت له، ووزنته ووزنت له، وعددته وعددت له.

ضابط الفعل المتعدي:

يعرف الفعل المتعدي بشيئين:

أولهما: أن تتصل به هاء ضمير تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو الضيف أكرمته.

أما هاء المصدر فتتصل بالفعل المتعدي واللازم، فمن اتصالها بالمتعدي قول الله تعالى:"فإني أعذبه عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين"، ومثال المتصلة باللازم قولك: الذهاب ذهبته.

وآخرهما: أن يصاغ منه اسم مفعول تام، مثل ضرب، فيصاغ منه (مضروب)، وهو تام لا يحتاج إلى جار وجرور أو إلى ظرف، تقول: عَلِيٌّ مضروب.

الفعل المتعدي ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله نحو أكرمت خالدا، فإن ناب عنه وجب رفعه، نحو أُكْرِمَ خالدٌ.

وقد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس، كقولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وهذا مقصور على السماع.

<u>والأفعال المتعدية أقسام ثلاثة</u>

<u>الأول</u> ما يتعدى إلى مفعول واحد، كضرب ونحوه، وهو كثير في اللغة.

<u>والثاني</u> ما يتعدى إلى مفعولين، وهذه الأفعال قسمان:

- القسم الأول ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر كظن وأخواتها.
- والقسم الآخر ما ليس أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر، ومثال ذلك أعطى وما أشبهه من أفعال المنح والمنع، مثل منحت خالدا جائزة.

<u>والثالث</u> ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، كأعلم وأرى وخبَّر وأخبر إلخ، تقول: أعلمت محمدا أخاك ناجحا.

معرفة اللازم وأوزانه:

اللازم هو ما ليس بمتعد وهو ما لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر.

ضابط الفعل اللازم:

ذكرنا أن علامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء الضمير التي تعود على غير المصدر، وأن يبنى منه اسم مفعول تام، وعلى العكس من ذلك الفعل اللازم، فعلامته:

١- أن تتصل به هاء الضمير التي تعود على المصدر، نحو قولك: الذهاب ذهبته.

٢- ألا يبنى منه اسم مفعول تام، وهو ما يحتاج إلى الجار والمجرور أو الظرف، مثل محمد مرضي عنه، والأمير مجلوس عنده.

يعرف اللازم عن طريق عدة أمور منها:

١- الأفعال التي على وزن (فَعُلَ)، مثل: شرف وصغر وكبر.
٢- الأفعال التي على وزن (تَفَعْلَلَ)، مثل: تبعثر.
٣- الأفعال التي على وزن (انْفَعَلَ)، مثل: انطلق، وانقاد.
٤- الأفعال التي على وزن (افْعَلَّ)، مثل: ازورَّ.
٥- الأفعال التي على وزن (افْعَالَّ)، مثل: احمارَّ واصفارَّ.
٦- الأفعال التي على وزن (افْوَعَلَّ)، مثل: اكْوَهَدَّ الفرخ أي: ارتعد.
٧- الأفعال التي على وزن افْعَلَلَّ، نحو اقشعر واطمأن.
٨- الأفعال التي على وزن افْعَنْلَلَ، نحو احْرَنْجَمَ وما ألحق به، وهو ما تكررت لامه للإلحاق نحو اقْعَنْسَسَ الجمل أي: امتنع وأبى.
٩- الأفعال التي على وزن (افْعَنْلَى) نحو احْرَنْبَى الديك، أي: انتفش للقتال.

١٠- الأفعال التي على وزن (فَعَلَ) مفتوح العين والوصف منها على (فَعِيل)، مثل: ذَلَّ فهو ذليل.
١١- الأفعال التي على وزن (فَعِلَ) مكسور العين والوصف منها على (فَعِيل)، مثل: قَوِيَ فهو قَوِيّ.
١٢- الأفعال الدالة على سجية وهي الطبيعة، نحو شَرُفَ وكرم وظرف ونهم.
١٣- الأفعال التي على وزن (أَفْعَلَ) إذا كان بعنى (صار ذا كذا) نحو: أثمر الشجر، أي صار ذا ثمر، وأَغَدَّ البعير، أي: صار ذا غدة.
١٤- الأفعال التي على وزن (اِسْتَفْعَلَ) إذا دلت الصيغة على التحول والصيرورة، مثل: استحجر الطين، واستنوق الجمل، واستنسر البغاث بأرضنا.
١٥- الأفعال الدالة على نظافة، كطَهُرَ الثوب أو على دَنَس، كدَنِسَ الثوب ووَسخ.
١٦- الأفعال الدالة على عَرَض، نحو مَرِضَ زيد.
١٧- الأفعال الدالة على لون، نحو اِحْمَرَّ الماء واحْمَار.
١٨- الأفعال الدالة على حلية، نحو دعج وكحل وسمن.
١٩- الأفعال الدالة على عيب، مثل: هزل ، وعمي.
٢٠- الأفعال المطاوعة لما تعدى إلى مفعول واحد، نحو مَدَدْتُ الحديد فامتد ودحرجت الكرة فتدحرجت.

أما ما كان مطاوعا لما تعدى إلى مفعولين فإنه لا يكون لازما بل يكون متعديا إلى مفعول واحد، نحو: فَهَّمَتُ عليًّا المسألة ففهمها.

حذف حرف الجر مع الفعل اللازم:

يصل الفعل اللازم إلى مفعوله بحرف جر، نحو مررت بخالد، وقد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه، نحو مررت خالداً، وقد ورد من ذلك قول الشاعر[١]:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذا حرام

أي تمرون بالديار ومثل هذا مقصور على السماع.

ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أَنْ) و(أَنَّ) بل يقتصر فيه على السماع.

وقد يجوز حذف حرف الجر بشرط أن يتعين الحرف ومكان الحذف، نحو بريت القلم بالسكين، فيجوز عنده حذف الباء فتقول بريت القلم السكين، ومذهب أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي وهو الأخفش الصغير أنه يجوز الحذف مع غير (أَنْ) و(أَنَّ) قياسا بشرط تعين الحرف ومكان الحذف، كما في المثال السابق.

---

(١) البيت لجرير بن عطية بن الخطفي.

الإعراب: (تمرون) فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل. (الديار) منصوب على نزع الخافض، وأصله: تمرون بالديار، (ولم تعوجوا) الواو للحال، ولم: نافية جازمة، (تعوجوا): فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب حال (كلامكم) كلام: مبتدأ، وكلام مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه. (علىَّ) جار ومجرور متعلق بحرام. (حرام) خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله (تمرون الديار) حيث حذف الجار، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورا، فنصبه، وأصل الكلام (تمرون بالديار).

فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف، نحو رغبت في زيد، فلا يجوز حذف (في) لأن الفعل (رغب) يتعدى بـ(في) و(عن) فلا يدرى هل التقدير: رغبت عن زيد أو في زيد.

وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز، نحو: اخترت المتميزين من الطلاب، فلا يجوز الحذف فلا تقول اخترت المتميزين الطلاب؛ إذ لا يدرى هل الأصل: اخترت المتميزين من الطلاب، أو اخترت من المتميزين الطلاب.

وأما (أنْ) و(أنَّ) فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا بشرط أمن اللبس كقولك عجبت أن يدوا، والأصل عجبت من أن يدوا، أي: من أن يعطوا الدية، ومثال ذلك مع (أَنَّ) بالتشديد: عجبت من أنك قائم، فيجوز حذف (مِن) فتقول عجبت أنك قائم، فإن حصل لبس لم يجز الحذف.

نحو رغبت في أن تقوم أو رغبت في أنك قائم فلا يجوز حذف (في) لاحتمال أن يكون المحذوف (عن) فيحدث اللبس.

واختلف في محل (أنْ) و(أَنَّ) عند حذف حرف الجر فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين.

وحاصله أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر ثم إن كان المجرور غير (أنْ) و(أنَّ) لم يجز حذف حرف الجر إلا سماعا، وإن كان (أنْ) و(أنَّ) جاز ذلك قياسا عند أمن اللبس وهذا هو الصحيح.

ترتيب مفعولي الفعل المتعدي:

إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الأصل فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى، نحو أعطيت زيدا درهما، فالأصل تقديم (زيد) على (درهم) لأنه فاعل في المعنى لأنه الآخذ للدرهم، ويجوز تقديم ما ليس فاعلا معنى لكنه خلاف الأصل.

أي يلزم الأصل وهو تقديم الفاعل في المعنى إذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا، فيجب تقديم الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره لأجل اللبس؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل.

وقد يجب تقديم ما ليس فاعلا في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى، نحو أعطيت الدرهم صاحبه فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلا في المعنى، فلا يصح أن تقول أعطيت صاحبه الدرهم؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممتنع.

حكم حذف الفضلة

الفضلة خلاف العمدة، والعمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل، والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به.

يجوز حذف الفضلة إن لم يضر كقولك: في ضربت زيدا: ضربت، بحذف المفعول به، وكقولك في أعطيت زيدا درهما: أعطيت، ومنه قوله تعالى (فأما من أعطى واتقى) وأعطيت زيدا، ومنه قوله تعالى (ولسوف يعطيك ربك فترضى) وأعطيت درهما، قيل ومنه قوله تعالى: (حتى يعطوا الجزية) التقدير والله أعلم: حتى يعطوكم الجزية.

فإن ضر حذف الفضلة لم يجز حذفها، وذلك إذا:

- وقع المفعول به في جواب سؤال، نحو أن يقال: من ضربت؟ فتقول ضربت زيدا.

- وقع المفعول به محصورا، نحو: ما ضربت إلا زيدا.

فلا يجوز حذف (زيدا) في الموضعين؛ إذ لا يحصل في الأول الجواب ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا، والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود عند حذفه.

حكم حذف العامل:

يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل نحو أن يقال: من ضربت؟ فتقول: زيدا. التقدير ضربت زيدا، فحذف (ضربت) لدلالة ما قبله عليه وهذا الحذف جائز، وقد يكون واجبا كما في باب الاشتغال نحو زيدا ضربته التقدير ضربت زيدا ضربته فحذف ضربت وجوبا.

تحويل الفعل المتعدي إلى فعل لازم عن طريق:

١- التضمين لمعنى فعل لازم، نحو قوله تعالى-: {فَلْيَحْذَرْ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ}، فإن الفعل (يخالف) متعد في الأصل بنفسه، ولكنه ضمن معنى (يخرج) اللازم، فعدى بحرف الجر وهو (عن)، وقد قرر مجمع اللغة العربية أنه قياسي بشروط ثلاثة.

الأول: تحقيق المناسبة بين الفعلين، فلا يحمل الفعل معنى بعيدا عن معناه الوضعي، ولهذا لا يجوز: أكلت إلى الفاكهة، على تضمين (أكل) معنى (مال).

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس، وأشهر القرائن: حرف الجر الذي يتعدى به الفعل، ولم يك من حقه أن يتعدى به.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي ولا يلجأ للتضمين إلا لغرض بلاغي.

٢- تحويل الفعل الثلاثي إلى صيغة "فَعُلَ"، إما بقصد المبالغة في قصد الفعل والتعجب منه، نحو: فَهُمَ محمد أي ما أفهمه، أو بقصد المدح والذم، نحو: سَبُقَ السباح، وقَنُعَ الغنى.

٣- مطاوعة المتعدي لواحد، لآخر لازم، نحو: هدمت الحائط فانهدم.

٤- ضعف العامل عن العمل، إما بتأخيره عن المعمول نحو: {لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ} ، وإما بكونه فرعا في العمل كالمشتق، نحو: {فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ} . وتسمى لام الجر هنا: لام التقوية؛ لأنها تساعد ما قبلها على الوصول للمفعول.

٥- ضرورة الشعر، كقوله:

تبلت فؤادك في المنام خريدة ... تسقي الضجيع ببارد بسام

فقد عدي تسقي – وهو ينصب مفعولين بنفسه – إلى الثاني بالباء(ببارد)، لضرورة الشعر.

تحويل الفعل اللازم إلى فعل متعد: أو الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر

تنبيهات:

أيمتاز التضمين عن بقية وسائل التعدية، بأنه قد ينقل الفعل اللازم إلى أكثر من مفعول، نحو: لا آلوك نصحا، فقد عدي "ألا" بمعنى قصر –وهو لازم– إلى مفعولين، لتضمنه معنى "امنع"، أي لا أمنعك.

ب التعدية بحرف الجر ليست مقصورة على الثلاثي اللازم، بل تشمل كذلك المتعدي لواحد أو أكثر، فإنه يتعدى لغيره بالجار، كما وضحه الصبان.

ج الكلمات التي سمع عن العرب نصبها على حذف حرف الجر، لا يجوز القياس عليها، كما لا يجوز أن تنصب إلا مع الفعل الذي وردت معه مسموعة، مثل: توجهت مكة، وذهبت الشام، وذلك منعا للخلط والإفساد، وقد أشير إلى هذا قبل.

وهي سبعة:

١- همزة أفعل (همزة النقل)، وهي التي تنقل معنى الفعل إلى مفعوله: نحو قول الله تعالى: (أذهبتم طيباتكم) وقوله تعالى:(والله أنبتكم من الأرض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجا).

وقد ينقل المتعدي إلى واحد بالهمزة إلى التعدي إلى اثنين، نحو ألبست زيدا ثوبا. ولم ينقل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى التعدي إلى ثلاثة إلا في (رأى وعلم).

٢- ألف المفاعلة تقول في جلس ومشى: جالست العلماء وماشيت الأتقياء.

٣- صوغه على فَعَلْتُ بالفتح أَفْعُلُ بالضم لإفادة الغلبة، تقول كَرَمْتُ زيدا أَكْرُمُه بالفتح أي غلبته في الكرم.

٤- صوغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى الشيء ك(استخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم).

وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو: استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وإنما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت.

٥- تضعيف العين، تقول في فرح زيد: فَرَّحته، ومنه قول الله تعالى: (قد أفلح من زكاها).

والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر أي اللازم وفي المتعدي لواحد، نحو: علمته الحساب وفهمته المسألة .

٦- التضمين، نحو قول الله تعالى: (ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله)، أي: لا تنووا ، فقد عدي (تعزم) إلى المفعول به مباشرة، مع أنه لا يتعدى إلا بـ(على).

ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة:

أ- ولذلك عدي (ألوت) بقصر الهمزة بمعنى قصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصرا، وذلك في قولهم: لا آلوك نصحا ولا آلوك جهدا، لما ضمن معنى (لا أمنعك)، ومنه قوله تعالى: (لا يألونكم خبالا)

ب – وعدي أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ إلى ثلاثة لما ضمنت معنى (أعلم وأرى) بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار، نحو قول الله تعالى: (أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم).

٧– إسقاط الجار توسعا، نحو قول الله تعالى:(أعجلتم أمر ربكم) أي عن أمره.

التنازع في العمل

التنازع هو توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو: ضربت وأكرمت زيدا، فكل واحد من (ضربت) و(أكرمت) يطلب زيدا بالمفعولية.

ولا بد من تقدم العاملين قبل المعمول؛ إذ لو تأخر العاملان لخرجت المسألة من باب التنازع.

ما الذي يعمل من هذين العاملين؟

أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر، والآخر يهمل عنه ويعمل في ضميره.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ولكن اختلفوا في الأولى منهما:

- مذهب البصريين أن العامل الثاني أولى بالمفعول به لقربه منه.
- ومذهب الكوفيين أن الفعل الأول أولى بالمفعول به لتقدمه.

إذا أعملت أحد العاملين في الاسم الظاهر وأهملت الآخر عنه فأعمل العامل المهمل في ضمير الاسم الظاهر والتزم الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه كالفاعل وذلك كقولك:

يحسن ويسيء ابناك.

فكل واحد من الفعلين: (يحسن) و(يسيء) يطلب (ابناك) بالفاعلية:

أ- إعمال الثاني يجب معه إضمار فاعله في الأول، مثاله: يحسنان ويسيء ابناك.

ب- إعمال الأول يجب معه إضمار فاعله في الثاني، مثاله: يحسن ويسيئان ابناك. ولا يجوز ترك الإضمار، فلا يصح أن تقول: يحسن ويسيء ابناك؛ لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل والفاعل ملتزم الذكر.

وأجاز الكسائي ذلك على الحذف بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل وأجازه الفراء على توجه العاملين معا إلى الاسم الظاهر، وهذا بناء منهما على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني فلا تقول يحسنان ويسيء ابناك، وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة.

في الكلام السابق كان المتنازع عليه مرفوعا، وأما إذا كان غير مرفوع فلا يخلو إما أن يكون:

١- المتنازع عليه عمدة فى الأصل وهو مفعول ظن وأخواتها لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر، فلا يخلو إما أن يكون الطالب له هو الأول أو الثاني:

فإن كان الطالب له هو **الأول** وجب إضماره مؤخرا فتقول:

- ظنني وظننت زيدا قائما إياه. (الضمير منفصل مؤخر)

وإن كان الطالب له هو **الثاني** أضمرته متصلا كان أو منفصلا فتقول:

- ظننت وظننيه زيدا قائما، وظننت وظنني إياه زيدا قائما.(الضمير مؤخر منفصل أو متصل)

وملخص ما سبق أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع وهو المنصوب والمجرور فلا تقول ضربته وضربني زيد ولا مررت به ومر بي زيد بل يلزم الحذف فتقول ضربت وضربني زيد ومررت ومر بي زيد إلا إذا كان المفعول

خبرا في الأصل فإنه لا يجوز حذفه بل يجب الإتيان به مؤخرا، فتقول: ظنني وظننت زيدا قائما إياه.

ومفهومه أن الثاني يؤتى معه بالضمير مطلقا مرفوعا كان أو مجرورا أو منصوبا عمدة في الأصل أو غير عمدة.

١- المتنازع عليه غير عمدة، وحينئذ إما أن يكون الفعل الطالب له هو الأول أو الثاني فإن كان الأول لم يجز الإضمار، فتقول: ضربت وضربني زيد ومررت ومر بي زيد، ولا يصح أن تضمر، فلا تقول: ضربته وضربني زيد ولا مررت به ومر بي زيد، وقد جاء الإضمار في قول الشاعر[١]:

---

(١) البيتان من الشواهد التي لم تعرف نسبتها لقائل معين.

الاعراب: (إذا) ظرف زمان تضمن معنى الشرط، مبني على السكون في محل نصب. (كنت) كان: فعل ماض ناقص مبني على السكون، والتاء ضمير مبني في محل رفع اسم (كان)، وجملة (ترضيه) من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله في محل نصب خبر كان، والجملة من كان ومعموليها في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي جملة الشرط (ويرضيك) فعل ومفعول به (صاحب) فاعل يرضيك، وجملة يرضيك وفاعله ومفعوله في محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التي قبلها. (جهارا) منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين. (فكن) الفاء لربط الجواب بالشرط، كن: فعل أمر ناقص مبني على السكون، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (في الغيب) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال. (أحفظ) خبر (كن). (للعهد) جار ومجرور متعلق بأحفظ.

الشاهد فيه: قوله (ترضيه ويرضيك صاحب) فقد تقدم في هذه العبارة عاملان، وهما (ترضي) و (يرضي)، وتأخر عنهما معمول واحد، وهو قوله (صاحب)، وقد تنازع كل من (ترضي) و (يرضي) ذلك الاسم الذي بعدهما وهو (صاحب)، والأول يطلبه مفعولا به، والثاني يطلبه فاعلا، وقد أعمل الشاعر فيه الثاني وأعمل الأول في ضميره الذي هو الهاء، والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الأول في الضمير؛ لأن هذا الضمير فضلة يستغنى الكلام عنه، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز، وقد ارتكبه الشاعر من غير ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المحظور، فإنهم إنما أجازوا في هذا الباب الإضمار قبل الذكر، إذا كان الضمير فاعلا، مثلا؛ لأنه لا يستغنى الكلام عنه، ولا يجوز حذفه، والضرورة يجب أن تتقدر بقدرها، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقا.

إذا كنتَ تُرضيه ويرضيك صاحبٌ جهارا فكن في الغيب أحفظ للعهد

وألـــــغ أحاديث الوشاة فقلمـــا يحـاول واش غير هجران ذي ود

وإن كان الطالب له هو الثاني وجب الإضمار، فتقول: ضربني وضربته زيد، ومر بي ومررت به زيد، ولا يجوز الحذف، فلا يصح أن تقول: ضربني وضربت زيد ولا مر بي ومررت زيد، وقد جاء في الشعر كقول الشاعر:

بعكاظ يعشي الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه

والأصل لمحوه فحذف الضمير ضرورة وهو شاذ، كما شذ عمل المهمل الأول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الأصل.

الاشتغل

اشتغال العامل عن المعمول

الاشتغال: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه. وسببيه هو المضاف إلى ضمير الاسم السابق.

فمثال المشتغل بالضمير: زيدا ضربته وزيدا مررت به.

ومثال المشتغل بالسببي: زيدا ضربت غلامه،

ناصب الاسم المشغول عنه:

واختلف النحويون في ناصبه:

المذهب الأول: مذهب الجمهور، ويذهبون إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبا لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر، ويكون الفعل المضمر موافقا في المعنى لذلك المظهر، وهذا يشمل ما وافق لفظا، نحو قولك في زيدا ضربته: إن التقدير ضربت زيدا ضربته، وما وافق معنى دون لفظ كقولك في زيدا مررت به: إن التقدير جاوزت زيدا مررت به.

والمذهب الثاني: أنه منصوب بالفعل المذكور بعده، وهذا مذهب كوفي، واختلف هؤلاء فقال قوم: إنه عمل في الضمير وفي الاسم معا، فإذا قلت: زيدا ضربته، كان ضربت ناصبا لـ(زيد وللهاء). ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره.

والمذهب الثالث: قال قوم: هو عامل في الظاهر والضمير ملغى، ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل.

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام:

أحدها: ما يجب فيه النصب

والثاني: ما يجب فيه الرفع

والثالث: ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح

والرابع: ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح
والخامس: ما يجوز فيه الأمران على السواء.
١- ما يجب فيه النصب.

يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط، نحو: (إنْ) و(حيثما)، فتقول:

- إن خالدا أكرمته أكرمك.
- وحيثما خالدا تلقه فأكرمه

فيجب نصب (خالدا) في المثالين، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ؛ إذ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات، وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء، كقول الشاعر[١]:

لا تجزعي إن منفس أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

تقديره: إن هلك منفس.

---

(١) هذا البيت من كلمة للنمر بن تولب يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبذير.
الإعراب: (لا) ناهية. (تجزعي) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل. (إن) شرطية. (منفس) فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط، وقوله: (أهلكته) جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية. (فإذا) الفاء عاطفة، إذا: ظرفية تضمنت معنى الشرط. (هلكت) فعل وفاعل، وجملتهما في محل جر بإضافة (إذا) إليها. (فبعد) الفاء زائدة، وبعد: ظرف متعلق بقوله (اجزعي) في آخر البيت، وبعد مضاف واسم الاشارة من (ذلك) مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب. (فاجزعي) الفاء واقعة في جواب إذا، وما بعدها فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه: قوله: (إن منفس) حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي (إن) والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل.

٢- ما يجب فيه الرفع.

يجب رفع الاسم المشتغل عنه في حالتين:

أ- إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء كإذا التي للمفاجأة، فتقول: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، برفع (زيد) ولا يجوز نصبه لأن (إذا) هذه لا يقع بعدها الفعل لا ظاهرا ولا مقدرا.

ب- إذا ولى الفعلَ المشتغلَ بالضمير أداةٌ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط والاستفهام وما النافية، نحو: زيد إن لقيته فأكرمه، وزيد هل تضربه، وزيد ما لقيته، فيجب رفع زيد في هذه الأمثلة ونحوها، ولا يجوز نصبه لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر عاملا فيما قبله .

٣- ما يختار فيه النصب.

يختار النصب في أحوال:

أ- إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب، كالأمر والنهى والدعاء، نحو:

- زيدا اضربه. (الأمر)
- زيدا لا تضربه. (النهي)
- زيدا رحمه الله. (الدعاء)

فيجوز رفع زيد ونصبه والمختار النصب .

ب- إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، كهمزة الاستفهام، نحو: أزيدا ضربته. بالنصب والرفع، والمختار النصب.

ج - إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم، نحو: قام زيد وعمرا أكرمته؟ فيجوز رفع عمرو ونصبه، والمختار النصب؛ لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية.

فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء، نحو: قام زيد وأما عمرو فأكرمته، فيجوز رفع عمرو ونصبه، والمختار الرفع ، وتقول: قام زيد وأما عمرا فأكرمه فيختار النصب ؛ لأنه وقع قبل فعل دال على طلب.

٤- ما يجوز فيه الأمران ويختار الرفع.

وذلك كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه الأمران على السواء، وذلك نحو: زيد ضربته. فيجوز رفع (زيد) ونصبه والمختار رفعه لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار.

وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الإضمار وليس بشيء فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية وهو كثير وأنشد أبو السعادات ابن الشجري في أماليه على النصب قوله[1]:

فارسا ما غادروه ملحما ... غير زميل ولا نكس وكل

---

(١) البيت لامرأة من بني الحارث بن كعب.

الإعراب: (فارسا) مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: غادروا فارسا. (ما) حرف زائد لقصد التفخيم، ويجوز أن يكون اسما نكرة بمعنى عظيم، فهو حينئذ نعت لفارس. (غادروه) فعل وفاعل ومفعول به. (ملحما) حال من الضمير المنصوب في غادروه، ويقال: مفعول ثان، وليس بذاك. (غير) حال ثان، وغير مضاف و(زميل) مضاف إليه. (ولا نكس) الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي، ونكس: معطوف على زميل. (وكل) صفة لنكس.

الشاهد فيه: قوله: (فارسا ما غادروه) حيث نصب الاسم السابق، وهو قوله: (فارسا) المشتغل عنه، بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ولا مرجح للنصب في هذا الموضع ولا موجب له، فلما نصب (فارسا) مع خلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه دل على أن النصب حينئذ جائز، وليس ممتنعا.

ومنه قوله تعالى: {جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا} بكسر تاء جنات.

٥- جواز الأمرين على السواء، وضبط النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء، وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة صدرها اسم وعجزها فعل، نحو:

- زيد قام وعمرو أكرمته (جملة ذات وجهين)

فيجوز رفع (عمرو) مراعاة للصدر ونصبه مراعاة للعجز.

يعني أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به، نحو: زيد ضربته.

أو ينفصل منه بحرف جر، نحو: زيد مررت به.

أو ينفصل منه بإضافة، نحو: زيد ضربت غلامه أو غلام صاحبه أو مررت بغلامه أو بغلام صاحبه.

فيجب النصب في نحو: إن زيدا مررت به أكرمك. (انفصال الضمير بحرف جر)

وفي: إن زيدا لقيته أكرمك. (اتصال الضمير)

وكذلك **يجب الرفع** في: خرجت فإذا زيد مر به عمرو.(انفصال الضمير بحرف جر)

ويختار النصب في: أزيدا مررت به؟ (انفصال الضمير بحرف جر)

ويختار الرفع في: زيد مررت به. (انفصال الضمير بحرف جر)

ويجوز الأمران على السواء في: زيد قام وعمرو مررت به. (انفصال الضمير بحرف جر)

وفي: زيد ضربت غلامه أو مررت بغلامه. (انفصال الضمير).

هل يقوم الوصف العامل مقام الفعل؟

يجري الوصف العامل في هذا الباب مجرى الفعل، والمراد بالوصف العامل اسم الفاعل واسم المفعول.

ولا يجري مجرى الفعل اسم الفعل، نحو: زيد دراكه. فلا يجوز نصب (زيد) لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا فيه.

ولا يجري مجرى الفعل الوصف الذي لا يعمل كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، نحو: زيد أنا ضاربه أمس. فلا يجوز نصب (زيد) لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملا.

ومثال الوصف العامل زيد أنا ضاربه الآن أو غدا والدرهم أنت معطاه، فيجوز نصب زيد والدرهم ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل.

قد يدخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله، مثل الألف واللام، نحو: زيد أنا الضاربه. فلا يجوز نصب (زيد) لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما فلا يفسر عاملا فيه .

المفعول المطلق

الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان، فـ(كتب) يدل على كتابة في زمن ماض و(يكتب) يدل على كتابة في الحال أو الاستقبال و(اكتب) يدل على كتابة في الاستقبال، والكتابة هي الحدث وهو أحد مدلولي الفعل، وهو المصدر، وهذا معنى قوله ما سوى الزمان من مدلولي الفعل فكأنه قال المصدر اسم الحدث كأمن فإنه أحد مدلولي أمن.

والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيدا لعامله أو بيانا لنوعه أو عدده، نحو ضربت ضربا، وسرت سير زيد، وضربت ضربتين.

وسمى مفعولا مطلقا لأنه يصدق عليه اسم (المفعول) من غير أن يقيد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات فإنه لا يصدق عليه اسم المفعول إلا مقيدا، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له.

العامل في المصدر:

ما يعمل في المصدر:

١- المصدر، نحو عجبت من ضربك زيدا ضربا شديدا.

٢-الفعل نحو ضربت زيدا ضربا.

٣-الوصف نحو أنا ضارب زيدا ضربا.

أصل المشتقات:

- مذهب البصريين أن المصدر أصل والفعل والوصف مشتقان منه وهذا معنى قوله وكونه أصلا لهذين انتخب أي المختار أن المصدر أصل لهذين أي الفعل والوصف.
- مذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه.
- وذهب قوم إلى أن المصدر أصل والفعل مشتق منه والوصف مشتق من الفعل.

• وذهب ابن طلحة إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه وليس أحدهما مشتقا من الآخر.

والصحيح المذهب الأول لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك؛ لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة فالفعل يدل على المصدر والزمان والوصف يدل على المصدر والفاعل.

أنواع المفعول المطلق:

الأول المؤكد لعامله، نحو ضربت زيدا ضربا .

الثاني المبين لنوع العامل، نحو سرت سير ذي رشد وسرت سيرا حسنا.

الثالث المبين للعدد، نحو ضربت عمرا ضربة وضربتين وضربات.

ما ينوب عن المصدر:

ينوب عن المصدر كل ما يدل عليه، مثل:

١- لفظة (كل) و(بعض) مضافين إلى المصدر، نحو قول الله تعالى: (فلا تميلوا كل الميل) أكرمت زيدا بعض الإكرام.

٢- المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور نحو قعدت جلوسا وافرح الجذل فالجلوس نائب مناب القعود لمرادفته له والجذل نائب مناب الفرح لمرادفته له.

٣-الإشارة إلى المصدر نحو ضربته ذلك الضرب وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا بد من وصفه بالمصدر كما مثلنا وفيه نظر فمن أمثلة سيبويه ظننت ذاك أي ظننت ذاك الظن فذاك إشارة إلى الظن ولم يوصف به

٤- ضمير المصدر، نحو ضربته زيدا أي ضربت الضرب ومنه قوله تعالى: (لا أعذبه أحدا من العالمين) أي لا أعذب العذاب.

٥- عدده، نحو ضربته عشرين ضربة ومنه قوله تعالى: (فاجلدوهم ثمانين جلدة).

٦- الآلة، نحو ضربته سوطا والأصل ضربته ضرب سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

المصدر بين التوحيد والتثنية والجمع

المصدر المؤكد لعامله لا يجوز تثنيته ولا جمعه بل يجب إفراده، فتقول ضربت ضربا وذلك لأنه بمنزلة تكرر الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع.

وأما غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع فيجوز تثنيته وجمعه .

فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربت ضربتين وضربات.

وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه، نحو: سرت سيري زيد الحسن والقبيح.

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا بل يقتصر فيه على السماع ووافقه الشلوبين.

حذف عامل المصدر:

المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف مناف لذلك.

وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازا ووجوبا:

الحذف الجائز:

يحذف عامل المصدر إذا دل عليه دليل، كقولك سير زيد لمن قال أي سير سرت؟ وقولك: انتظارا مملا لمن قال لك: هل انتظرت محمدا؟ وضربتين لمن قال كم ضربت زيدا؟ والتقدير: سرت سير زيد، وانتظرت انتظارا مملا، وضربته ضربتين.

مواضع حذف عامل المصدر وجوبا:

١- إذا وقع المصدر بدلا من فعله وهو مقيس فى الأمر والنهي والدعاء، نحو قياما لا قعودا أي قم قياما ولا تقعد قعودا، ونحو سقيا لك أي سقاك الله، ومن ذلك قول الشاعر:

فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيـــل الخلود بمستطاع

وقول الآخر[1]:

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

فندلا مصدر نائب عن فعل الأمر، والأصل: اندل يا زريق المال. وندل الثعالب مفعول مطلق مبين للنوع.

٢-إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ نحو أتوانيا وقد جد زملاؤك أي أتتوانى وقد جد زملاؤك.

---

(١) البيتان لأعشى همدان.

الإعراب: (يمرون) فعل وفاعل. (بالدهنا) جار ومجرور متعلق بيمر. (خفافا) حال من الفاعل (عيابهم) عياب فاعل لخفاف، وعياب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه. (ويرجعن) فعل وفاعل، والتعبير بنون الإناث لتأويلهم بالجماعات، أو لقصد تحقيرهم. (من دارين) جار ومجرور متعلق بيرجع. (بجر) حال من الفاعل، وبجر مضاف و (الحقائب) مضاف إليه. (على) حرف جر (حينَ) ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر، أو مجرور بالكسرة الظاهرة. (ألهى) فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف. (الناس) مفعول به لألهى تقدم على فاعله. (جل) فاعل ألهى، وجل مضاف، وأمور من (أمورهم) مضاف إليه، وأمور مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه. (فندلا) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف. (زريق) منادى بحرف نداء محذوف. (المال) مفعول به لقوله (ندلا) السابق. (ندل) مفعول مطلق، مبين للنوع، وندل مضاف، و(الثعالب) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله " فندلا " حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوبا.

ويقل حذف عامل المصدر وإقامة المصدر مقامه في الفعل المقصود به الخبر، سمعا وقياسا.

فمن المسموع قولهم: أفعل وكرامة أي وأكرمك، وقولهم عند ذكر النعمة: حمدا وشكرا لا كفرا. أي: أحمد الله وأشكره ولا أكفره، وقولهم عند الامتثال: سمعا وطاعة. أي: أسمع وأطيع.

فالمصدر في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبا والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه.

ومن المقيس:

أ- إذا كان المصدر تفصيلا لعاقبة ما تقدمه، كقول الله تعالى: (حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء) فـ(منا وفداء) مصدران منصوبان بأفعال محذوفة وجوبا، والتقدير والله أعلم: فإما تمنون منا وإما تفدون فداء.

ب- إذا كان المصدر نائبا عن فعل وقع خبرا لاسم ذات وكان المصدر مكررا أو محصورا فيه، مثل قولك: زيد سيرا سيرا. والتقدير: زيد يسير سيرا، فحذف يسير وجوبا لقيام التكرار مقامه. ومثل قولك في المحصور فيه: ما زيد إلا سيرا، والتقدير: ما زيد إلا يسير سيرا ، فحذف (يسير) وجوبا لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير فإن لم يكرر ولم يحصر لم يجب الحذف نحو زيد سيرا، والتقدير: زيد يسير سيرا، فإن شئت حذفت يسير وإن شئت صرحت به والله أعلم.

ج – المصدر المؤكد لنفسه وهو الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره، نحو: له علي ألف عرفا أي اعترافا، فاعترافا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: أعترف اعترافا. وسمى مؤكدا لنفسه لأنه مؤكد للجملة قبله، فقوله: (له على ألف) نص في الاعتراف، وهي نفس المصدر الظاهر بعده (اعترافا) فهي لا تحتمل سواه.

د – المصدر المؤكد لغيره، وهو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وتحتمل غير معناه، فتصير بذكر المصدر نصا فيه، نحو: أنت ابني حقا، فـ(حقا) مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير أحقه حقا، وسمي مؤكدا لغيره لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره؛ لأن قولك: أنت ابني. يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازا على معنى أنت عندي في الحنو بمنزلة ابني، فلما قال: حقا. صارت الجملة نصا في أن المراد البنوة حقيقة ورفع احتمال المجاز.

هـ– المصدر المقصود به التشبيه، ويقع بعد جملة مشتملة على معناه وفاعله، نحو: لزيد صوت صوت حمار، وله بكاء بكاء الثكلى.

فصوت حمار مصدر تشبيهي وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: يصوت صوت حمار، وقبله جملة، وهي لزيد صوت، وهي مشتملة على الفاعل في المعنى، وهو زيد وكذلك بكاء الثكلى منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير يبكي بكاء الثكلى.

فإذا لم يكن قبل هذا المصدر جملة وجب الرفع نحو صوته صوت حمار وبكاؤه بكاء الثكلى، وكذا لو كان قبله جملة وليست مشتملة على الفاعل في المعنى نحو هذا بكاء بكاء الثكلى وهذا صوت صوت حمار.

المفعول له

المفعول له ويسمى المفعول لأجله ومن أجله.

وهو المصدر المعلل للفعل المشارك لعامله في الوقت والفاعل، نحو قول الله تعالى: (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)، فرحمة مصدر وهو مفهم للتعليل لأن المعنى أرسلناك لأجل الرحمة، ومشارك لعامله وهو أرسلنا فى الوقت لأن زمن الرحمة وهو زمن الإرسال، وفي الفاعل لأن فاعل الإرسال هو ضمير المتكلم العائد على (الله) وهو فاعل الرحمة.

وكذلك قولك: ضرب محمد ابنه تأديبا، فتأديبا مصدر وهو مفهم للتعليل إذ يصح أن يقع في جواب لم فعلت الضرب؟ وهو مشارك لضرب في الوقت والفاعل.

حكم المفعول له:

يجوز نصب المفعول له إن اجتمعت فيه هذه الشروط الثلاثة أعني المصدرية وإبانة التعليل واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل، مثل قول الله تعالى: (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق).

وكذلك يجوز جر المفعول له باللام مع استيفائه الشروط السابقة، ومن ذلك قول الشاعر:

من أمكم لرغبةٍ فيكم جبرْ ومن تكونوا ناصريه ينتصرْ

فجرت كلمة (رغبة) باللام وهي مستوفية الشروط السابقة.

فإن فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل وهو اللام أو (من) أو (في) أو الباء.

فمثال ما عدمت فيه المصدرية قولك: سافرت للمال.

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت جئتك اليوم للإكرام غدا.

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل جاء زيد لإكرام عمرو له.

ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط نحو هذا قنع لزهد، ومنه قول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراكِ هزةٌ كما انتفض العصفور بلله القطرُ

ففاعل (تعرو) هو (هزة) وفاعل الذكرى هو المتكلم، كأنه قال: لذكري إياكِ، فلما اختلف الفعل وجب الجر.

وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل.

أحوال المفعول له:

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال:

١- أن يكون مجردا عن الألف واللام والإضافة.

وحكمه أن النصب يكثر فيه، نحو ضربت ابني تأديبا ويجوز جره فتقول ضربت ابني لتأديب.

٢- أن يكون محلى بالألف واللام.

وحكمه عكس المجرد، فالأكثر جره ويجوز فيه النصب، فضربت ابني للتأديب أكثر من ضربت ابني التأديبَ، ومما جاء فيه منصوبا قول القائل[١]:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء

---

(١) الشاهد غير منسوب إلى قائل معين.

الإعراب: (لا) نافية (أقعد) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا. (الجبن) مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (عن الهيجاء) جار ومجرور متعلق بقوله أقعد (ولو) الواو عاطفة، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: لو لم تتوال زمر الأعداء، ولو توالت زمر الأعداء، لو: حرف شرط غير جازم. (توالت) توالى: فعل ماض، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل (زمر) فاعل توالت، وزمر مضاف، و (الأعداء) مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (الجبن) حيث وقع مفعولا لأجله، ونصبه مع كونه محلى بأل، وقد اختلف النحاة في جواز مجيء المفعول لأجله معرفا، فذهب سيبويه – وتبعه الزمخشري – إلى جواز ذلك، مستدلين على هذا بمجيئه عن العرب في نحو بيت الشاهد وبأبيات أخرى، وذهب الجرمي إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة، كالحال والتمييز، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا بأل، فأل هذه زائدة لا معرفة، وإن جاء مضافا إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفا.

فـ(الجبنَ) مفعول له أي لا أقعد لأجل الجبن، ومثله قول الآخر[١]:

فليت لي بهم قوما إذا ركبوا شنوا الإغارةَ فرسانا وركبانا

٣- أن يكون مضافا.

وحكمه أنه يستوي فيه الأمران النصب والجر على السواء، فتقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبِه ومما جاء منصوبا قول الله تعالى: (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت) ومنه قول الشاعر[٢]:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

فـ(ادخارَه) مفعول له منصوب لاستيفائه الشروط، وهو مضاف.

---

(١) البيت من مختار أبي تمام في أوائل ديوان الحماسة، وهو من كلمة لقريط بن أنيف أحد بني العنبر.

الإعراب: (فليت) حرف تمن ونصب (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم. (قوما) اسم ليت مؤخر. (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (ركبوا) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها. (شنوا) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الاعراب جواب إذا، وله مفعول به محذوف، والتقدير: شنوا أنفسهم أي فرقوها لأجل الإغارة. (الإغارة) مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (فرسانا) حال من الواو في (شنوا) منصوب، وعلامة النصب الفتحة الظاهرة. (وركبانا) معطوف عليه منصوب.

الشاهد فيه: قوله (الإغارة) حيث وقع مفعولا لأجله منصوبا مع اقترانه بأل، وربما قيل: إنه لا شاهد في البيت؛ لأن الاغارة مفعول به: أي فرقوا إغارتهم على عدوهم، وليست مفعولا لأجله.

(٢) البيت لحاتم الطائي، الجواد المشهور. **الإعراب**: (وأغفر) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا. (عوراء) مفعول به لأغفر، وعوراء مضاف و(الكريم) مضاف إليه. (ادخارَه) ادخارَ: مفعول لأجله، وادخار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه. (وأعرض) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا. (عن شتم) جار ومجرور متعلق بأعرض، وشتم مضاف و(اللئيم) مضاف إليه. (تكرما) مفعول لاجله.

الشاهد فيه: قوله (ادخاره) حيث وقع مفعولا لأجله منصوبا مع أنه مضاف للضمير، ولو جره باللام فقال (لادخاره) لكان سائغا مقبولا، وفي قوله (تكرما) شاهد آخر لهذا الباب، فإن قوله (تكرما) مفعول لأجله، وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بأل، وقد جاء به منصوبا لاستيفائه الشروط.

المفعول فيه (الظرف)

الظرف هو زمان أو مكان ضمن معنى في باطراد، نحو: امكث هنا أزمنا.

فـ(هنا) ظرف مكان و(أزمنا) ظرف زمان، وكل منهما تضمن معنى (في) لأن المعنى امكث في هذا الموضع في أزمن.

وقد لا تتضمن أسماء الزمان أو المكان معنى (في) وحينئذ لا تكون مفعولا فيه (ظرفا) فقد يقع اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبرا، نحو يوم الجمعة يوم مبارك، ويوم عرفة يوم مبارك فإنه لا يسمى ظرفا، وكذلك ما وقع منهما مجرورا، نحو: سرت في يوم الجمعة وجلست في الدار، وكذلك ما نصب منهما مفعولا به نحو بنيت الدار وشهدت يوم الجمل.

وكذلك ما تضمن معنى (في) بغير اطراد، نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشأم، فإن كل واحد من البيت والدار والشأم متضمن معنى (في) ولكن تضمنه معنى في ليس مطردا؛ لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف (في) معها فليس البيت والدار والشأم في المثل منصوبة على الظرفية، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به.

<u>عامل النصب في الظرف</u>

حكم ما تضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان النصب والناصب له ما وقع فيه وهو:

١- المصدر، نحو إكرامك الضيف يوم الجمعة أمام الناس أمر طيب.

٢- الفعل، نحو أحسنت إلى المسكين اليوم.

٣- الوصف، نحو: أنا مكرم صديقي اليوم عندك.

والناصب له إما مذكور كما مر في الأمثلة السابقة أو محذوف:

والحذف إما جائز، نحو قولي: متى جئت؟ فتقول: يوم الجمعة. وكم سرت؟ فتقول: فرسخين. والتقدير جئت يوم الجمعة وسرت فرسخين.

أو واجب وذلك:

١- إذا وقع الظرف صفة نحو: مررت برجل عندك.

٢- إذا وقع الظرف صلة، نحو: جاء الذي عندك.

٣- إذا وقع الظرف حالا، نحو: مررت بزيد عندك.

٤- إذا وقع الظرف خبرا في الحال أو في الأصل، نحو: زيد عندك وظننت زيدا عندك.

فالعامل في هذه الظروف محذوف وجوبا فى هذه المواضع كلها والتقدير في غير الصلة (استقر(أو (مستقر) وفي الصلة (استقر) لأن الصلة لا تكون إلا جملة والفعل مع فاعله جملة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة.

ما ينصب على الظرفية:

١- اسم الزمان ينصب على الظرفية **مبهما** كان نحو: سرت لحظة وساعة أو **مختصا** ويكون ظرف الزمان مختصا عن طريق أحد الأمور الآتية:

(أ) بالإضافة، نحو: سرت يوم الجمعة.

(ب) بالوصف، نحو: سرت يوما طويلا.

(ج) بالعدد، نحو: سرت يومين.

والمبهم من أسماء الزمان هو ما دل على زمن غير مقدر، كحين ومدة ووقت.

والمختص ما دل على مقدار معلوم أو غير معلوم، فمثال المعلوم مكان معرفا بالعلمية، كقولك: صمت رمضان، واعتكفت يوم الجمعة، وما كان معرفا بأل، مثل قولك: استرحت اليوم، وما كان معرفا بالإضافة، نحو حضر صديقي يوم قدوم والدي من الحج.

٢- اسم المكان لا يقبل النصب منه إلا نوعان:

أحدهما: المبهم، وهو ما ليس له صورة ولا حدود محصورة، كالجهات الست، نحو: فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف، ونحو هذا كالمقادير، نحو غلوة وميل وفرسخ وبريد، تقول: جلست فوقَ الدار وسرت غلوةً فتنصبهما على الظرفية.

والثاني: ما صيغ من المصدر، وشرط نصبه قياسا أن يكون عامله من لفظه، نحو: قعدت مقعدَ زيد وجلست مجلسَ عمرو، فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بـ(في) نحو: جلست في مرمى زيد، فلا تقول: جلست مرمى زيد إلا شذوذا.

ومما ورد من ذلك مسموعا عن العرب قولهم: هو مني مقعدَ القابلة ومزجرَ الكلب ومناطَ الثريا، أي: كائن مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا، والقياس هو مني في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا ولكن نصب شذوذا ولا يقاس عليه خلافا للكسائي.

٣- أسماء العدد المميزة باسم زمان أو مكان، مثل: صمت عشرين يوما وسرت خمسين ميلا. فـ(عشرين) ظرف زمان لأنه ميز باسم زمان (يوما)، وخمسين ظرف مكان لأنه ميز باسم مكان (ميلا).

٤- ألفاظ (كل) و(بعض) مضافة إلى اسم زمان أو اسم مكان، مثل: سرت بعض اليوم كل الفرسخ.

٥- المصادر المضافة إلى زمان أو مكان، نحو: سنسافر طلوع الفجر، ولن ننتظر نحر جزور، والتقدير: وقت طلوع الفجر ومقدار نحر جزور. ومثال المصدر المضاف إلى مكان قولك: جلست قرب بيت زيد، أي: مكان قرب بيت زيد.

<u>الظرف المتصرف وغير المتصرف:</u>

ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى متصرف وغير متصرف.

فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان ما استعمل ظرفا وغير ظرف، كيوم ومكان، فإن كل واحد منهما يستعمل:

١- ظرفا، نحو: سرت يوما وجلست مكانا.
٢- ويستعمل مبتدأ، نحو: يومُ الجمعة يوم مبارك، ومكانُك حسن.
٣- ويستعمل فاعلا، نحو: انقضى يومُ الجمعة ونحن في طاعة.
٤- ويستعمل مفعولا، نحو: كرهت يوم الوداع.

ويستعمل في المواضع الإعرابية المختلفة.

وغير المتصرف هو ما لا يستعمل إلا ظرفا أو شبهه، نحو: سحر إذا أردته من يوم بعينه، فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى: (إلا آل لوط نجيناهم بسحرٍ) وفوق، نحو: جلست فوق الدار فكل واحد من سحر وفوق لا يكون إلا ظرفا.

ومما يستعمل ظرفا فقط (قط وعوض)، تقول لم أخطئ في حق جاري قط، ولن نتفرق عوض. فـ(قط) تستعمل للزمن الماضي، و(عوض) تستعمل للمستقبل.

ومما لزم الظرفية أو شبهها عند ولدن والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجرورا بمن نحو: خرجت من عند زيد، ولا تجر عند إلا بـ(من) فلا يقال خرجت إلى عنده.

<u>ما ينوب عن ظرف الزمان وظرف المكان:</u>

يقل إنابة المصدر عن ظرف المكان، كقولك: جلست قرب زيد أي مكان قرب زيد، فحذف المضاف وهو (مكان) وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بإعرابه وهو النصب على الظرفية، وهذا غير مقيس، فلا يصح أن تقول: آتيك جلوس زيد، تريد مكان جلوسه.

ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان، نحو: آتيك طلوع الشمس، وقدوم الحاج وخروج زيد. والأصل وقت طلوع الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت خروج زيد، فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه وهو مقيس في كل مصدر.

المفعول معه

المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع.

عامل النصب في المفعول معه:

الناصب للمفعول معه ما تقدمه من الفعل أو شبهه، فمثال الفعل استيقظت وأذان الفجر، أي: استقظت مع أذان الفجر، فـ(أذان) منصوب بـ(استيقظت).

ومثال شبه الفعل: زيد سائر والطريق، والمغتر متروك والدهر.

وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو وهو غير صحيح لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل إلا الجر كحروف الجر. وإنما قيل ولم يكن كالجزء منه احترازا من الألف واللام فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئا لكونها كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها نحو مررت بالغلام.

المفعول معه مقيس فيما كان مثل ما سبق، وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى (مع) وتقدمه فعل أو شبهه وهذا هو الصحيح من قول النحويين.

لا بد أن يتقدم عامل المفعول معه عليه، فلا يصح أن تقول: والنيل سرت. وهذا باتفاق أما تقدمه على مصاحبه، نحو سار والنيل زيد ففيه خلاف والصحيح منعه.

حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم تمثيله، وسمع من كلام العرب نصبه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل، نحو: ما أنت وزيدا؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد؟ فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون والتقدير ما تكون وزيدا؟ وكيف تكون وقصعة من ثريد؟ فزيدا وقصعة منصوبان بتكون المضمرة.

أحوال الاسم الواقع بعد الواو:

الاسم الواقع بعد الواو له خمس حالات:

١- وجوب العطف على ما قبله، وذلك

أ- إذا لم يسبق بجملة، نحو: كل رجل وضيعته، وكل طالب وكتابه.

ب- إذا لم يكن فضلة، نحو: اشترك محمد وعلي، وتخاصم زيد وعمرو.

ت- إذا كانت الواو غير دالة على المصاحبة، نحو: جاء محمد وزيد قبله، أو وزيد بعده.

٢- ترجيح العطف على ما قبله، إن أمكن العطف بلا ضعف، نحو: كنت أنا وزيد كالأخوين، ونحو جاء محمد وزيد. فرفع زيد على العطف أولى من نصبه مفعولا معه؛ لأن العطف ممكن في المثال الأول للفصل بالضمير المنفصل، وفي المثال الثاني؛ لأن التشريك أولى من عدم التشريك.

٣- ترجيح النصب على المعية إن أمكن العطف بضعف، نحو سافرت وخالدا، فنصب (خالد) أولى من رفعه؛ لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل.

٤- وجوب النصب على المعية، إن لم يمكن عطفه، مثل: مات زيد وطلوع الشمس، فيمتنع العطف هنا لأنه يقتضي المشاركة، والمشاركة في الحكم هنا وهو الموت – لا تصح.

٥- امتناع العطف وامتناع المعية ووجوب تقدير عامل مناسب، كقول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا

فالتقدير في هذا البيت: زججن الحواجب وكحلن العيون، وقد امتنع عطف العيون على الجواجب لانتفاء المشاركة في الحكم السابق؛ لأن العيون لا تشارك الحواجب في التزجيج، ومن ذلك قولك: أكلت لحما ومرقا، أو شربت ماء وخبزا، وقول الشاعر:

علفتها تبنا وماء باردا حتى غدت همالة عيناها

فـ(ماء) منصوب على إضمار فعل يليق به والتقدير وسقيتها ماء باردا.

الاستثناء

الاستثناء هو إخراج ما بعد أدواته (إلا وما في معناها) من حكم منسوب إلى شيء قبلها، مثال ذلك قولك: صلى الصائمون إلا صائما، فأخر صائم من الحكم المنسوب للصائمين وهو الصلاة.

وإخراج ما بعد أداة الاستثناء مما قبلها نوعان:

١-إخراج حقيقي وهو ما كان ما بعد إلا (المستثنى) جزءا مما قبلها (المستثنى منه)، ويسمى الاستثناء في هذه الحالة متصلا؛ لأن المستثنى والمستثنى منه من جنس واحد.

٢- إخراج تقديري، وهو ما ليس (المستثنى) فيه جزءا من المستثنى منه، ويسمى الاستثناء يه منقطعا، مثل قولك، قام القوم إلا حمارا، فالحمار ليس من جنس القوم.

المستثنى منه إما أن يكون مذكورا كما في قولك ، نجح الطلاب إلا طالبا، فالطلاب (مستثنى منه) ويسمى الأسلوب تاما.

وقد يكون متروكا، كما في قولك: ما نجح إلا طالب، فيكون الأسلوب مفرغا.

ألفاظ الاستثناء:

هي: (إلا ، وغير، وسوى، وخلا، وعدا وحاشا، وليس، ولا يكون). وهي الألفاظ المصطلح عليها في هذا الباب، وأما ما يفيد معنى الاستثناء مما ليس داخلا فيها فلا يعد من باب الاستثناء الاصطلاحي، مثل قولك: حضر الطلاب أستثني طالبا.

أحكام المستثنى

١- النصب إن كان الكلام تاما موجبا، سواء كان **متصلا**، نحو قام القوم إلا زيدا وضربت القوم إلا زيدا ومررت بالقوم إلا زيدا، **أو منقطعا**، نحو قام القوم إلا

حمارا وضربت القوم إلا حمارا ومررت بالقوم إلا حمارا، فزيدا في هذه المثل منصوب على الاستثناء وكذلك حمارا.

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة إلا واختار ابن عقيل في غير هذا الكتاب أن الناصب له إلا وزعم أنه مذهب سيبويه .

٢- فإن كان الكلام تاما منفيا، وهو المشتمل على النفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي النهي والاستفهام فإما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا والمراد بالمتصل أن يكون المستثنى بعضا مما قبله وبالمنقطع ألا يكون بعضا مما قبله.

أ- جواز نصبه على الاستثناء وجواز إتباعه لما قبله في الإعراب وهو المختار والمشهور أنه بدل من متبوعه إن كان الاستثناء متصلا وذلك نحو:

(المستثنى منه مرفوع)

النفي: ما قام أحد إلا زيدٌ وإلا زيدا

النهي: لا يقم أحد إلا زيدٌ وإلا زيدا

الاستفهام: هل قام أحد إلا زيدٌ وإلا زيدا

(المستثنى منه منصوب)

النفي: ما ضربت أحدا إلا زيدا

النهي: ولا تضرب أحدا إلا زيدا

الاستفهام: هل ضربت أحدا إلا زيدا

فيجوز في زيدا أن يكون منصوبا على الاستثناء وأن يكون منصوبا على البدلية من أحد.

(المستثنى منه مجرور)

النفي: ما مررت بأحد إلا زيدٍ وإلا زيدا.

النهي: لا تمرر بأحد إلا زيدٍ وإلا زيدا.

الاستفهام: هل مررت بأحد إلا زيدٍ وإلا زيدا.

ويدخل فيما سبق قول الله تعالى: (ما فعلوه إلا قليلٌ منهم)(النساء ٦٦) قرأ ابن عامر بالنصب (قليلا) قرأ السبعة بالرفع (قليل) فالرفع على البدلية من واو الجماعة، والنصب على الاستثناء، ومنه أيضا قول الله تعالى: (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتَك)(هود ٨١) قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع (امرأتُك) على البدلية من (أحدٌ) وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء.

ب – وجوب النصب إن كان الاستثناء **منقطعا**، فتقول ما قام القوم إلا حمارا ولا يجوز الإتباع وأجازه بنو تميم فتقول ما قام القوم إلا حمار وما ضربت القوم إلا حمارا وما مررت بالقوم إلا حمار.

ومما سبق قول الله تعالى: (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن) (النساء ١٥٧) قرأ السبعة بنصب (اتباع) ومعلوم أن اتباع الظن ليس من العلم اليقيني، فالاستثناء هنا منقطع.

٣– الإعراب حسب ما يقتضيه ما قبل (إلا)، إذا كان الأسلوب مفرغا (ناقصا منفيا) فيعرب بإلغاء (إلا)، مثل قولك:

الرفع: ما نجح إلا خالد.

النصب: ما أكرمت إلا خالدا

الجر: ما سلمت إلا على خالد

وسمي هذا الأسلوب مفرغا؛ لأن ما قبل (إلا) يتفرغ للعمل فيما بعدها، وهذا الاستثناء المفرغ لا يقع في كلام موجب، فلا تقول ضربت إلا زيدا.

<u>تقدم المستثنى على المستثنى منه:</u>

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب:

١- فإن كان موجبا وجب نصب المستثنى نحو قام إلا زيدا القوم.

وإن كان غير موجب فالمختار نصبه فتقول ما قام إلا زيدا القومُ، ومنه قول الشاعر(١):

فما لي إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ وما لي إلا مذهبَ الحق مذهبُ

وقد روي رفعه فتقول: ما قام إلا زيدٌ القومُ، قال سيبويه: حدثني يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون: ما لي إلا أخوك ناصر، وأعربوا الثاني بدلا من الأول على القلب لهذا السبب ومنه قول الشاعر(٢):

فإنهمُ يرجون منه شفاعة إذا لم يكن إلا النبيون شافعٌ

---

(١) البيت للكميت بن زيد الاسدي، من قصيدة هاشمية، يمدح فيها آل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الإعراب: (وما) نافية (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (إلا) أداة استثناء ملغاة. (آلَ) مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وآل مضاف، وأحمد مضاف إليه. (شيعة) مبتدأ مؤخر، وهو المستثنى منه، (وما لي إلا مذهب الحق مذهب) مثل الشطر الأول في الإعراب تماما.
الشاهد فيه: قوله: (إلا آلَ أحمد) وقوله:(إلا مذهبَ الحق) حيث نصب المستثنى بإلا في الموضعين؛ لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي، وهذا هو المختار.

(٢) البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من قصيدة يقولها في يوم بدر.
الإعراب: (فإنهم) إن: حرف توكيد ونصب، هم: اسمه. (يرجون) فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر إن. (منك) جار ومجرور متعلق بيرجون.(شفاعة) مفعول به ليرجون. (إذا) ظرفية. (لم) نافية جازمة. (يكن) فعل مضارع تام مجزوم بلم. (إلا) أداة استثناء. (النبيون) مستثنى. (شافع) فاعل يكن، وهو المستثنى منه.
الشاهد فيه: قوله: (إلا النبيون) حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه، والكلام منفي، والرفع في مثل ذلك غير المختار، وإنما المختار نصبه، هذا هو الظاهر.

يعرب الثاني بدلا من الأول على القلب، ويكون البدل هنا بدل كل من بعض عند من يجوز ذلك، ويكون بدل كل من كل عند من ينكر وجود بدل كل من بعض، وهؤلاء يقولون إن الاسم الذي كان مبدلا منه لم يبق على عمومه حين صار بدلا، بل صار خاصا بحيث يساوي في مدلوله مدلول اللفظ الذي كان بدلا فصار مبدلا منه.

تكرار (إلا) في الاستثناء:

إذا كررت (إلا) لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئا، ولم تفد غير توكيد الأولى وهذا معنى إلغائها وذلك في البدل والعطف، نحو:

ما مررت بأحد إلا زيد إلا أخيك.

فـ(أخيك) بدل من زيد، ولم تؤثر فيه (إلا) شيئا أي لم تفد فيه استثناء مستقلا، وكأنك قلت: ما مررت بأحد إلا زيد أخيك. وكررت (إلا) توكيدا.

ومثال العطف: قام القوم إلا زيدا وإلا عمرا.

والأصل: قام القوم إلا زيدا وعمرا، ثم كررت (إلا) توكيدا، ومنه قول الشاعر[1]:

هل الدهر إلا ليلةٌ ونهارُها وإلا طلوعُ الشمس ثم غيارُها

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، واسمه خويلد بن خالد.

الإعراب:(هل) حرف استفهام بمعنى النفي. (الدهر) مبتدأ. (إلا) أداة استثناء ملغاة. (ليلة) خبر المبتدأ. (ونهارها) الواو عاطفة، نهار: معطوف على ليلة، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه. (وإلا) الواو عاطفة، وإلا زائدة للتوكيد. (طلوع) معطوف على ما قبله، وطلوع مضاف و(الشمس) مضاف إليه. (ثم) عاطفة. (غيارها). غيار: معطوف على طلوع، وغيار مضاف وها مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: (وإلا طلوع الشمس) حيث تكررت (إلا) ولم تفد غير مجرد التوكيد، فألغيت، وعطف ما بعدها على ما قبلها، ونظير زيادة (إلا) في هذا الموضع زيادة (لا) في نحو قولك: مررت برجل لا كريم ولا شجاع، فالواو عاطفة لما بعد (لا) الثانية على ما بعد (لا) الأولى، وليست (لا) الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى.

والأصل: وطلوع الشمس، وكررت (إلا) توكيدا.

وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قول الشاعر[١]:

ما لك من شيخك إلا عملُه إلا رسيمُه وإلا رَمَلُهْ

والأصل: إلا عمله رسيمه ورمله، فرسيمة بدل من عمله، ورمله معطوف على رسيمه وكررت إلا فيهما توكيدا.

الاستثناء بـ(غير وسوى):

استعمل بمعنى إلا في الدلالة على الاستثناء ألفاظ منها ما هو اسم وهو غير وسوى وسواء ومنها ما هو فعل وهو ليس ولا يكون ومنها ما يكون فعلا وحرفا وهو عدا وخلا وحاشا وقد ذكرها المصنف كلها

فأما غير وسوى وسواء فحكم المستثنى بها الجر لإضافتها إليه وتعرب (غير) بما كان يعرب به المستثنى مع (إلا).

فتقول: قام القوم غيرَ زيد، بنصب (غير) كما تقول: قام القوم إلا زيدا بنصب (زيد).

وتقول: ما قام أحدٌ غيرُ زيد وغيرَ زيد بالإتباع والنصب والمختار الإتباع، كما تقول: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ وإلا زيدا.

---

(١) البيت لراجز لم يسم، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٧٤) .

الاعراب: (ما) نافية. (لك) جار ومجرور، ومثله (من شيخك) ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه. (إلا) أداة استثناء. (عمله) عمل: مبتدأ مؤخر، وعمل مضاف والضمير مضاف إليه. (إلا) زائدة للتوكيد. (رسيمه) رسيم: بدل من عمل، بدل بعض من كل، ورسيم مضاف والضمير مضاف إليه. (وإلا) الواو عاطفة، إلا: زائدة للتوكيد. (رمله) رمل: معطوف على رسيمه، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: (إلا رسيمه وإلا رمله) حيث تكررت (إلا) في البدل والعطف، ولم تفد غير مجرد التوكيد، وقد ألغيت.

وتقول: ما قام غيرُ زيدٍ، فترفع (غير) وجوبا كما تقول: ما قام إلا زيدٌ برفعه وجوبا. وتقول: ما قام أحدٌ غيرَ حمار، بنصب (غير) عند غير بني تميم والإتباع عند بني تميم كما تفعل في قولك: ما قام أحد إلا حمارٌ وإلا حماراً.

وأما سوى فالمشهور فيها كسر السين والقصر، ومن العرب من يفتح سينها ويمد، ومنهم من يضم سينها ويقصر، ومنهم من يكسر سينها ويمد.

ومذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفا فإذا قلت قام القوم سوى زيد فسوى عندهم منصوبة على الظرفية وهي مشعرة بالاستثناء ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر.

ورأى ابن عقيل أنها كـ(غير) فتعامل بما تعامل به غير من الرفع والنصب والجر.

فمن استعمالها مجرورة قولالنبي صلى الله عليه وسلم: (دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسها) وقوله (ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض) وقول الشاعر[1]:

---

(١) البيت للمرار بن سلامة العقيلي، وهو من شواهد سيبويه.

الإعراب: (لا) نافية. (ينطق) فعل مضارع. (الفحشاء) منصوب على نزع الخافض. (من) اسم موصول فاعل ينطق. (كان) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة. (منهم) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة. (إذا) ظرفية. (جلسوا) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها. (منا) جار ومجرور متعلق بجلسوا، ومن الجارة هنا بمعنى مع. (ولا) الواو عاطفة، لا: نافية (من سوائنا) الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه، وقيل: منا ومن سوائنا يتعلقان بقوله ينطق، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء إلخ.

الشاهد فيه: قوله (من سوائنا) حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية، واستعملت مجرورة بمن، متأثرة به، وهو عند سيبويه وأتباعه من ضرورات الشعر.

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

ومن استعمالها مرفوعة قول الشاعر[١]:

وإذ تباع كريمة أو تشترى فسواك بائعها وأنت المشتري

وقول الآخر[٢]:

ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا

فسواك مرفوع بالابتداء، وسوى العدوان مرفوع بالفاعلية.

---

(١) البيت لمحمد بن عبد الله المدني، يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب.

الإعراب: (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (تباع) فعل مضارع مبني للمجهول. (كريمة) نائب فاعل تباع، والجملة من تباع ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها. (أو) عاطفة. (تشترى) فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على تباع، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى كريمة. (فسواك) الفاء لربط الجواب بالشرط، سوى: مبتدأ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه. (بائعها) بائع: خبر المبتدأ، وبائع مضاف، وها: مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا. (وأنت) مبتدأ (المشتري) خبر المبتدأ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله (فسواك) فإن (سوى) قد خرجت عن الظرفية، ووقعت مبتدأ متأثرا بالعامل، وهذا العامل معنوي، وهو الابتداء، وهو يرد على ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن (سوى) لا تخرج عن النصب على الظرفية.

(٢) البيت للفند الزماني من كلمة يقولها في حرب البسوس.

الإعراب: (ولم) نافية جازمة. (يبق) فعل مضارع مجزوم بحذف الألف. (سوى) فاعل يبق، وسوى مضاف، و(العدوان) مضاف إليه. (دناهم) فعل ومفعول به. (كما) الكاف جارة، وما: يجوز أن تكون موصولا اسميا، وأن تكون حرفا مصدريا (دانوا) فعل وفاعل، فإذا كانت (ما) موصولا اسميا فالجملة لا محل لها من الاعراب صلة، والعائد محذوف، والتقدير: دناهم كالدين الذي دانوه، وإذا كانت ما مصدرية فهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يدل عليه قوله دناهم، والتقدير: دناهم دينا كائنا كالدين الذي دانوه، أو دناهم دينا مثل دينهم إيانا.

الشاهد فيه: قوله (سوى العدوان) حيث وقعت (سوى) فاعلا، وخرجت عن الظرفية.

ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قول الشاعر[١]:

لديك كفيل بالمنى لمؤمل وإن سواك مَن يُؤَمِّله يشقى

فسواك اسم (إن).

ومذهب سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل.

الاستثناء بـ (ليس ولا يكون وخلا وعدا):

المستثنى بـ(ليس ولا يكون) واجب النصب؛ لأنه خبرهما؛ فتقول:

- قام القوم ليس زيدا .
- قام القوم لا يكون زيدا.
- قام القوم خلا زيدا.
- قام القوم عدا زيدا.

---

(١) البيت من الشواهد التي لم ينسبوها لقائل معين.

الاعراب: (لديك) لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف والكاف مضاف إليه. (كفيل) مبتدأ مؤخر. (بالمنى، لمؤمل) جاران ومجروران يتعلقان بكفيل. (إن) حرف توكيد ونصب. (سواك) سوى: اسم إن منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف للتعذر. وسوى مضاف والكاف مضاف إليه. (من) اسم موصول مبتدأ. (يؤمله) يؤمل: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى (من) الموصولة، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول. (يشقى) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى (من) الموصولة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (من) الموصولة، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر (إنَّ).

الشاهد فيه: قوله: (وإن سواك) حيث فارقت (سوى) الظرفية ووقعت اسما لـ(إنَّ) فتأثرت بالعامل الذي هو (إنَّ) المؤكدة.

فـ(زيدا) في قولك: ليس زيدا ولا يكون زيدا منصوب على أنه خبر ليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم، والتقدير ليس بعضهم زيدا، ولا يكون بعضهم زيدا، وهو مستتر وجوبا،

و(زيدا) في قولك: خلا زيدا وعدا زيدا منصوب على المفعولية و(خلا وعدا) فعلان فاعلهما في المشهور ضمير عائد على البعض المفهوم من القوم، وهو مستتر وجوبا والتقدير خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم زيدا.

ولا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير (يكون) وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد (لا) فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي، نحو لم وإن ولن ولما وما.

ومما ورد من استعمال (ليس) للاستثناء قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث: "مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ"(١).

خلا وعدا:

لهما حالتان:

١- فإن تقدمت عليهما (ما) وجب النصب بهما فتقول: قام القوم ما خلا زيدا، وما عدا زيدا، فـ(ما) مصدرية وخلا وعدا صلتها وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض، وزيدا مفعول.

٢- إذا لم تتقدم (ما) على خلا وعدا فلك وجهان:

---

(١) صحيح البخاري، باب قسمة الغنم.

أ- الجر بهما، فتقول: قام القوم خلا زيد وعدا زيد، فخلا وعدا حرفا جر، ولم يحفظ سيبويه الجر بهما وإنما حكاه الأخفش فمن الجر بخلا قول الشاعر[١]:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالى شعبة من عيالكا

ومن الجر بـ(عدا) قول الآخر[٢]:

---

(١) البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها.
الإعراب: (خلا) حرف جر. (الله) لفظ الجلالة مجرور بخلا، والجار والمجرور متعلق بـ(أرجو) الآتي. (لا) نافية. (أرجو) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا. (سواك) سوى: مفعول به لـ(أرجو)، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه. (إنما) أداة حصر. (أعد) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا. (عيالي) عيال: مفعول أول لـ(أعد)، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (شعبة) مفعول ثان لـ(أعد). (من عيالكا) من عيال: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه.
الشاهد فيه: قوله (خلا الله) وفي هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة: أما الأول فحيث استعمل الشاعر (خلا) حرف جر، فجر به لفظ الجلالة،
وأما الشاهد الثاني فحيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل فيه، وذلك جائز عند الكوفيين، نص عليه الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز، وأجاز الفريقان جميعا تقديم المستثنى على المستثنى منه، بشرط أن يتقدم العامل في المستثنى منه أو بعض جملة المستثنى منه.
وفي قوله (لا أرجو سواك) شاهد ثالث، وحاصله أن (سوى) قد تفارق النصب على الظرفية فتتأثر بالعوامل، وقد وقعت هنا مفعولا به.

(٢) هذان البيتان من الأبيات التي لم تعرف نسبتها إلى قائل معين.
الإعراب:(تركنا) فعل وفاعل. (في الحضيض) جار ومجرور متعلق بتركنا. (بنات) مفعول به لتركنا، وبنات مضاف، و(عوج) مضاف إليه. (عواكف) حال من بنات عوج. (قد) حرف تحقيق. (خضعن) فعل وفاعل، والجملة في محل نصب صفة لعواكف. (إلى النسور) جار ومجرور متعلق بخضعن. (أبحنا) فعل وفاعل. (حيهم) حي: مفعول به لأباح، وحي مضاف والضمير مضاف إليه. (قتلا) تمييز (وأسرا) معطوف على قوله قتلا. (عدا) حرف جر. (الشمطاء) مجرور بـ(عدا). (والطفل) معطوف على الشمطاء. (الصغير) صفة للطفل.
الشاهد فيه: قوله: (عدا الشمطاء) حيث استعمل (عدا) حرف جر، فجر الشمطاء به، ولم يحفظ سيبويه الجر بـ(عدا)، ولا ذكره أبو العباس المبرد، أما الجر بـ(خلا) فقد عرفت أن الصحيح في النقل عن سيبويه أنه قد رواه عن بعض العرب.

تركنا في الحضيض بنات عُوجٍ عواكف قد خضعن إلى النسور
أبحنا حيهم قتلا وأسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير

وأجاز الكسائي الجر بهما بعد (ما) على جعل (ما) زائدة وجعل (خلا وعدا) حرفي جر فتقول قام القوم ما خلا زيد وما عدا زيد، وقد حكى الجرمي في الشرح الجر بعد (ما) عن بعض العرب.

ب – النصب بهما على أنهما فعلان، وهذا مما لا خلاف فيه؛ فتقول: حضر الطلاب عدا طالبا، وخلا طالبا.

الاستثناء بـ(حاشا):

المشهور أن (حاشا) لا تكون إلا حرف جر، فتقول قام القوم حاشا زيدٍ، بجر (زيد)، وذهب الأخفش والجرمي والمازني والمبرد وجماعة منهم ابن عقيل إلى أنها مثل (خلا) تستعمل فعلا فتنصب ما بعدها وحرفا فتجر ما بعدها، فتقول: قام القوم حاشا زيدا، وحاشا زيدٍ.

وحكى جماعة منهم الفراء وأبو زيد الأنصاري والشيباني النصب بها ومنه: اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع، وقول الشاعر[1]:

حاشا قريشا فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين

---

(١)هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب.

الإعراب: (حاشا) فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق. (قريشا) مفعول به لحاشا. (فإن) الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب (الله) لفظ الجلالة اسم إن. (فضلهم) فضل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الله، هم: مفعول به لفضل، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر (إن). (على البرية، بالإسلام) جاران ومجروران متعلقان بفضل. (والدين) عطف على الإسلام.

الشاهد فيه: قوله (حاشا قريشا) فإنه استعمل (حاشا) فعلا، ونصب به ما بعده.

حاشا مثل خلا في أنها تنصب ما بعدها أو تجره، ولكن لا تتقدم عليها (ما) كما تتقدم على خلا، فلا تقول: قام القوم ما حاشا زيدا، وهذا هو الكثير، وقد صحبتها (ما) قليلا، ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمةَ).

وقول الشاعر[١]:

رأيت الناس ما حاشا قريشا فإنا نحن أفضلهم فعالا

ويقال في حاشا حاش وحشا.

---

(١) نسب العيني هذا البيت للأخطل غوث بن غياث، وأشأر الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد إلى أنه ليس في ديوانه، وإن كان فيه قطعة على الوزن والروي نفسهما.

الإعراب: (رأيت) فعل وفاعل. (الناس) مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه، وتقدير الكلام: رأيت الناس أقل منا، أو دوننا، مثلا. (ما حاشا) ما: مصدرية، حاشا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق. (قريشا) مفعول به لحاشا. (فإنا) الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب، (نا): اسمه. (نحن) توكيد للضمير المتصل الواقع اسما لإن (أفضلهم) أفضل: خبر إن، وأفضل مضاف وهم مضاف إليه. (فعالا) تمييز، ويجوز أن تكون الفاء زائدة، وتكون جملة (إن) واسمها وخبرها في محل نصب مفعولا ثانيا لرأى، ولا عجب أن تزاد الفاء في المفعول الثاني، فإن أصله خبر، والفاء تزاد في خبر المبتدأ كثيرا.

الشاهد فيه: قوله (ما حاشا قريشا) حيث دخلت (ما) المصدرية على (حاشا) وذلك قليل، والأكثر أن تتجرد منها.

إعراب لا سيما

ولا سِيَّمَا يستثنى بها، ومعناها: التّخصيص، ويجرّ ما بعدها، كقولك: أكرمني النّاس ولا سِيَّمَا زيدٍ أي: لا مثل زيدٍ؛ ويرفع ما بعدها، كقول الشّاعر(١):

ألا رب يوم لك منهم صالح وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

أي: ولا مثل الّذي هو يوم. الرّفع على أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، و (ما) موصولة، أو نكرة موصوفة بالجملة، والتّقدير: ولا مثل الّذي هو يوم، أو ولا مثل شيء هو يوم.

ويجوز النّصب في الاسم الّذي بعدها إذا كان نكرة.

الاسم الواقع بعد لا سيما إما أن يكون معرفة أو نكرة، فإن كان معرفة ففيه ثلاثة أوجه، هي:

الرفع، مثل: أحب علوم اللغة ولا سيما النحوُ.

لا: نافية للجنس سي: اسمها ما: اسم موصول مضاف إليه.

النحوُ: خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وخبر (لا) محذوف، وقيل (ما) نكرة موصو فة بمعنى شيء وهي مضاف إليه والجملة في محل جر صفة.

الجر ، مثل: أحب علو اللغة ولا سيما النحوِ.

سي: اسم لا مضاف (ما) زائدة النحوِ: مضاف إليه.

النصب، مثل: أحب علو اللغة ولا سيما النحوَ.

سي: اسم (لا) ما: كافة عن الإضافة النحوَ: مفعول به أو مستثنى منصوب

---

(١) الشّاهد فيه: (ولا سِيَّمَا يَوْمٌ) حيث يجوز في (يوم) الرّفع على أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، ويجوزُ فيه – أيضًا –: الجرّ على الإضافة، والنّصب على التّمييز.

وأما إذا كان الاسم الواقع بعد (لا سيما) نكرة فإنه يعرب كالاسم المعرفة إلا في حالة النصب فإنه ينصب على التمييز، وتكون (ما) نكرة تامة بمعنى شيء وهي مضاف إليه ويكون خبر (لا) محذوفا.

وترتيب الإعراب على النحو الآتي:

الجر، وهو أعلاها.

الرفع وهو أقل من الجر.

النصب، وهو أقل الأوجه الثلاثة.

القسم الثاني:

أبواب الحال والتمييز والمجرورات

سوف أتناول في هذا القسم الدراسة عددا من الأبواب النحوية التي تهم الباحث والدارس في مجال اللغة العربية سيما النحو، وهي :

أبواب الحال والتمييز والمجرورات (المجرور بحروف الجر والمجرور بالإضافة).

الباب الأول:
باب الحـــــال

لفظ الحال يذكر ويؤنث، قال الشاعر:

على حالة لو أن في القوم صائما على جوده لضن بالماء حاتمُ

ويذكر الفعل معها ويؤنث أيضا، يقال: أعجبتك حال فلان، وأعجبك حال فلان، قال الشاعر:

إذا أعجبتك الدهرَ حال من امرئ فدعه وواكل أمره واللياليا

والحال عند النحاة " وصف، فضلة، منصوب، مبين لهيئة الفاعل، أو المفعول، أو هما معا".

١- **فقولهم (وصف) يعني**: ما صيغ من المصدر ليدل على صفة وذات مبهمة، كاسم الفاعل، واسم المفعول، ويصغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل؛ ومن ثم يخرج بذكر الوصف نحو (القهقهرى) في قولهم: رجعت القهقري، لأنه وإن كان مبينا للهيئة، إلا أنه مصدر وليس وصفا، كما أنه يدل على هيئة الرجوع لا على هيئة الراجع.

والمراد بالوصف ما كان صريحا، أو مؤولا به، ومن ثم تدخل في الحد: الجملة، وشبهها من الظرف والجار والمجرور إذا وقعت حالا؛ لأنها في تأويل الوصف.

٢- **وقولهم (فضلة) أي**: ليست أحد جزأي الكلام، كالمبتدأ في نحو: أقائم الزيدان؟، والخبر في نحو: زيد ضاحك. حيث إن (قائم) و(ضاحك) وإن كان كل منهما مبينا للهيئةٍ، إلا أنه عمدة لا فضلة. **وليس المراد أنه يستغي الكلام عنها** دائما، فقد لا تكون أحد جزأي الكلام، ولكن لا يمكن الاستغناء عنها كما في قول الله تعالى: **(وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا)**، وقول الرسول الكريم – صلى الله عليه

وسلم: **"نُهِيَ عن بيع الحيوان متفاضلا"**، فمرحا، ومتفاضلا، حالان لا يمكن الاستغناء عنهما؛ إذ لا يتم المعنى بدونهما؛ ومنها قول الشاعر:

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء

إنما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء

إذ قوله (كئيبا) و(كاسفا باله) و(قليل الرجاء) أحوال لا يمكن الاستغناء عنها، وإلا جاء المعنى ناقصا.

٣- **وقولهم: منصوب** يُخرج كل الكلمات المرفوعة كالمبتدأ، والمجرورة لفظا ومحلا مثل: مررت برجل ضاحكٍ، وقد تجر الحال لفظا بحرف جر زائد كما سنرى.

٤- **وقولهم: (مبين لهيئة..)** يخرج التمييز في نحو: لله دره فارسا، والنعت في نحو: رأيتُ رجلا راكبا، حيث إن (فارسا) و(راكبا) وإن حصل بهما بيان الهيئة، إلا أنهما ليسا مذكورين لذلك؛ فذكر (فارسا) جاء لبيان جنس المتعجب منه وهو: الفروسية؛ وذكر النعت (راكبا) جاء لتخصيص المنعوت وهو (رجلا) بالنعت وهو: الركوب؛ وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا.

٥- **وقولهم (مبين لهيئة الفاعل) نحو**: جاء زيد ضاحكا، ولهيئة المفعول نحو: ضربت اللص مكتوفا، ولهما معا نحو: لقيتُ زيدا راكبين، إذ راكبين، حال من (تاء الفاعل)، ومن المفعول (زيدا) حيث كان كلانا وقت اللقاء راكبين.

وقد صرح الزهري أن الحال لا تأتي لبيان هيئة غير الفاعل والمفعول، وما جاء مخالفا لذلك يؤول بهما نحو: زيد في الدار جالسا، فـ (جالسا) حال من ضمير الظرف المستتر فيه، وهو فاعل معنى، لا من المبتدأ (زيد): ونحو قول الله – تعالى -: **(وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا)**، فـ (شيخا) حال من (بعلي) وهو مفعول معنى، والتقدير: أنبه على بعلي، أو أشير إلى بعلي؛ ونحو قول الله – تعالى: **(قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ**

الآخِرَةُ عِنْدَ ـ خَالِصَةً) فـ (خالصة) حال من اسم كان (الدار)، إذ هي فاعل معنى، عند من يرى أن اسم (كان) وأخواتها فاعل مجازا، وخبرها مفعول مجازا؛ وإلى هذا ذهب ابن الحاجب، والزمخشري.

حكم الحال الإعرابي:

الحكم الإعرابي للحال: هو النصب لكونه فضلة، إذ حكم الفضلات جميعا النصب؛ إلا أنه قد يجر بـ (من) زائدة كما في قوله – تعالى -: **(مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُتخَذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء)** – ببناء الفعل للمفعول -، فـ (من أولياء) حال بزيادة (من)؛ أو بـ (باء) زائدة كما في قول الشاعر:

فما رجعت بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بن المسيب منتهاها

إذ (بخائبة) حال من (ركاب) بزيادة (الباء)؛ والتقدير: فما رجعت خائبةً.

أوصاف الحال:

للحال أوصاف أربعة:

الأول: أن تكون منتقلة. بمعنى ألا تكون صفة ملازمة لصاحبها، لأنها مأخوذة من التحول، فلا تكون أمرا خِلقيا، فلا يجوز: جاء زيد أحمر، أو طويلا؛ وهذا الانتقال وصف غالب فيها وليس لازما كما في نحو: جاء زيد ضاحكا، فإن (ضاحكا) صفة في (زيد) تزايله وتفارقه.

وقد تأتي الحال وصفا ثابتا في ثلاث مسائل:

الأولى: أن تكون مؤكدة. كما في قول الله – تعالى -: **(ولى مُدْبِرًا)** و **(أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولا)**.

الثانية: أن يكون عاملها دالا على تجدد ذات صاحبها، أو صفته. **فالأولى**: نحو قول الله – تعالى – **(وَخُلِقَ الإنسانُ ضعيفًا)**، وقول العرب: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها؛ فإن الضعف صفة ملازمة للإنسان، وطول اليدين صفة ملازمة

للزرافة، وذلك لأن العامل وهو (خُلق) في الأول و(خَلق) في الثاني يدل على تجدد هذه الصفات في كل إنسان، وكل زرافة.

والثاني: نحو قول الله – تعالى -: **(هُوَ الذي أَنْزَلَ إِلَيْكُم الْكِتَابَ مُفَصَّلا)**، فـ (الكتاب) قديم، و(الإنزال) وهو صفته حادث، و(مفصلا) حال ملازمة.

الثالثة: أن يكون مرجعها إلى السماع، أي: لا ضابط لها، بل هي موقوفة على السماع فلا يقاس عليها، كما في قول الله تعالى : **(شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط)** ، فـ (قائما) حال ملازمة من (الله) تبارك وتعالى.

الوصف الثاني: أن تكون مشتقة. وهذا الوصف أيضا غالب في الحال، وليس لازما، كما في قولهم: جاء زيد ضاحكا.

وقد تأتي الحال جامدة، وذلك على نوعين:

أ) مؤولة بمشتق. وقع في ثلاث حالات:

الأولى: أن تدل على تشبيه. نحو: كرَّ زيدٌ أسدًا، وظهر الحق شمسا، ونحو قول الشاعر:

بدت قمرا، ومالت غصن بان وفاحت عنبرا، ورَنَت غزالا

فالأحوال في كل ما سبق جامدة في تأويل المشتق، حيث (أسدا) مؤول بشجاع، و(شمسا) مؤول بواضح، و(قمرا) مؤول بمضيئة، و(غصنَ بان) مؤول بمعتدلة أو ممشوقة، و(عنبرا) مؤول بزاكية و(غزالا) مؤول بحوراء.

وقيل: إن الحال الأصلية محذوفة، والمنصوب هو مفعولها، وقد حل محلها عند حذفها، والتقدير: مشبها أسدا، ومشبها شمسا، ومشبهة قمرا، ومشبهة غصن بان، ومشبهة عنبرا، ومشبهة غزالا. **وقيل:** على تقدير حذف مضاف، وإقامة المضاف

إليه مقامه، وأن المحذوف مصدر، إذ التقدير: كرَّ أسدٍ، وظهور شمسٍ، وبدو قمرٍ، وميل غصنِ بان، وفوح عنبرٍ، وإرناء غزالٍ.

وقيل: على حذف مضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه. وأن المضاف لفظة (مثل)، إذ التقدير: مثل أسدٍ، ومثل شمسٍ، ومثل قمرٍ، ومثل عنبر، ومثل غزال.

الثانية: أن تدل على مفاعلة. نحو: البُرَ بعته زيدا يدًا بيد، فـ(يدا) حال من الفاعل والمفعول، و(بيد) بيان فيه معنى المفاعلة، أي: متقابضين؛ وقولهم: كلمته فاه إلى فيَّ، فـ (فاه) حال من الفاعل والمفعول، و(إلى فيِّ) بيان فيه معنى المفاعلة، أي: متشافهين.

الثالثة: أن تدل على ترتيب. نحو: ادخلوا رجلا رجلا، أو رجلين رجلين، أو رجالا رجالا، أي: مرتبين؛ وقولهم: علمته الحساب بابا بابا، أي مفصَّلا؛ وضابطه: أن يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكررا.

ب) غير مؤولة بمشتق، وتقع في سبع مسائل:

الأولى: أن تكون موصوفة بمشتق أو شبهه،فالمشتق نحو قول الله – تعالى: **(فتمثل لها بشرا سويا)** و**(وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا)**، حيث كل من (بشرا) و(قرآنا) حال جامدة، والذي سوغ له اعتماده على الصفة (سويا) و(عربيا) وهي مشتقة.

وشبه المشتق نحو قول الله – تعالى -: **(فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا)**، حيث (أمرا) حال جامدة، والذي سوغ لها ذلك كونها موصوفة بالجار والمجرور (من عندنا) وهو شبه جملة، إذ أن الجملة وشبهها في تأويل المشتق.

وتسمى هذه الحال الجامدة الموصوفة بمشتق أو شبهه **(حال موطئة)** لأنها إنما ذكرت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه.

المسألة الثانية: أن تكون الحال دالة على سعر. نحو: بعت الشياة شاةً بدرهم، والبُرَّ قفيرا بدرهم، والدار ذراعا بدرهم.

المسألة الثالثة: أن تكون دالة على عدد. كما في قول الله – تعالى -: **(فتم ميقات ربه أربعين ليلة)** إذ (أربعين) حال من (ميقات) و(ليلة) تمييز.

المسألة الرابعة: أن تكون دالة على طور واقع فيه تفضيل. كما في قولهم: هذا بسرا أطيب منه رطبا،إذ (بسرا) حال من فاعل (أطيب) المستتر فيه، و(رطبا) حال من الضمير المجرور بـ (من)، والمعنى: هذا في حال كونه بسرا أطيب من نفسه حال كونه رطبا.

المسألة الخامسة: أن تكون نوعا لصاحبها. نحو: هذا مالُكَ ذهبا؛ لأن الذهب نوع من المال.

المسألة السادسة: أن تكون فرعا لصاحبها. نحو: هذه فضَّتُك خاتما؛ لأن الخاتم فرع من الفضة؛ ومنه قول الله – تعالى -: **(وتنحتون الجبال بيوتا)**.

المسألة السابعة: أن تكون أصلا لصاحبها. نحو: هذا خاتَمُك فضةً، وهذه جبُّتك خزًّا، فإن الفضة أصل للخاتم، والخز أصل للجبة؛ ومنه قول الله – تعالى – على لسان إبليس: **(أأسجد لمن خلقت طينا)**، حيث (طينا) حال من مفعول (خلقت) – على جواز حذف صاحب الحال -، أو من الاسم الموصول (مَنْ)، والمراد: آدم – عليه السلام - والطين أصل له.

<u>الوصف الثالث</u>: أن تكون الحال نكرة. وهذا وصف لازم؛ لأن الحال غالبا ما تكون مشتقة، وصاحبها معرفة، فالتزم تنكيرها رفعا لتوهم كونها نعتا إذا كان صاحبها منصوبا.

وقد جوّز يونس والبغداديون تعريف الحال نحو: جاء زيد الراكبَ، قياسا على الخبر، وعلى ما سمع من ذلك نحو: ادخلوا الأولَ فالأول.

وذهب الكوفيون إلى أن الحال إذا كان فيها معنى الشرط، جاز أن تأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة كما في نحو: عبد الله المحسنَ أفضل منه المسيءَ، إذ التقدير: إذا أحسن أفضل منه إذا أساء؛ وقال الأولون: التقدير: إذا كان محسنا أفضل منه إذا كان مسيئا؛ ومنه قولهم: أنت زيدًا أشهر منك عمرًا؛ وسُمِع: لَذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلان، والتقدير: أنت إذا سميت زيدا أشهر منك إذا سميت عمرًا؛ ولذو الرمة إذا سمى ذا الرمة أشهر منه إذا سمى غيلان؛ فإذا لم يكن فيها معنى الشرط، لم يجز أن تأتي بلفظ المعرفة نحو: جاء زيد الراكبَ.

وقد ورد عن العرب أحوال بلفظ المعرفة، ولكن الجمهور على تأويلها بنكرة، محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير؛ فمما ورد معرفا باللام قولهم: جاءوا الجماء الغفير، وادخلوا الأول فالأول، وقول الله – تعالى -: **(ليَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأل)**، وقول الشاعر:

فأرسلها العراكَ ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

حيث يؤول كل ما تقدم – على الترتيب -: جاءوا جميعا، وادخلوا مرتبين، وليخرجن الأعز ذليلا، وفأرسلها معتركة.

ومما ورد معرفا بالإضافة قولهم: جلس وحده، وفعل ذلك جهده، وطلبه طاقته، ورجع عوده على بدئه، وتفرقوا أيدي سبأ؛ وكل ذلك على تقدير: جلس منفردا، وفعل ذلك جاهدا، وطلبه مطيقا، ورجع عائدا، وتفرقوا متبددين.

الوصف الرابع: أن تكون نفس صاحبها في المعنى. وذلك لأنها وصف له، وخبر عنه، والوصف نفس الموصوف، والخبر نفس المخبر عنه؛ ومن ثم جاز أن يقال: جاء زيد ضاحكا؛ لأن (الضاحك) هو (زيد) في المعنى، وامتنع أن يقال: جاء زيد ضَحِكا، لأن (ضحكا) مصدر، و(زيد) ذات، والمصدر يباين الذات.

مجيء المصدر حالا.

تقدم أن الحال خبر في المعنى، وأن صاحبه مخبر عنه، كما أنه وصف في المعنى، وأن صاحبه موصوف، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه، كما أن من حق النعت أن يدل على ما يدل عليه المنعوت، كالخبر بالنسبة للمبتدأ، وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالا.

ولكن وردت بعض الشواهد وقع المصدر فيها حالا كما في قول الله – تعالى -: **(ثم ادعهن يأتينك سعيا)** و**(الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية)** و **(ادعوه خوفا وطمعا)** و **(إني دعوتهم جهارا)**، وقولهم: قتلته صبرا، ولقيته فجأة، وكفاحا، وعيانا، وأتيته ركضا، وعدوا، ومشيا، وكلمته مشافهة، وطلع بغتة، وأخذت ذلك عنه سماعا؛ فهذه الأحوال في عدم القياس عليها بمنزلة الواردة نعوتا كما في نحو: رجل عدل، وصوم، وفطر، وزور؛ إلا أن جعل المصدر حالا أكثر من جعله نعتا كما تقدم.

وقد اختلف النحويون في تأويل هذه المصادر:

فذهب سيبويه، وجمهور البصريين إلى أنها مصادر وقعت موقع الحال، وأنها مؤولة بمشتق، أي: يأتينك ساعين، ومسرين ومعلنين، وادعوه خائفين وطامعين... إلخ.

وقيل: هي أحوال على حذف مضاف، أي: ذات سعي، وذوي إسرار وإعلان، وذوي خوف وطمع.... إلخ.

وذهب الكوفيون إلى أنها مفاعيل مطلقة مبينة لنوع الأفعال السابقة، أي: إتيان سعي، وإنفاق سر وعلانية، ودعوة خوف وطمع... إلخ.

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنها مفاعيل مطلقة لأفعال مقدرة من لفظها، وهذه الأفعال هي الحال، أي: يسعين سعيا، ويسرون سرا، ويعلنون علانية، ويخافون خوفا، ويطمعون طمعا... إلخ.

وفي ذلك يقول ابن مالك:

ومصدرٌ منكَّرٌ حالا يقعْ بكثرةٍ كـ(بغتةً زيدٌ طلَعْ)

مجيء الحال من المضاف إليه:

حق المجرور بالإضافة ألا يكون صاحب حال، كما لا يكون صاحب خبر، لأنه مكمل للمضاف، وواقع منه موقع التنوين، أما إن كان المضاف بمعنى الفعل، صح جعل المضاف إليه صاحب حال نحو: عرفت قيام زيد مسرعا، وهو راكبُ الفرس عريانا.

واختلف النحاة في جواز ذلك: **فتشدد فريق منهم أبو حيان فمنع ذلك مطلقا،** وأولوا ما يُفهم منه ذلك.

وجوز بعض البصريين ذلك مطلقا، وخرجوا عليه قول الله تعالى: **(أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين)**

وتوسط فريق ثالث وأجاز مجيء الحال من المضاف إليه في ثلاث حالات:

الأولى: إذا كان المضاف عاملا في الحال. وذلك لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وصاحب الحال إذا كان مضافا إليه، يكون معمولا للمضاف، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل؛ كأنْ يكون مصدرا، فتصبح الحال وصاحبها معمولين لشيء واحد؛ كقول الله – تعالى -: **(إلى الله مرجعكم جميعا)**، فـ (جميعا) حال من المضاف إليه (كم)، إذ المضاف (مرجع) مصدر ميمي هو العامل في الحال، ومنه قول الشاعر:

تقول ابنتي إن انطلاقك واحدا إلى الروع يوما تاركي لا أبا ليا

الثانية: إذا كان المضاف جزء المضاف إليه. نحو قول الله – تعالى -: **(ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا)** و**(أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا).**

الثالثة: إذا كان المضاف كجزء المضاف إليه. كما في قول الله تعالى: **(أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا)**؛ فـ(حنيفا) حال من (إبراهيم)، حيث (الملة) كالجزء من (إبراهيم).

وذهب المانعون وأبو حيان إلى تأويل الشواهد السابقة، فقالوا: إنَّ (ميتا) يحتمل أن يكون حالا من (اللحم)، و(إخوانا) يحتمل أن يكون منصوبا على المدح، و(حنيفا) يحتمل أن يكون حالا من (ملة)؛ لأن (الملة) و(الدين) بمعنى واحد، أو من الضمير في (اتبع).

وفي هذه المسألة يقول ابن مالك:

ولا تجزْ حالا من المضاف لــهْ إلا إذا اقتضى المضافُ عملهْ

أو كان جزءَ ما له أضـــــيفا أو مثل جزئه فلا تحـيفـــــا

أنواع الحال من حيث إضافة معنى جديد:

الأول: الحال المؤسسة. وهي التي تؤسس معنى جديدا في الجملة، لم يكن موجودا قبل مجيئها، كما أنه لا يمكن التنبؤ بها قبل ذكرها، كما في قولنا: جاء زيد راكبا، حيث جملة (جاء زيد) جملة تامة أفادت إفادة كاملة يحسن السكوت عليها، ثم جاءت لفظة (راكبا) لتضيف إلى هذه الجملة معنى جديدا، وهو بيان الهيئة التي كان عليها (زيد) عند مجيئه، ويقال لهذه الحال أيضا (**مبينة**)؛ لأنها بينت هيئة صاحبها.

ومن الجدير بالذكر أن كل ما تقدم من كلام عن الحال، المقصود به الحال المؤسسة هذه دون غيرها.

الثانية: الحال المؤكدة. وهي التي لا تؤسس معنى جديدا في الجملة، ويمكن التنبؤ بها قبل مجيئها، كما في قول الله – تعالى -: **(وأرسلناك للناس رسولا)**، فلفظة

(رسولا) لم تضف معنى جديدا للجملة لم يكن موجودا بها، وإنما جيء بها للتوكيد فقط، فضلا على أنه يمكن التنبؤ بها قبل ذكرها، إذ الفعل (أرسل) يفيد أن ثمة رسولا.

والحال المؤكدة ثلاثة أنواع:

أ) **مؤكدة لعاملها**. أي جيء بها لتوكيد الفعل أو شبهه، وهي إما موافقة للعامل لفظا ومعنى كما في قول الله – تعالى -: **(وأرسلناك للناس رسولا)**، و**(سخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخراتٍ)**؛ وإما موافقة له معنى فقط كما في قول الله – تعالى -: **(ولا تعثوا في الأرض مفسدين)** حيث الإعثاء بمعنى الإفساد، وقوله تعالى: **(ويوم أبعث حيا)** و**(ثم وليتم مدبرين)** و**(فتبسم ضاحكا من قولها)**

ومما ورد موافقا عامله لفظا ومعنى قول الشاعر:

قم قائما قم قائما

صاحت عبدا نائما

وقول الآخر:

أصِخْ مُصيخا لمن أبدى نصيحته والزم توقِّيَ خلطِ الجدِّ باللعب

ب) مؤكدة لصاحبها. كما في قولنا: جاء القوم قاطبةً، أو كافة، أو طرًّا، وكلها بمعنى جميعا، ومنه قول الله – تعالى - **(ولو شاء ربك لآمن مَنْ في الأرض كلهم جميعا)** فـ (جميعا) حال مؤكدة لصاحبها وهو (مَنْ) الموصولة.

جـ) مؤكدة لمضمون الجملة. وهي التي تأتي بعد جملة اسمية، جزآها معرفتان– لأن التوكيد إنما يكون للمعارف – جامدان، لا مشتقان ولا في حكم المشتقين نحو: زيد أبوك عطوفا، وعمرو أخوك نصيرا، وهو الحق بينا، فإن

(الأب) من لوازمه العطف، و(الأخ) من لوازمه الانتصار، و(الحق) من لوازمه البيان؛ ومنه قول الشاعر:

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يالناس من عار

والعامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة فعل مقدر بعد الخبر، والتقدير: أُحَقُّ، أو أُعْرَفُ، أو أَعْرِفُنِي، إن كان المبتدأ هو المتكلم كما في قول الشاعر: أنا ابن دارة معروفا، إذ التقدير: أنا ابن دارة أحق معروفا؛ وإن كان المبتدأ غير المتكلم فالعامل: أُحِقُّهُ أو أعرفه كما في: زيد أبوك عطوفا، إذ التقدير: زيد أبوك أحقه عطوفا.

الحال الثالثة: موطئة. وهي الحال الجامدة الموصوفة بمشتق أو شبهه، فالموصوفة بمشتق نحو: جاءني زيد رجلا محسنا، فـ (رجلا) حال من (زيد)، وهو اسم جامد، والذي سوغ له ذلك وصفه بمشتق هو (محسنا)، ومنه قول الله – تعالى - : **(فتمثل لها بشرا سويا)**؛ أما الموصوفة بشبه المشتق فكما في قول الله تعالى: **(فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا)**، حيث (أمرا) حال جامدة موصوفة بالجار والمجرور (من عندنا)، حيث إن الجملة وشبهها يؤولان بالمشتق بجامع التنكير فيهما.

صاحب الحال:

لما كان الحال خبرا في المعنى، وصاحبها مخبرا عنه، فقد أشبه صاحبها المبتدأ، ومن ثم فقد وجب أن يكون معرفة، كما وجب أن يكون المبتدأ معرفة؛ وكما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس، فقد جاز أن يكون صاحب الحال نكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس كذلك، ولا يتأتى ذلك في البابين إلا بمسوغ يقرب النكرة من المعرفة.

مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة:

يأتي صاحب الحال نكرة بمسوغات معينة تقربه من المعرفة، **ومن هذه المسوغات:**

١- تخصيص النكرة بمعنى أن تضيق دائرة دلالتها، بحيث تصبح أقرب ما تكون من المعرفة، **ويتم ذلك بثلاثة أمور:**

الأول: وصفها. كما في قول الله – تعالى -: **(ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا)**، فـ (مصدقا) حال من (كتاب) النكرة الموصوف بالجار والمجرور (من عند الله) وقول الشاعر:

نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلكٍ ماخرٍ في اليم مشحونا

فـ (مشحونا) حال من (فلك) النكرة الموصوف بـ (ماخر).

الثاني: إضافتها. ويشترط أن تكون إضافتها إلى نكرة أيضا، حتى تبقى على تنكيرها، إذ لو أضيفت إلى معرفة لاكتسبت منها التعريف، وخرجت عما نحن بصدده، وذلك كما في قول الله تعالى: **(وقدر فيها أقواتها في أربعة أيامٍ سواءً للسائلين)**، فـ (سواء) حال من (أربعة) النكرة المسوغة بإضافتها إلى (أيام)؛ وقوله – سبحانه -: **(وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً)**، فـ (قبلا) حال من (كل) النكرة المضافة إلى (شيء).

الثالث: إعمالها. بمعنى أن تكون عاملة في غيرها، مما يكسبها قوة المعرفة، كما في قولهم: مررت بضاربٍ هندا قائما، فـ (قائما) حال من (ضارب) النكرة، والذي سوغ له أن يكون صاحب حال عمله النصب في (هند).

٢- تعميم النكرة بمعنى أن تتسع دائرة دلالتها بحيث تشمل جنس صاحب الحال، **ويتم ذلك بأمرين:**

الأول: أن تُسْبَق بنفي أو شبهه لتفيد العموم والشمول. وشبه النفي هو النهي والاستفهام، فمثال النفي قول الله – تعالى -: **(وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ)**، **ومثال النهي** قول الشاعر:

لا يركَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجَام يوم الوغى متخوفا لحِمام

ومثال الاستفهام قول الشاعر:

يا صاح هل حُمَّ عيشٌ باقيا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا؟!

الثاني: أن تشترك مع معرفة. حيث اشتراك النكرة مع المعرفة يجعلها في حكم المعرفة على وجه التغليب، نحو قولهم: هؤلاء ناسٌ وعبدُ اللهِ منطلقين، حيث (منطلقين) حال من (ناس) النكرة، و(عبد الله) المعرفة، والذي سوغ للنكرة أن تكون صاحب حال اشتراكها مع المعرفة (عبد الله) في الحكم.

٣- تأخير النكرة عن الحال نحو قولهم: هذا قائما رجل، وذلك تخلصا من تقدم الصفة على الموصوف، حيث إن (قائما) – في الأصل – نعت للرجل، إذ الأصل: هذا رجل قائم، ولما كان من غير الجائز تقدم الصفة على الموصوف، وقد تقدمت، لم يجز إعرابها صفة، وإنما أعربت حالا، ونصبت؛ ومنه قول الشاعر:

لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل

وقول الآخر:

وبالجسم منى بينا لو علمته شُحُوبٌ وإن تستشهدي العينَ تشهد

وفي هذه المسوغات يقول ابن مالك:

ولمْ يُنكَّرْ غالبا ذو الحال إنْ لمْ يتأخرْ أو يخصَّصْ أو يَبِنْ

من بعدِ نفْي أو مُضاهيه كَلا يبْغ امرئٌ على امْرئٍ مُسْتسْهلا

وقد اختار أبو حيان الأندلسي مجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كثيرا قياسا، ونقله عن سيبويه. ومن ذلك ما رواه الإمام مالك في (الموطأ) من قول أم

المؤمنين عائشة رضي الله عنها: " صلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – في مرضه قاعدا وصلى وراءه رجال قياما" فـ (قياما) حال عن (رجال) وهو نكرة بلا مسوغ، ولذلك احترز ابن مالك بقوله (غالبا).

الترتيب بين الحال وصاحبها:

موقع الحال من صاحبها موقع الخبر من المبتدأ، فالأصل تأخيرها وتقديم صاحبها، وجواز مخالفة الأصل ثابت في الحال كما كان ثابتا في الخبر، ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل، أو الخروج عنه؛ **ومن ثم فإن للحال مع صاحبها ثلاث حالات:**

الأولى: وهي الأصل جواز تأخير الحال عن صاحبها، وتقديمها عليه، سواء كان صاحبها مرفوعا نحو: جاء زيد ضاحكا، أو منصوبا نحو: ضربت اللصَّ مكتوفا، أو مجرورا بحرف زائد نحو: ما جاءنا من أحد عاقلا، حيث يجوز تقديم الحال على صاحبها فتقول: جاء ضاحكا زيد، وضربت مكتوفا اللص، وما جاءنا عاقلا من أحد، ومن تقديم الحال على صاحبها قول الشاعر:

فسقى ديارَكِ غيرَ مُفسدِهَا صوبُ الغمامِ، وديمةٌ تهمِى

إذ (غير مفسدها) حال من (صوب الغمام)، وقد تقدمت عليه جوازا، وقول الآخر:

وصلتُ ولم أصْرِمْ مُسِيئِينَ أسْرَتِي وأعْتَبْتُهُم حتَّى يُلاقُوا ولَائِيَا

أراد: وصلت أسرتي مُسيئِينَ.

أما بالنسبة لتقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي، فلم يجزه أكثر النحويين، واستدلوا لعدم تجويزهم ذلك بأن تعلق العامل بالحال كان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إلى الحال بتلك الواسطة، ولكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد إلى

شيئين، فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير؛ وعلل بعضهم منع التقديم بالحمل على حال المجرور بالإضافة. وعلله آخرون بأن حال المجرور وشبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو: زيد في الدار متكئا. فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله، لا يتقدم عليه في نحو: مررت بهندٍ جالسةً.

وذهب أبو علي الفارسي، وابن كيسان، وابن مالك، إلى جواز ذلك، واستدلوا بقوله تعالى: **(وما أرسلناك إلا كافة للناس)**، و(كافة) حال من (الناس)، وقد تقدم على صاحبه المجرور بـ (اللام)، وما استعملت العرب (كافة) قط إلا حالا.

ومما ورد به السماع من تقدم الحال على صاحبها المجرور قول الشاعر:

تسليتُ طرًّا عنكمُ بعد بينكم بذكراكمُ حتى كأنكمُ عندي

أراد: تسليت عنكم طرا، وقول الآخر:

لئن كان برد الماء هيمان صاديا إليَّ حبيبا إنهـــا لحبيب

أراد: لئن كان برد الماء حبيبا إلي هيمان صاديا.

بل ربما قدم الحال على صاحبه المجرور، وعلى ما يتعلق به الجار، كما في قول الشاعر:

غافلا تعرض المنية للمر ء فيُدْعَى ولاتَ حينَ إباء

أي: تعرض المنية للمرء غافلا.

الحالة الثانية: وجوب تأخير الحال عن صاحبها. وذلك في ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون صاحب الحال مضافا إليه إضافة محضة. نحو: عرفت قيام زيد مسرعا، وأعجبني وجه هند مسفرة، وذلك لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول، كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف.

الثانية: أن تكون الحال محصورة. كما في قول الله تعالى: **(وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين).** فـ (منذرين) حال من (المرسلين)، ولا يجوز تقديمهما لكونها محصورة، والمحصور يجب تأخيره.

الثالثة: أن يكون صاحب الحال منصوبا بـ (كان) نحو: كان الناجحُ زيدا مجتهدا، أو بـ (ليت) نحو: ليت المسافر يعود رابحا، أو بـ (لعل) نحو: لعل الشتاءَ يمضي دافئا، أو بـ (فعل تعجب) نحو: ما أجمل الزهرَ ناضرا.

الحالة الثالثة: وجوب تقديم الحال على صاحبها. وذلك في ثلاث حالات:

الأولى: إذا كان صاحبها نكرة لا مسوغ لها إلا تقديم الحال، مثل: أقبلَ منكسرا رجلٌ، وقول الشاعر:

لمية موحشا طللُ يلوح كأنه خِلَلُ

وقد مرَّ ذلك عند الحديث عن مجيء الحال من النكرة بتفصيل أكبر

الثانية: أن يكون صاحب الحال محصورا. نحو: ما قام مسرعا إلا زيد.

الثالثة: أن يكون صاحب الحال مضافا إلى ضمير يعود إلى ملابس الحال. سواء بإضافة نحو: جاء زائرَ هندٍ أخوها، أو بغير إضافة نحو: جاء مُنْقادا لعمرو صاحبه.

الترتيب بين الحال وعاملها:

للحال مع عاملها ثلاث حالات:

الأولى: جواز التقديم والتأخير. حيث يجوز أن تتأخر الحال عن عاملها نحو: جاء زيد راكبا، كما يجوز أن تتقدم عليه نحو: راكبا جاء زيد، ويتأتى هذا الجواز في حالتين:

أولاهما: أن يكون العامل فعلا متصرفا. فيجوز أن نقول: راكبا جاء زيد، وراكبا يجيء زيد، وراكبا جيءْ، ومن ذلك قوله تعالى: (**خشَّعا أبصارهم يخرجون من الأجداث كأنهم جرادٌ منتشر).**

والأخرى: أن يكون العامل وصفا يشبه الفعل المتصرف، أي: في تضمنه معنى الفعل وحروفه، وقبول علامات الفرعية، وهي علامة التأنيث، والتثنية، والجمع، مما يجعله في قوة الفعل،

ويتأتى ذلك في: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فيجوز أن تقول: مسرعا زيدٌ منطلقٌ، ومكتوفا زيدٌ مضروبٌ، وإنك ذا يسار ومُعْدَمًا سمحٌ.

وفي ذلك يقول ابن مالك:

والحالُ إنْ يُنصَبْ بفعلٍ صُرِّفا أو صفةٍ أشْبهَتِ المُصَرَّفا

فجائزٌ تقديمه كمسرعًـــــا ذا راحِلٌ ومخلصا زيدٌ دعا

الحالة الثانية: وجوب تقدم الحال على عاملها. ويقع ذلك في مسألتين:

أولاهما: إذا كان للحال صدر الكلام. نحو: كيف جاء زيد؟ فـ (كيف) حال من (زيد) وقد تقدمت على عاملها (جاء) لأن الاستفهام له صدر الكلام.

والأخرى: إذا كان العامل في الحال اسم تفضيل يعمل في حالين: وكانت إحداهما مفَضَّلةً على الأخرى، وحينئذٍ يجب تقديم الحال المفضَّلة، مثل قولنا: هذا الرجل مبتسما أفضلُ منه غاضبا.

الحالة الثالثة: وجوب تأخير الحال عن عاملها، بمعنى أنه لا يجوز تقدمها عليه بحال، **ويتأتى ذلك في مسائل منها:**

١- أن يكون العامل فعلا جامدا. نحو: زيد ما أحسنه مقبلا، فـ (مقبلا) حال من (الهاء) في (أحسنه).

٢- أن يكون العامل وصفا يشبه الفعل الجامد، وذلك في عدم قبوله علامات الفرعية، وهو اسم التفضيل، كما في: هذا أفصح الناس خطيبا، فـ (خطيبا) حال من فاعل (أفصح) المستتر فيه.

٣- أن يكون العامل مصدرا مقدرا بالحرف المصدري والفعل. نحو: يعجبني اعتكاف أخيك صائما. فـ (صائما) حال من (أخيك)، وعامله المصدر والتقدير: يعجبني أن يعتكف أخوك صائما.

٤- أن يكون العامل اسم فعل. نحو: نزال مسرعا، فـ (مسرعا) حال من فاعل (نزال) المستتر فيه.

٥- أن يكون العامل لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه. كاسم الإشارة كما في قول الله تعالى: **(فتلك بيوتهم خاوية)**، فالعامل اسم الإشارة (تلك)، وفيه معنى الفعل (أشير) دون حروفه؛ **وحرف التشبيه** كما في قول الشاعر:

كأن قلوب الطير رَطْبًا ويابسا لدى وكرها العُنَّابُ والحشفُ البالي

فـ(رطبا) حال من (القلوب) و(يابسا) حال ثانية منها، والعامل في الحالين (كأن) وفيه معنى (أُشَبِّه) دون حروفه.

وفي ذلك يقول ابن مالك:

وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعل لا حروفه مؤخَّرا لن يعملا

٦- أن يكون العامل فعلا مقرونا بـ (لام) الابتداء، أو القسم، نحو: لأصبرن محتسبا، ولأقومن طائعا، ولأعتكفن صائما؛ لأن ما في حيز (لام) الابتداء، و(لام) القسم لا يتقدم عليهما، لأنها من أدوات الصدارة.

٧- أن يكون العامل صلة (أل). نحو: أنت المصلي منفردا؛ فـ (منفردا) حال من (مصلٍ) الواقع صلة (أل)، ولا يجوز تقديم معمول الصلة على الموصول.

الثامنة: أن تكون الحال جملة مقرونة بـ (الواو) نحو: جاء زيد والشمس طالعة، فلا يجوز: والشمس طالعة جاء زيد؛ وقد أجازه الكسائي والفراء، وأجازه بعضهم إن كان العامل فعلا، وأجازه هشام الضرير مطلقا.

الحذف في باب الحال:

أولا: حذف الحال:

الأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف لأنها فضلة، وأكثر حالات حذفها إذا كان لفظها مشتقا من فعل القول نحو قوله تعالى:

(وإذ يرفع إبراهيمُ القواعدَ من البيت وإسماعيلُ ربَّنا تقبل منا) أي قائلَيْن: ربنا تقبل منا، وقوله تعالى: **(والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم)** أي قائلِينَ سلام عليكم

وقد يعرض لها ما يجعلها بمنزلة العمدة. بحيث لا يمكن الاستغناء عنها حتى لا تنتفي الفائدة من الكلام، ومن ثم يمتنع حذفها، وذلك في سبع مسائل:

الأولى: أن تكون الحال سادة مسد الخبر. نحو: ضربي زيدا مسيئا، فـ(ضربي) مبتدأ، و(زيدا) مفعول به، و(مسيئا) حال من (زيد)، وقد أغنت عن خبر المبتدأ وسدت مسده.

الثانية: أن تكون نائبة عن اللفظ بالفعل. نحو: هنيئا لك، إذ الأصل: أهنئك هنيئا، ثم حذف الفعل، وناب المصدر (هنيئا) عن اللفظ به.

الثالثة: أن تكون جوابا لاستفهام. نحو قولك: راكبا، لمن سألك: كيف جئت ؟ والتقدير: جئت راكبا.

الرابعة: أن تكون محصورة. نحو قول الله تعالى: **(وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا)**.

الخامسة: أن تكون منفيا عاملها. نحو قول الله تعالى: **(وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين)**.

السادسة: أن تكون منهيا عنها. نحو قول الله تعالى: **(لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى)** و**(ولا تمش في الأرض مرحا)**.

السابعة: ألا يفهم المراد بدونها. نحو قول الله تعالى: **(وهذا بعلي شيخا)** ، **وقول الشاعر:**

إنما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء

ثانيا: حذف عامل الحال:

الأصل في عامل الحال أن يكون مذكورا، ولكن قد يعرض له الحذف في حالات بعينها، **وذلك الحذف نوعان:**

الأول: حذف جائز.

يجوز حذف عامل الحال إذا دلت عليه قرينة حالة أو مقالية، **فالحالية** نحو قولك للمسافر: راشدا مهديًا، أي: تذهب؛ وقولك للقادم من الحج: مبرورا مأجورا، أي: رجعتَ؛ وقولك للمحدث: صادقا، أي: تقول.

أما القرينة المقالية فكأن يقع في جواب استفهام نحو قولك: راكبا، لمن سألك: كيف جئت؛ أو جواب نفي نحو قولك: بلى مسرعا، لمن قال: لم ينطلق زيد؛ ومنه قول الله – تعالى -: **(بلى قادرين)**، أي: بلى نجمعها قادرين، بعد قوله – سبحانه – **(أيحسب الإنسان ألن يجمع عظامه)**؛ أو جواب شرط كما في قول الله – تعالى -: **(إن خفتم فرجالا أو ركبانا)** ، أي: فصلوا؛ ولو ذكرت هذه العوامل المحذوفة في الكلام لجاز، ولكن القراءة سنة متبعة.

الثاني: حذف واجب.

يجب حذف عامل الحال قياسا في أربع حالات:

الأولى: أن تكون الحال سادة مسد الخبر. نحو: ضربي زيدا مسيئا، إذ الأصل: ضربي زيدا حاصل إذا كان مسيئا.

الثانية: أن تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة. نحو: زيد أبوك عطوفا، أي: أُحِقُّه عطوفا.

الثالثة: أن تكون الحال دالة على تدريج. نحو قولهم: تصدق بدينار فصاعدا، أي: فاذهب به صاعدا، وقولهم: اشترِ البيت بألف فسافلا، أي: فانحط بالثمن سافلا.

الرابعة: أن تدل الحال على توبيخ، نحو: أقائما وقد قعد الناس ؟!، وأقاعدا وقد سار الركب ؟! أي: أتوجد قائما، و أتوجد قاعدا؛ ونحو قولهم لمن لا يثبت على حال: أتميميا مرة وقيسيًا أخرى.

وفي حذف عامل الحال يقول ابن مالك:

والحال قد يُحذفُ ما فيها عَمِلْ وبعضُ ما يُحذفُ ذكرُهُ حُظِلْ

و(حظل) أي امتنع ذكره، أي وجب ذلك الحذف.

أقسام الحال من حيث اللفظ:

الحال – من حيث اللفظ – ثلاثة أقسام:

الأول: الحال المفردة وهو ما لم يكن جملة، ولا شبه جملة نحو: جاء زيد راكبا، وضربت اللص مكتوفا، ولقيت زيدا راكبين، وجاء الطلاب مسرعينَ، وجاءتِ الطالباتُ مسروراتٍ، وقد تقدم الحديث عنه.

الثاني: الحال شبه جملة كأن يكون ظرفا نحو: رأيت الهلال بين السحاب، إذ (بين السحاب) ظرف في موضع الحال من (الهلال)؛ أو جارا ومجرورا نحو قول الله تعالى: **(فخرج على قومه في زينته)** حيث في زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل (خرج) العائد على (قارون)؛ وشرط الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين.

الثالث: الحال الجملة. وقد تكون اسمية أو فعلية، وذلك بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون خبرية. وهي المحتملة للصدق والكذب، وذلك لأن الحال بمثابة النعت، وهو لا يكون بجملة إنشائية؛ أما قول الشاعر:

اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطـــــالب أن يضجرا

فالصحيح أن (الواو) عاطفة كما في قول الله تعالى: **(واعبدوا ولا تشركوا به شيئا)**.

ثانيها: ألا تكون مصدرة بدليل استقبال كالسين، أو سوف، أو لن؛ وذلك لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وذلك ينافي الاستقبال؛ وقد وهم الحوفي في إعرابه (سيهدين) من قول الله تعالى: **(إني ذاهب إلى ربي سيهدين)** حالا.

ثالثها: أن تكون مرتبطة بصاحبها، ورابط جملة الحال بصاحبها **إما (الواو) فقط نحو**: قول الله تعالى: **(لئن أكله الذئب ونحن عصبة)** ، إذ جملة (نحن عصبة) حال من (الذئب) أو من المفعول (الهاء) العائدة على يوسف – عليه السلام – أو منهما معا، والرابط (الواو) فقط دون الضمير (نحن)، لأنه لم يرجع إلى صاحب الحال، وقول الرسول – صلى الله عليه وسلم -: **(كنت نبيا وآدم بين الماء والطين)**، وقول الشاعر:

وقد أغتدي والطيرُ في وُكُنَاتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

ويجب الربط بـ (الواو) في موضعين:

الأول: حيث يفقد الضمير. نحو: جاء زيد وما طلعت الشمس.

الثاني: قبل المضارع المثبت المقرون بـ (قد). نحو قول الله تعالى: **(لِمَ تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم)** حيث جملة (قد تعلمون) حال من (الواو) في (تؤذونني).

أو يكون الرابط في جملة الحال هو الضمير فقط كما في قولنا جاء محمدٌ يبتسمُ، وكما في قول الله تعالى: **(اهبطوا بعضكم لبعض عدو)** حيث (بعضكم) مبتدأ، و(عدو) خبره، (لبعض) متعلق بـ (عدو)، والجملة حال من (الواو) في (اهبطوا)، أي: متعادين يضل بعضكم بعضا، والرابط فيها الضمير (كم) فقط.

وقد يكون الرابط (الواو) والضمير معا، وذلك بهدف تقوية الربط وتوطيده كما في قوله تعالى: (**تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون)** ، وقوله تعالى: **(أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب)** وقوله تعالى:**(ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد)**.

يقول ابن مالك عن الحال الجملة:

وموضعَ الحال تجيءُ جملهْ كجاءَ زيدٌ وهو ناوٍ رحْلَهْ

تعدد الحـال:

يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا تشبيها بتعدد الأخبار والنعوت، فيقال: جاء زيد راكبا ضاحكا، كما يقال في الإخبار: زيد راكب ضاحك، وفي النعت: مررت برجل ضاحك راكب، وعليه قول الشاعر:

عليّ إذا ما جئت ليلى بخفيةٍ زيارةُ بيت الله رجـــلانَ حافيًا

حيث (رجلان) و(حافيا) حالان من (الياء) في (عليّ).

وقد تكون الحال متعددة بجمع، وصاحبها متعددا مع الاتحاد في الإعراب نحو: جاء زيد وعمرو مسرعين، وقولهم: هذه ناقة وفصيلُها راتعَيْن، ومنه قول الله – تعالى -: **(وسخر لكم الشمس والقمر دائبين)**.

وقد تكون الحال متعددة بجمع، وصاحبها متعددا مع الاختلاف في الإعراب نحو: لقي زيدٌ عمرًا راكبين.

وقد تتعدد الحال بتفريق لتعدد صاحبها ، وفي هذه الحالة:

أولا: إذا لم تكن هناك قرينة تدل على صاحب الحال كما في قولك: لقيتُ زيدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا، حيث (مصعدا) و(منحدرا) حالان من (التاء) في (لقيت) ومن (زيد)، **وينبغي حينئذٍ** أن تجعل أول الحالين لثاني الاسمين، وآخرهما لأولهما، وعليه يكون (مصعدا) حالا من (زيد)، و(منحدرا) حالا من (التاء)؛ لأن في ذلك

اتصالا لأحد الحالين بصاحبه، وعودا لما فيه من الضمير إلى أقرب مذكور، وقد اغتفر انفصال الثاني، وعود ضميره على الأبعد، إذ لا يستطاع غير ذلك؛ وأما إذا جعلت أولي الحالين لأول الاسمين، وأخراهما لثانيهما. فإنه يلزم انفصال الموضعين معا، والأصل اتصالهما معا، لكنه متعذر فيهما، ممكن لثانيهما، فلم يُعْدل عن الممكن مما يقتضيه الأصل.

ثانيا: إذا أمِنَ اللبسُ ووجدنا قرينة تصرف كل حال إلى صاحبها، كما تقول قابلتُ الطفلة باكيةً مندهشًا، فقرينة التذكير والتأنيث تصرف الحال الأولى للطفلة، والحال الثانية لتاء الفاعل، وكما تقول قابلتُ الطالبينِ متواضِعا خائفَيْنِ، فقرينة العدد تصرف الحال الأولى لتاء الفاعل، والثانية للطالبين، وفي قول الشاعر:

خرجت بها أمشي تَجُرُّ وراءنا على أثريْنَا ذيـلَ مِرْطٍ مُرَحَّل

حيث جملة (أمشي) حال من (التاء) في (خرجت)، و(تجر) حال من (ها) في (بها) وقول الآخر:

لقى ابْنِي أخـوَيْهِ خائفًا مُنْجـدَيْهِ فأصابوا مغنما

حيث لعبت قرينة التذكير والتأنيث في الأول، وقرينة العدد في الثاني دورا في تحديد صاحب كل حال وكان اللبس مأمونا؛ ومثال ما جاء على الأصل قول الشاعر:

وإنا سوف تدركنـا المنايا مقـدّرةً لنـــــا ومقدِّرينا

حيث (مقدرة) حال من (المنايا) و(مقدرينا) حال من (نا) في (تدركنا).

وقد يكون تعدد الحال واجبا، وذلك إذا وقعت بعد (إما) أو (لا)، فحينئذٍ يجب أن تردف بأخرى معادا معها (إما) و(لا) كما في قول الله تعالى: **(إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا)** ، ونحو قولهم: من وجد فلينفق لا مسرفا ولا مقترا؛ وقد تغني (أو) عن إعادة (إما) كما في قول الشاعر:

وقد شفني ألا يزالَ يروعُني خيالُك إما طارقًا أو مناديًا

وفي تعدد الحال يقول ابن مالك:

والحالُ قد يجيءُ ذا تعدُّد لمفردٍ-فاعلم- وغير مفرد

الباب الثاني: باب التمييز

التمييز (ويسميه البصريون: التمييز، والتبيين؛ والكوفيون يسمونه: التفسير؛ في **اصطلاح النحاة هو:** اسم ، نكرة، فضلة، منصوب، مضمن معنى (من) البيانية، يزيل إبهام اسم، أو إجمال نسبة.

فقولهم (اسم) يخرج الفعل والحرف، ولابد أن يكون اسما صريحا، لا مصدرا مؤولا، وأن يكون جامدا غير مشتق غالبا، حيث من غير الغالب أن يجيء مشتقا نحو: ، دره فارسا، وحسبك به ناصرا؛ كما لا يكون جملة، ولا ظرفا، ولا جارا ومجرورا.

وقولهم (نكرة) مخرج للمعارف نحو: زيد حسنٌ الوجهَ، وزيد حسنٌ وجهَهُ – بنصب الوجه – فرغم أنه منصوب، ومبين لما انبهم من زيد، إلا أنه معرفة لا نكرة، **وخالف في ذلك الكوفيون، وابن الطراوة،** فأجازوا تعريف التمييز متمسكين بحكاية أبي زيد: ما فعلتِ الخمسة عشر الدراهمَ، والعشرون الدراهمَ، ويقول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهناصددت وطبت النفسَ يا قيسُ عن عمرو

وقولهم (فضلة) مخرج للعُمَد كما في: زيد قائم، حيث (قائم) وإن كان مبنيا لإبهام زيد، إلا أنه عمدة لكونه خبرا، ومن ثم قالوا: إن التمييز يأتي بعد تمام الاسم، أو بعد تمام الجملة.

وقولهم (منصوب) لأنه فضلة، وحكم الفضلات النصب أبدا.

وقولهم (مضمن معنى (من) البيانية) مخرج لكلٍ من: **الحال نحو:** جاء زيد راكبا، فإنه بمعنى في، لا بمعنى (من) **واسم (لا) التبرئة،** نحو: لا رجلَ في البيت، لأنه وإن كان على معنى (من) حيث الأصل: لا من رجل في البيت، إلا أن (من)

فيه لاستغراق الجنس، ولذلك بُني الاسم مع (لا). **وثاني مفعولي (أستغفر)** كما في قول الشاعر: **أستغفر اللهَ ذنبًا لستُ مُحْصَيَهُ ربَّ العباد إليه الوجهُ والعملُ**

حيث إن (ذنبا) وإن كان على معنى (من) إلا أنها فيه للابتداء، إذ المعنى: أستغفر الله من أول الذنب إلى ما لا يتناهى.

وقولهم (يزيل إبهام اسم، أو إجمال نسبة) سيتضح في النقطة التالية.

نوعا التمييز: التمييز نوعان:

النوع الأول: تمييز الاسم:

وهو ما يزيل إبهام اسم قبله، **ويقال له: تمييز المفرد،** لكونه يزيل إبهام مفرد لا جملة، **والاسم المبهم الذي يساق التمييز لرفع إبهامه يشمل خمسة أصناف:**

أولها: المقدار:

وهو كل ما له قدْرٌ معلوم، وقيمةٌ محددة، **وهو ثلاثة أنواع:**

أ) كيل، نحو: اشتريت صاعا تمرا، وبعت كيلة قمحا.

ب) وزن، نحو: شربت رَطْلا لبنًا. وعندي منوان سمنا.

جـ) مساحة، نحو: زرعت فدانا قطنا، واشتريت هكتارا قصبا.

ثانيها: شبه المقدار:

وهو أشياء يقدر بها على وجه التقريب. حيث لا قدر لها على وجه التحديد، **وهو ثلاثة أنواع أيضا:**

أ) شبه الكيل، نحو: عندي نِحْيٌ سمنا، وراقودٌ خلا، وزق خمرا، ووطْبٌ لبنًا. فهذه الأشياء جميعها مشبهة بالكيل، وليست منه حقيقة، لأنها ليست مما يكال به فيعرف مقدار المكيل، وإنما هي أوعية تحفظ فيها الأشياء، وقد تكون صغيرة أو كبيرة، إذ لا ضابط لها.

ب) شبه الوزن، كما في قول الله تعالى: (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره) فإن (مثقال ذرة) ليس اسما لشيء يوزن به في عرفنا.

جـ) شبه المساحة، نحو قولهم: ما في السماء موضع راحة سحابا، فـ (موضع) ليس مما يقاس به. إذ ربما يكون كبيرا أو صغيرا.

ثالثها: ما ألحق بشبه المقدار:

وهذا أكثر إبهاما وشياعا من شبه المقدار، **وهو أنواع ثلاثة أيضا:**

أ) ما أفاد مثلية، نحو قولهم: " على الثمرة مثلها زبدًا" و"ما لنا مثله رجلا"، ومنه قول الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم -: " **دعوا لي أحابي، فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد احدهم ولا نصيفه**".

ب) ما أفاد غيريه، نحو قولهم: لنا أمثالها إبلا وغيرها شاءً

جـ) ما أفاد تعجبا، نحو: ويحه رجلا، وحسبك به فارسا.

رابعها: العدد:

وهو نوعان: صريح، وكناية.

فالصريح: الأحد عشر فما فوقها إلى التسعة والتسعين، ومنه قول الله تعالى: **(إني رأيت أحد عشر كوكبا)** و**(بعثنا منهم اثنى عشر نقيبا)** و**(فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا)** و**(وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة)** و**(فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما)** و**(فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا)** ، و**(ذرعها سبعون ذراعا)** و**(فاجلدوهم ثمانين جلدة)** و**(إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة)**.

أما الكناية فهي: (كم) الاستفهامية، تقول: كم كتابا ملكت؟ حيث (كم) مفعول مقدم، و(كتابا) تمييز.

خامسها: فرع التمييز:

وضابطه: كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله، ويكون مما يصلح إطلاق الاسم عليه، نحو: هذا خاتمٌ حديدا، وبابٌ ساجا، إذ الخاتم، والباب، فرعان للحديد، والساج على الترتيب.

ناصب تمييز الاسم (تمييز المفرد):

تمييز الاسم ينصبه الاسم المميز؛ وإنما جاز لهذه الأسماء أن تعمل في التمييز النصب، وإن كانت جامدة؛ لأن عملها على طريق التشبيه بالفعل أو شبهه.

فقيل: شبهت باسم الفاعل في طلبها اسما بعدها، وقيل: شبهت بـ (أفعل من) في طلبها اسما بعدها على طريق التشبيه، ملتزما فيه التنكير.

وقد **يجر تمييز الاسم بـ (من) ظاهرة**، فيقال: إردب من قمح، وملء الأرض ذهب، ولي أمثالها من إبل، وغيرها من شاء، وويحه من رجل، ولله دره من فارس، وحسبك به من رجل، وقوله الشاعر:

يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا

ويستثنى من الجر بـ (من) تمييز الاسم ثلاثة أشياء:

الأول: العدد، فلا يقال: عشرون من درهم، إلا عن التمييز بالتعريف فيقال: عشرون من الدراهم.

الثاني: أفعل التفضيل، فلا يقال في (زيد أكثر مالا): زيد أكثر من مال.

الثالث: نعم في المدح، فلا يقال في (نعم زيد رجلا): نعم زيد من رجل.

كما يجوز جر تمييز الاسم بإضافة ما قبله إليه إن حذف منه التنوين أو النون نحو: إردبُّ شعيرٍ، ورطلُ زيتٍ، ومنوا سمنٍ.

ولا يحذف شيء غير التنوين و(النون) إلا مضاف إليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو: زيدٌ أَشجع الناس رجلا، فيقال: زيد أشجع رجل؛ فإن لم يصلح لذلك

نحو: له دره فارسا، وويحه رجلا، لم يجز الحذف، فلا يقال: در فارس، ولا: ويح رجلٍ.

وتجب الإضافة في شيئين:

الأول: المقادير، إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير نحو: عندي منوا سمين، وقفيز بُرٍّ، وذراع ثوبٍ، يريد: الرطلين اللذين بهما السمن، والمكيال الذي يكال به البر، والأداة التي يذرع بها الثوب؛ فإن أريد سمنا يقدر بمنوين، وبرا يملأ قفيزا، وثوبا يبلغ ذراعا، جاز النصب، والإضافة، والإضافة حينئذ على معنى (اللام)؛ لا على معنى (من).

الثاني: تمييز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، والمائة والألف ومضاعفاتهما، تقول: قرأت ثلاثةُ كتبٍ، وأربعُ قصصٍ، وتقول: رأيتُ مائة طالبٍ، ومائتَيْ طالبةٍ، وفي حسابي ألفُ ريالٍ وألفا جنيهٍ.

النوع الثاني: تمييز الجملة.

وهو ما يرفع إبهام جملة قبله، **ويسمى أيضا (تمييز نسبة)** لكونه يرفع إبهام النسبة القائمة بين العامل ومعموله، كنسبة الفعل إلى الفاعل، أو إلى المفعول، أو نسبة المبتدأ إلى الخبر؛ **ويسمى أيضا (تمييزا محولا أو منقولا)** لكونه محولا أو منقولا عن فاعل، أو مفعول، أو مبتدأ، **وهو نوعان:**

الأول: محول أو منقول، ويكون:

محولا عن فاعل، نحو قول الله تعالى: (واشتعل الرأس شيبا)، فإن نسبة الفعل (اشتعل) إلى الفاعل (الرأس) مبهمة، وجاء (شيبا) مزيلا لذلك الإبهام؛ إذ لولاه لما عرف نوع اشتعال الرأس، **والأصل**: اشتعل شيبُ الرأس، فحول الإسناد من المضاف (الشيب) إلى المضاف إليه (الرأس)، ثم جيء بالمضاف الذي حول عنه الإسناد فضلة وتمييزا؛ ومنه قولهم: طاب زيد نفسا، وتصبب بكرٌ عرقا، وقول

الله – تعالى-: **(وسع كل شيء علما)** إذ الأصل فيه: وسع علمه كل شيء، وقوله تعالى: **(فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا)** ، إذ الأصل: فإن طابت أنفسهن لكم عن شيء منه، وقول الشاعر:

تلفَّتُّ نحو الحيِّ حتى وجدْتُنِي وجِعْتُ من الإصغاءِ لِيتًا وأخْدعًا

يريد: وجع ليتي وأخدعي من الإصغاء.

وقد يكون محولا عن مفعول، كما في قول الله تعالى: **(وفجرنا الأرض عيونا)،** فإن نسبة الفعل (فجرنا) إلى المفعول (الأرض) مبهمة، تحتمل أن يكون التفجير للأرض ماء أو بترولا أو زيتا أو غيره، فجاء قوله (عيونا) مزيلا لذلك الإبهام؛ **والأصل:** وفجرنا عيونَ الأرض، فحول المضاف وهو (عيون)، وأقيم المضاف إليه (الأرض) مقامه، ثم جيء بالمضاف تمييزا.

وقد يكون التمييز محولا عن مبتدأ، وذلك يكون بعد اسم التفضيل الصالح للإخبار به عنه، كما في قول الله تعالى : **(أنا أكثر منك مالا)** ، فإن نسبة المبتدأ (أنا) إلى الخبر (أكثر) مبهمة بحيث قد يفهم منه الكثرة في أشياء أخرى، وإنما جاء قوله (مالا) مزيلا لهذا الإبهام؛ **والأصل:** مالي أكثر من مالك، ومثله: نحن أشد منكم إخلاصا للوطن، وهم أقل منا وفاء بالعهد.

الثاني: شبه بالمحول. وهو ما لم يحول أو ينقل عن شيء أصلا نحو قولهم: امتلأ الإناء ماءً، ونعم زيدٌ رجلا، ووجه الشبه في الأول أن (امتلأ) مطاوع (ملأ)، **فكأنك قلت:** ملأ الماء الإناء، ثم صار (الماء) تمييزا بعد أن كان فاعلا؛ وفي الثاني أن الأصل: نعم الرجل زيدٌ، ثم صار (الرجل) تمييزا بعد أن كان فاعلا؛ والتمييز بعد أفعل التفضيل فاعل في المعنى حقيقة كما في المحول، أو مجازا كما في المشبه بالمحول.

ناصب تمييز النسبة:

ذهب سيبويه، والمازنى، والمبرد، والزجاج، والفارسي إلى أن ناصب تمييز النسبة هو ما في الجملة من فعل أو شبهه، وذلك لوجود ما أصل العمل له.

وذهب ابن عصفور إلى أن العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها، لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه، كما أن تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه.

ولا يجر تمييز النسبة بالإضافة، لأن المضاف لا يكون إلا اسما؛ **وقد يجر بـ (من) إذا كان غير محول نحو:** ما أحسنه رجلا، ولله دره فارسا، ونعم رجلا زيد، حيث يجوز: سنه من رجل، ولله دره من فارس، ونعم من رجل زيد، قال الشاعر:

تَخَيَّرَهُ فلم يَعْـــدِلْ سِـــــــوَاهُ فنعمَ المرءُ من رَجُلٍ تِهَامِي

تقدم تمييز النسبة:

يجوز تقدم تمييز النسبة خطوة واحدة بلا خلاف، أي أن يتوسط بين الفعل وفاعله نحو: طاب نفسا زيد، أو بين الفعل ومفعوله نحو: غرستُ شجرا الأرضَ.

أما تقدمه خطوتين بأن يتقدم على الفعل، **فقد جزم ابن عصفور** بمنعه بناء على قوله بأن الناصب له ليس الفعل، وإنما هو الجملة بأسرها.

أما من قالوا بأن الناس له ما في الجملة من فعل أو شبهه فقد انقسموا فريقين: **فمنع سيبويه. والأكثرون من البصريين والكوفيين والمغاربة** تقديمه، فلا يقال: نفسا طاب زيد، كما يمتنع التقدم في تمييز المفرد، وأولوا ما ورد من ذلك بالضرورة.

وجوزه الكسائي، والمبرد، والمازني، والجرمي، وطائفة، واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفا، قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولورود ذلك في كلام العرب، كما في قول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسَا بالفراق تطيب

يريد: وما كانت تطيب نفسا بالفراق، وقول الثاني:

ضيعت حزمي في إبعادي الأمـلا وما ارْعَوَيْتَ ورأسي شيبا اشتعلا

يريد: واشتعل رأسي شيبا، وقول الثالث:

أنفسا تطيب بنيـــل المُنَى وداعي المنون ينادي جهَارا

يريد: أتطيب نفسا.

أما إن كان عامل التمييز غير فعل، أو فعلا غير متصرف، لم يجز تقديمه عليه بإجماع؛ فإن استجيز في ضرورة عُدَّ نادرا كما في قول الشاعر:

ونارنا لم يُرَ نارًا مثلُها

أراد: لم ير مثلها نارا، فنصب (نارا) بعد (مثل) كما نصبوا (زبدا) في قولهم: على التمرة مثلها زبدا، ثم قدم (نارا) على (مثل) مع كونه عاملا لا يتصرف، ولولا الضرورة لم يستبح

مجيء تمييز النسبة معرفة:

ذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز مجيء تمييز النسبة معرفة، مستدلين لذلك بقول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنـــا وطبت النفسَ يا قيس عن عمرو

وقول الآخر:

علام مُلِئْتَ الرعبَ والحربُ لم تُقِمْ لظاها ولم تُسْتَعْمَل البيضُ والسمرُ

وقول الله – تعالى -: **(ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسَه)** و **(كم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها)**، وقول العرب: غبنَ فلانٌ رأيَه، ووَجِعَ بطنَه، وألِمَ رأسَه.

أما البصريون فيتمسكون باشتراط تنكير التمييز، ويتأولون المقرون بالأداة على زيادة (أل).

كما تأولوا المعرف بالإضافة على أربعة أوجه:

الأول: أن تجلى الإضافة فيه منوية الانفصال، ويحكم بتنكير المضاف.

الثاني: أنه منصوب على أنه مفعول به بالفعل الذي قبله، مضمنا معنى فعل متعدٍّ، كأنه قيل: سوَّء رأيه، وشكا بطنه، ورأسه، وبهذا الاعتبار قال بعضهم في (سفه نفسه) أن معناه:

أهلك نفسه، وقال المبرد: معناه ضيع نفسه، وقال الزمخشري: معناه أمتهن نفسه.

الثالث: أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به، ويحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدي.

الرابع: أنه منصوب بإسقاط حرف الجر، كأنه قيل: غُبن في رأيه، ووجع في بطنه، وألم في رأيه، ثم.

الباب الثالث: بَابُ الجَر

الجر في اصطلاح النحاة: فهو الأثر الإعرابي الذي يلحق آخر الاسم، نتيجة لدخول حرف أو مضاف عليه.

و (الجر) اصطلاح بصري، بينما يسميه الكوفيون (الخفض) ، ولعل كلا من اللفظين راجع إلى معنى (السفل) المذكور، نظرا لأن علامته (الكسرة) التي هي علامة موضعها أسفل الحرف الأخير من الكلمة، نسبة إلى الجر الذي هو أسفل الجبل.

والجر من خصائص الأسماء، ويلحقها نتيجة لواحد من خمسة أشياء:

الأول: الحرف، نحو: مررت بزيد، وجلست في البيت، وخرجت من الدار، وسلمت على عمرو.

الثاني: الإضافة، نحو: غلام زيد، وكتاب بكرٍ.

الثالث: التبعية، وذلك بأن يتبع المجرور بتابع من نعت، أو توكيد، أو بدل: أو عطف بيان، أو عطف نسق، نحو: مررت بزيدٍ الفاضلِ، سلمت على عمروٍ نفسِه، وأثنيت على القائدِ خالدٍ، ونظرت إلى هذا البرج، وأشفقت على اليتيم والمسكين.

الرابع: المجاورة. وهو أن يجاور الاسم اسما مجرورا، فيجرُّ مثله مراعاة للمشاكلة اللفظية بينهما، نحو قولهم: هذا جحْرُ صنبَّ خربٍ، بخفض (خرب) لمجاورته لـ(ضب) المجرور، وإن كان صفة لـ(جحر) المرفوع على الخبرية. وجعل قوم منه قول الله تعالى:﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، بجر (أرجلكم) لمجاورته (رؤوسكم) المجرور بالباء.

الخامس: التوهم. وهو جر الاسم على توهم دخول حرف جر عليه كما في قول الشاعر:

بَدا لِيَ أنّي لستُ مُدركَ ما مَضى وَلا سابقٍ شَيئاً إذا كانَ جائِيا

بجر (سابق) على توهم دخول حرف (الباء) على (مدرك)، فكأنه قال: لست بمدركٍ، لأن دخول (الباء) على خبر (ليس) وارد باطراد.

وذهب ابن هشام الأنصاري إلى شذوذ الجر للمجاورة، وأرجع الجر للتبعية، والتوهم – عند التحقيق – إلى الجر بالحرف، والجر بالإضافة؛ وعليه فإن عوامل الجر المتفق عليها نوعان: حروف، وإضافة، وفي الصفحات التالية نتناول كلا من النوعين المتفق عليهما بشيء من التفصيل، فنقول وبالله التوفيق:

أولا: الجر بحروف الجر

عددها: اختلف النحاة في عدد حروف الجر من حيث ما هو متفق عليه، وما هو مختلف حوله، **والمشهور أنها عشرون حرفا، هي:**

أربعة عشر حرفا تعمل الجر لفظا، وهي: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، واللام، والباء، والكاف، وحتى، والواو، ومُذْ، ومنذُ، ورُبَّ، والتاء.

وثلاثة أحرف تعمل الجر قليلا، وهي: خَلا، وعَدَا، وحاشَا.

وثلاثة تعمل الجر شاذًا، وهي: متى، ولعلَّ، وكي.

أولا: الحروف التي تعمل الجر لفظا:

وينقسم ما يعمل لفظا – أي: ما اتفق النحاة على استعماله حرف جر – إلى قسمين: حروف **متمكنة**، وحروف **غير متمكنة.**

أ- الحروف المتمكنة: ومعنى التمكن في باب الجر، أنه إذا دخل الحرف على الاسم عمل فيه الجر دون شروط أو قيود، والحروف المتمكنة عدتها سبعة أحرف هي: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام؛ وهي تعمل الجر في الاسم الظاهر والضمير على السواء، وأمثلتها:

١- (من). كما في قول الله – تعالى –: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾.

٢- (إلى). كما في قول الله – تعالى –: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ و ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾.

٣- (عن). كما في قول الله – تعالى –: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾ و ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾.

٤- (على). كما في قول الله – تعالى –: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾.

٥- (في). كما في قول الله – تعالى –: ﴿وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾ و ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ﴾.

٦- (الباء). كما في قول الله – تعالى –: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ و ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ﴾.

٧- (اللام). كما في قول الله – تعالى –: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ﴾ و ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾.

معاني هذه الحروف:

لكل حرف من حروف الجر أكثر من معنى واحد، ويتحدد كل معنى تبعا للسياق الذي يستخدم فيه الحرف، والآن نتناول كل حرف والمعاني المنوطة به بشيء من الإيضاح:

الأولى: (من).

وهي أم الباب؛ نظرا لأنها أقوى حروف الجر جميعا، حيث **تنفرد بجر الظروف الملازمة للظرفية نحو:** عند، ولدن، وقبل، وبعد، كما في قول الله – تعالى –: ﴿قُل كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ و ﴿وَحَنَاناً مِنْ لَدُنَّا﴾ و ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾؛ **كما تنفرد بالدخول على غيرها من حروف الجر – رغم منعهم دخول الحرف على مثله – نحو:** عن، وعلى كما في قول الشاعر:

وَإنّي لَعَف الفَقر مُشتَرَكُ الغِنى سَريعٌ إذا لَم أرضَ داري اِحتِمالِيا

وقول الآخر:

جريءُ الجَنَان لا أهَالُ منَ الرّددَى إذا ما جعلْتُ السيفَ من عن شماليا

وتأتي (من) لمعانٍ، منها:

الأولى: ابتداء الغاية مطلقا. وهذا المعنى هو الغالب عليها، حتى قال بعضهم: «إن سائر معانيها راجعة إليه».

فتأتي لابتداء غاية المكان كما في قول الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ﴾، وقولهم: سرت من البصرة إلى الكوفة.

وذهب الكوفيون، والمبرد، والأخفش، وابن درستويه إلى أنها تأتي لابتداء الزمان أيضا، مستدلين بقول الله – تعالى –: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾، وبحديث الاستقاء: «فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة» وبقول الشاعر:

وَلا عَيبَ فيهم غيرَ أنَّ سُيوفَهُم بهِنَّ فُلولٌ مِن قِراع الكَتائِبِ

تُوُرِّثْنَ من أزمان يومِ حليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كُلَّ التجارُبِ

وقد تأتي (من) لابتداء الغاية في غير زمان ولا مكان نحو: قرأت من أول سورة البقرة إلى آخرها، وأعطيت الفقراء من درهم إلى دينار، ونحو: «من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم».

الثاني: التبعيض. كما في قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ و ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ و ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾. **وضابطه: جواز الاستغناء عنها بـ(بعض)** كما في قول الله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾.

الثالث: التبيين. وذلك بأن تأتي لبيان الجنس، وضابطه: أن يصح وقوع موصول موقعها إذا بينت معرفة كما في قول الله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾ أي: الذي هو الأوثان.

الرابع: التعليل. كما في قول الله تعالى ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ و ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ وقول الشاعر:

ومعتصمٍ بالحق من خشية الردى[1] سَيْرَدى وغازٍ مشفق سيئوب

وقول الآخر:

يُغضي حَياءً وَيُغضى مِن مَهابَتِهِ فما يُكَلَّمُ إلّا حينَ يَبتَسِمُ

الخامس: البدل. وضابطه: أن يصلح في موضعها لفظه (بل) كما في قول الله تعالى : ﴿أَرَضِيتُمْ بِالحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾ و ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلائِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾، لأن الملائكة لا تكون من جنس الإنس، و ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾، أي: بدل طاعة الله، أو بدل رحمة الله، وقول الشاعر:

أَخَذوا المَخاضَ مِنَ الفَصيلِ غُلُبَّةً ظُلماً وَيُكتَبُ لِلأَمير أَفيُلا

أي: أخذوا المخاض بدل الفصيل، ويكتبون للأمير: أخذنا أفيلا.

السادس: الاستعلاء. ويقصد به مرادفه (على) كما في قول الله تعالى : ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنَا﴾ أي: على القوم، إلى هذا ذهب الأخفش؛ وقيل: على تضمين (نصر) معنى (منع) أي: منعناه منهم بالنصر.

السابع: الفصل. بمعنى فصل ما قبلها عما بعدها، ويتأتى ذلك بدخولها بين متضادين كما في قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾و ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ .

الثامن: موافقة (الباء). كما في قول الله – تعالى –: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ أي: بأمر الله، وقوله سبحانه: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾أي: بطرف خفي.

التاسع: موافقة (في). كما في قول الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ أي: في يوم الجمعة.

العاشر: موافقة (عن). كما في قول الله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ أي: عن ذكر الله، وقوله سبحانه: ﴿يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾ أي: عن هذا.

الحادي عشر: موافقة (عند). كما في قول الله – تعالى –: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾.

الثاني عشر: زائدة. وهي التي يكون دخولها في الكلام كسقوطها، وتأتي زيادتها لمعنيين:

١- التنصيص على العموم. وذلك إذا دخلت على نكرة لا تختص بالنفي نحو: ما جاءني من رجل، فإن (رجلا) ليس نصا في نفي الجنس على سبيل العموم، إذ لو قيل: ما جاءني رجل، لاحتمل إفادة نفي الوحدة، فيقال: بل رجلان؛ كما احتمل إفادة نفي الجنس؛ أما بدخول (من) على (رجل) يصبح نصا في نفي الجنس على سبيل العموم، فيمتنع القول: بل رجلان.

٢- توكيد العموم. وذلك إذا دخلت على نكرة مختصة بالنفي لدلالتها على العموم نحو: أحد، وديار، ونحوهما، يقال: ما جاءني من أحد، وما كلمت من ديَّار، حيث كلا من (أحد) و (ديار) صيغتا عموم، فهما نص في نفي الجنس بذاتيهما دون الحاجة إلى دخول (من) عليهما؛ ومن ثم كانت (من) معهما زائدة لمجرد توكيد العموم.

وقد شرط سيبويه والجمهور لزيادة (من) ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مجرورها نكرة. وذلك لإفادة العموم، وفي ذلك يقول المبرد: «ألا ترى أنك تقول: ما جاءني من رجل، ولا تقول: ما جاءني من زيد.

الثاني: أن يتقدمها نفي أو شبهه. فالنفي كما في قول الله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ و ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾، وقول الشاعر:

جَزَيتُكِ ضِعفَ الوُدِّ لِما شَكَيتِهِ وَما إن جَزاكِ الضِعفَ مِن أَحَدٍ قبلي

وأما شبه النفي فالنهي نحو قولهم: لا تضرب من أحد. والاستفهام كما في قول الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ و ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ و ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾.

وزاد الفارس ثالثًا، وهو: أن يتقدمها شرط كما في قول الشاعر:

وَمَهما تَكُن عِندَ اِمرِئٍ مِن خَليقَةٍ وَإِن خالَها تَخفى عَلى الناسِ تُعلَمِ

الثالث: أن يكون مجرورها فاعلا، أو مفعولا، أو مبتدأ، فالفاعل نحو قول الله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ﴾، والمفعول نحو: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾، والمبتدأ نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾.

وذهب الأخفش من البصريين، والكسائي وهشام من الكوفيين إلى زيادة (من) مطلقا، أي: في النفي والإيجاب، والمعرفة والنكرة، مستدلين بما ورد من ذلك نثرا وشعرا؛ فمن النثر قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾ و ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ و ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ و ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ و ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾؛ ومن النظم قول الشاعر:

وَيَنمى لَها حُبُّها عِندَنا فَمَن قالَ مِن كاشِحٍ لَم يَضِر

أي: فما قال كاشح لم يضر، وقول الآخر:

يظل به الحرباء يمثل قائما ويكثر فيه من حنين الأباعر

أي: ويكثر فيه حنين الأباعر.

قال ابن مالك:

بَعِّضْ وبَيِّنْ وابْتَدِئْ في الأمكنهْ بمِنْ وقد تأتي لبدْءِ الأزمنهْ

وزيدَ في نفْي وشَبَهِهِ فُجَـــرَّ نكِرَةً كما لبـــاغٍ من مَفَرّْ

الثاني: (إلى).

وترد (إلى) في الكلام لمعانٍ منها:

الأول: انتهاء الغاية مطلقا. زمانا كان نحو قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾، أو مكانا نحو قول الله تعالى: ﴿مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إِلَى المَسْجِدِ الأَقْصَى﴾، وقولهم:سرت من البصرة إلى الكوفة.

الثاني: المصاحبة أو المعية. وذلك حينما تكون بمعنى (مع)، وبهذا المعنى قال الكوفيون، وجماعة من البصريين، وذلك كما في قول الله – تعالى: ﴿وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ أي: مع أموالكم، و ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾، أي: مع الله، وقول الشاعر:

برى الحبُّ جسمي ليلةً بعد ليلة ويوما إلى يوم وشهرا إلى شهر

يريد: يوما مع يوم، وشهرا مع شهر، وقول الآخر:

ولقد لهوت إلى كواعب كالدمى بيض الوجوه حديثهن رخيم

يريد: لهوت مع كواعب.

الثالث: موافقة (اللام). كما في قول الله تعالى: ﴿وَالأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ و ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

الرابع: موافقة (في). كما في قول الشاعر:

فلا تَتْرُكَنّي بالوَعيدِ كَأَنَّني إلى الناس مَطلِيٌّ بهِ القارُ أجرَبُ

يريد: كأنني في الناس مطلي.

الخامس: الابتداء. وهذا تعبير ابن هشام، وذلك عندما تكون بمعنى (من) كما في قول الشاعر:

تَقولُ وَقد عالَيتُ بالكور فوقها أيُسْقَى فلا يَرْوَى إِلَيَّ إِبنُ أَحْمَرَا

تريد: فلا يروى مني؟!

السادس: موافقة (عند) كما في قول الشاعر:

أم لا سَبيلَ إلى الشَبابِ وَذِكرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَحيق السَلسَل

يريد: أشهى عندي.

السابع: موافقة (الباء). كما في قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ أي: بشياطينهم.

الثالث: (عن). وتأتي لمعان منها:

الأول: المجاوزة. وهو أشهر معانيها، وقصرها البصريون عليه دون غيره، وقيل: هو أصل معانيها جميعا. ومن ثم فقد عُدِّيَتْ بها الأفعال: صدَّ، وأعرض، وأضرب، وانحرف، وعدل، ونهى، ونأى، ورحل، واستغنى، وعقل، وسها، وسلا؛ كما عُدِّيَ بها: بها رغب، ومال، ونحوهما، إذا قصد ترك المتعلق به نحو: رغبت عن اللهو.

الثاني: البدل. كما في قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾، وكما في حديث امرأة من جهينة سألت رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «إن أمي ماتت ولم تحج، أفأحج عنها؟ قال: حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكنتِ قاضيتُه؟ قالت: نعم، قال: قضوا فالله أحق بالوفاء».

الثالث: الاستعلاء. وذلك عندما تكون بمعنى (على)، كما في قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ أي: على نفسه؛ وقول الشاعر:

لا ابنُ عَمِّكَ لا أفضلتَ في حَسَبٍ عَنّي وَلا أنتَ دَيّاني فَتَخزوني

أراد: لا أفضلت عليّ في حسب.

الرابع: التعليل. كما في قول الله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ أي: بسبب موعدة، وقوله – سبحانه –: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ أي: بسبب قولك.

الخامس: موافقة (بعد). كما في قول الله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾ أي: بعد طبق، وقوله – سبحانه –: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾، بدليل قوله عز من قائل ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾.

السادس: الظرفية. وذلك عندما تكون بمعنى (في) كما في قول الشاعر:

وَآسِ سَراةَ الحَيِّ حَيثُ لَقيتَهُم وَلا تَكُ عَن حَمل الرباعَةِ وانِيا

أراد: ولا تك في حمل الرباعة دانيا؛ لأن ونيَ لا يتعدى إلا بفي، كما في قول الله تعالى: ﴿وَلا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾.

السابع: مرادفة (من). كما في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ .

التاسع: زائدة. وذلك حينما تكون عوضا عن أخرى محذوفة، كما في قول الشاعر:

أتجزع إن نفسي أتاها حِمَامها فهلَا التي عن بين جنبيك تدفع

أراد: فهلا عن التي بين جنبيك تدفع، فحذفت (عن) من أول الموصول، وزيدت بعده.

وأجاز أبو عبيدة زيادتها في الاختيار، واستدل لذلك بقول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ أي: يخالفون أمره.

وقد تخرج (عن) عن حرفيتها وتستعمل اسما بمعنى (جانب)، وذلك إذا دخل عليها حرف جر، فحرف الجر لا يدخل نظيره، وذلك كما في قول الشاعر:

وَلقد أرانِي لِلرِّماح دَرِينَةً مِن عَن يَميني تَارَّةً وَأمامي

الرابع: (على). وله معانٍ منها.

الأول: الاستعلاء. وهو الأصل، وعليه اقتصر البصريون، **وهو نوعان:**

استعلاء حسي: وهو الاستعلاء على مجرورها حقيقة كما في قول الله تعالى ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾، و ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾، **واستعلاء معنوي:** وهو الاستعلاء على مجرورها مجازا، كما في قول الله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ و ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَال عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾.

الثاني: المصاحبة. وهي التي ترد بمعنى (مع)، كما في قول الله تعالى: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾. و ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ و ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾.

الثالث: المجاوزة. وهي التي ترد بمعنى (عن)، كما في قول الشاعر:

إذا رَضِيَت عليَّ بنو قُشَيرٍ لعَمرُ اللهِ أعجَبَني رضاها

يريد: رضيت عني.

الرابع: التعليل. وذلك حين ترد بمعنى (اللام)، كما في قول الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ و ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾، أي: لأجل هدايته إياكم، ومنه قول الشاعر:

عَلامَ تقولُ الرُمحُ يُثقِلُ عاتقي إذا أنا لم أطعَنْ إذا الخيلُ كَرَّتِ

أي: لِمَ تقول.

الخامس: الظرفيه. وذلك حين ترد بمعنى (في) كما في قول الله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ ،وقول الشاعر:

عَلى حين ألهى الناسَ جُلَّ أمورهِم فَنَدلاً زُرَيقُ المالَ نَدلَ الثَعالِبِ

أي: في زمن ملك سليمان، وفي حين ألهى الناس.

وقد تُستخدم (على) اسما بمعنى (فوق)، وذلك إذا دخل عليها حرف الجر (من)، كما في قول الشاعر:

غدَت مِن عَلَيهِ تَنفِضُ الطلَّ بَعدَما رَأَت حاجِبَ الشَمسِ اِستَوى فَتَرَفعا

الرابع: (في). وترد (في) في الكلام لمعانٍ، منها:

الأول: الظرفية. حقيقة أو مجازا؛ **والحقيقية قد تكون مكانية** كما في قول الله تعالى: ﴿وَلا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي المَسَاجِدِ﴾؛ **أو زمانية** كما في قول الله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾.

أما المجازية فكما في قول الله – تعالى -: ﴿وَلَكُمْ فِي القِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الأَلْبَابِ﴾ و ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلسَّائِلِينَ﴾ .

الثاني: المصاحبة. وهي التي تكون بمعنى (مع) كما في قول الله تعالى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ أي: مع أمم قد خلت، وقوله – سبحانه -: ﴿وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الجَنَّةِ﴾ أي: مع أصحاب الجنة. وقول الشاعر:

شَمُوسٌ، رَدُودٌ في حياء وعفة رخيمةُ رجع الصوتِ طيِّبةُ النشْر

يريد: مع حياء وعفة.

الثالث: التعليل. وهي التي تكون بمعنى (اللام) كما في قول الله ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ أي: بسببه، وكما في قول الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم -: «عذبت امرأة في هرة» أي: بسبب هرة

الرابع: الاستعلاء. وهي التي تكون بمعنى (على)، كما في قول الله – تعالى -: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ أي: عليها، وقول الشاعر:

هُم صَلَبوا العَبدِيَّ في جَذعِ نَخلَةٍ فلا عَطسَت شَيبانُ إلّا بأجدَعا

الخامس: مرادفة (على). كما في قول الله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ أي: على أفواههم.

السادس: التوكيد. وذلك حينما تأتي زائدة لغير تعويض، كما في قول الله – تعالى –: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ﴾ أي: اركبوها.

الخامس: (الباء). وتأتي لمعانٍ منها:

الأول: الإلصاق. وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر – وهو نوعان:

حقيقي: وهو الذي يستفاد من دخول (الباء) على المفعول المنتصب بفعله، حيث تفيد مباشرة الفعل للمفعول نحو: أمسكت بزيد، إذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من يد، أو ثوب، ونحوه، **والأصل:** أمسكت زيدا، فأدخلوا (الباء) لتفيد الإلصاق.

مجازي: وهو الذي يستفاد من عدم وصول الفعل إلى المفعول إلا بها نحو: سطوت بعمرو، ومررت بزيد، أي: ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد، فكأني ملتصق به مجازا.

الثاني: التعْدية. وتسمى باء النقل، وذلك حينما تكون معاقبة للهمزة في تعبير الفاعل مفعولا، وأكثر ما يتعدى بها الفعل القاصر، تقول في (ذهب زيد): ذهبت بزيد، أو أذهبته؛ ومنه قول الله – تعالى –: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، وقد قرئ (أذهب الله نورهم).

الثالث: الاستعانة. وهي الداخلة على آلة الفعل **حقيقة** نحو: كتبت بالقلم، ونجرت الباب بالقدوم، و يطلق عليها: باء الآلة.

أو مجازا نحو: «بسم الله الرحمن الرحيم» لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها.

الرابع: السببية. وهي الداخلة على سبب الفعل، نحو: مات زيد بالحب، وبالجوع، وحججت بتوفيق الله، ومنه قول الله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ ومنه قول الشاعر:

ولكنّ الرزية فقد قوم يموتُ بموته بشرٌ كثير

أي: بسبب اتخاذكم، ويموت بسبب موته بشر كثير.

الخامس: المصاحبة. وهي التي يحسن في موضعها (مع)، كما في قول الله – تعالى –: ﴿اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ﴾ أي: مع سلام ، وقوله سبحانه: ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ أي: مع الحق.

السادس: الظرفية. وهي التي يحسن في موضعها (في) كما في قول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ و ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾.

السابع: البدل. وهي التي يحسن في موضعها (بدل) كما في قول رافع بن خريج – رضي الله عنه -: «ما يسرني أني شهدت بدرا بالعقبة»، وقول الشاعر:

فليت لي بهم قوما إذا ركبوا شَنّوا الإغارَةَ فُرساناً وَرُكبانا

أي: فليت لي بدلهم.

الثامن: المقابلة. وهي الداخلة على الأثمان والأعواض، نحو: اشتريت الفرس بألف.

التاسع: الاستعلاء. وهي التي يحسن في موضعها (على)، كما في قول الله – تعالى –: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ أي: على قنطار، وعلى دينار.

العاشر: التبعيض. وهي التي يحسن في موضعها (من)، ذلك كما في قول الشاعر:

فَلَثَمتُ فاها آخِذاً بِقُرونِها شُربَ النَزيفِ ببَردِ ماءِ الحَشرَج

أراد: من برد ماء الحشرج، وقول الآخر:

تَرَوت بِماءِ البَحر ثُم تَنَصبَت عَلى حَبَشِيّاتٍ لَهُنَّ نَئيجُ

أراد: شربن من ماء البحر؛ وقد جعلوا منه قول الله – تعالى –: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ .

الحادي عشر: التوكيد. وهي الزائدة، **قبل الفاعل نحو**: أحسن بزيد، حيث الأصل: أحسنَ زيدٌ، **وقبل المفعول به.** كما في قول الله تعالى: ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ و ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ وقول الشاعر:

نحن بنو صنبة أصحاب الفلج

نضرب بالسيف ونرجو بالفرج

أراد: نرجو الفرج.

وقبل المبتدأ . كما في قولهم: بحسبك درهمٌ. **وقبل الخبر.** كما في قول الله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾ **وقبل الحال.** كما في قول الشاعر:

فما رَجَعَت بخائبةٍ ركابُ حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنتهاها

يريد: فما رجعت ركاب خائبة.

السابع: (اللام). ولـها اثنان وعشرون معنى منها:

الأول: الملك. نحو، المال لزيد، ومنه قول الله – تعالى -: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾.

الثاني: التمليك. نحو. وهبت لزيد دينارا.

الثالث: الاستحقاق. وهي الواقعة بين معنى وذات، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، والعزة للملك لله، والأمر لله.

الرابع: النسب. نحو: لزيد عمٌّ هو لعمرو خال، ولعبد الله ابن هو لجعفر عمٌّ.

الخامس: التعليل. كما في قول الله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾؛ فالفعل منصوب بـ(أن) مضمرة، و(أن) والفعل في تأويل مصدر في محل جر بـ(اللام)، والتقدير: للتبيين؛ ومنه قول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراك هِزَّةٌ كما انتفض العصفور بلّله القَطْرُ

السادس: التبليغ. وهي الجارة لاسم السامع لقول، أو ما في معناه، نحو: قلت له، وبينت له، واستجبت له.

السابع: الصيرورة. وتسمى حينئذ: (لام) العاقبة، و (لام) المآل، كما في قول الله – تعالى -: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾، وقول الشاعر:

وللمَوتِ تَغذُو الوالِداتُ سِخَالَها كما لِخَرَابِ الدور تُبنَى المَسَاكِنُ

الثامن: موافقة (من). كما في قولهم: سمعت له صراخا، أي: سمعت منه صراخا، وقول الشاعر:

لَنا الفَضلُ في الدُنيا وَأنفُكَ راغِمٌ وَنَحنُ لَكُم يَومَ القِيامَةِ أفضَلُ

يريد: ونحن منكم أفضل.

ب) الحروف غير المتمكنة: ومعنى عدم تمكن الحرف في باب الجر، أنه إذا دخل على الاسم لا يجره إلا بشروط معينة أو تقييدات خاصة، والحروف غير المتمكنة سبعة، وتنقسم قسمين:

أولا: ما يعمل الجر في الظاهر والمضمر. وهو حرف واحد، هو(رُب)

حقيقتها: ذهب البصريون إلى أنها حرف جر، مستدلين بخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية، ومساواتها الحروف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها.

وذهب الكسائي، والأخفش – في أحد قوليه -، وتابعهما الكوفيون، وابن الطراوة، إلى أنها اسم مبني، محتجين بأنها في التقليل مثل (كم) في التكثير، و (كم) اسم بإجماع؛ وأنها وقفت مخبرا عنها في قول الشاعر:

إن يَقتُلوكَ فإنّ قتلَكَ لَم يَكُن عاراً عَلَيكَ وَرُب قَتلٍ عارُ

أما البصريون فيمنعون ذلك، مستدلين بأنها لو كانت اسما، لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر فيقال: برب رجل عالم مررت، وأن يعود عليها الضمير، ويضاف إليها؛ وكل ذلك منتف عنها؛ ويجيبون عن البيت بأن الرواية المشهورة هي: وبعض قتلٍ عار؛ وإن صمدت الرواية تلك، فإن (عار) خبر لمبتدأ محذوف أي: هو عار.

معناها:

اختلف النحويون حول ما تفيده (رب) من حيث التقليل والتكثير.

فذهب أكثر النحاة من البصريين والكوفيين إلى أنها تفيد التقليل دائما، يقول المبرد: «و (رب) معناها: الشيء يقع قليلا»، ويقول أيضا: «فـ (رب) تدخل على كل نكرة، لأنها لا تخص شيئا، فإنما معناه أن الشيء يقع ولكنه قليل».

وذهب الخليل، وابن درستويه، وجماعة إلى أنها تفيد التكثير دائما.

وذهب الفارابي، وتبعه طائفة إلى أنها للتقليل غالبا، والتكثير قليلا.

وجزم ابن مالك أنها للتكثير كثيرا، والتقليل قليلا، وتبعه ابن هشام الأنصاري.

ونقل أبو حيان عن بعض المتأخرين أنها موضوعة للتقليل والتكثير في غير غلبة في أحدهما.

وذهب قوم إلى أنها لم توضع للتكثير ولا للتقليل، بل هي حرف إثبات لا بدل على تكثير أو تقليل، وإنما فهم ذلك من خارج، واختاره أبو حيان.

ومن أمثلة ورود (رب) للتكثير:

قول الله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾، فإنه يكثر منهم تمنى ذلك، وقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: «يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة»، وقول الشاعر:

رُبَّ مَن أنضَجتُ غيظاً قلبَهُ تَمَنّى لِيَ مَوتاً لَم يُطع

وقول الآخر:

رُبَّ حِلمٍ أضاعَهُ عَدَمُ الما ل وَجَهلٍ غطّى عَلَيهِ النَعيمُ

وقول الثالث:

وَرَب امرئ ناقص عَقلُهُ وَقد يُعجَبُ الناسُ مِن شَخصِهِ

ومن مجيء (رب) في موضع الفخر والمباهاة قول الشاعر:

ويا رُبَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ بآنسةٍ كأنَّها خطدُ تمثال

ومن أمثلة ورودها للتقليل:قول الشاعر:

ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يَلْدَهُ أبوان

وذي شامةٍ غرَّاءَ في حُرِّ وجههِ مجللةٍ لا تقضي لأول

ويكملُ في خمسٍ وتسع شبابُه ويَهْرِمُ في سبع معا وثمان

يريد: آدم، وعيس – عليهما السلام ـ، والقمر؛ وقول أبي طالب في النبي صلى الله عليه وسلم:

وَأبيَضَ يُستَسقى الغَمامُ بوَجهِهِ ثِمالُ اليَتامى عِصمَةٌ لِلأرامِلِ

خصائص (رب):

تنفرد (رب) دون أخواتها من حروف الجر بأمور منها:

أ) إذا كان مجرورها ظاهرا:

الأولى: وجوب تصديرها. وذلك قولك: رب رجل قد جاءني.

قال أبو حيان، والمراد تصديرها على ما تتعلق به، فلا يقال: لقيت رب رجل عالم، لا أول الكلام. فقد وقعت خبرا لـ(إنَّ) و (أنْ) المخففة من الثقيلة، كقول الشاعر:

أَماوِي إِنّي رُب واحِدِ أُمِّهِ أَجَرتُ فَلا قَتلٌ عَلَيهِ وَلا أسرُ

وقول الآخر:

تيقنت أنْ رب امرئ خُيِّلَ خائنا أمينٌ، وخوانٍ يُخَالُ أمينا

الثاني: وجوب تنكير مجرورها. كما ظهر ذلك في الأمثلة السابقة.

وخالف بعضهم فجوز جرها المعرف بـ(أل) محتجا بقول الشاعر:

ربما الجامِلِ المُؤَبَّل فِيهِمْ وعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

وأجاب الجمهور بأن الرواية يرفع (الجامل) وإن صمدت بالجر، خرج البيت على زيادة (أل).

الثالث: وجوب نعت مجرورها. وهذا رأي المبرد: وابن السراج، والفارسي، والعبدي، وأكثر المتأخرين، وعزى للبصريين.

وذهب الأخفش، والفراء، والزجاج، وابن طاهر وابن خروف إلى أنه جائز لا واجب، ومن وروده غير موصوف قول أم معاوية:

يا رب قائلةٍ غداً يا لهف أم معاويه

ومثله:

رب مستغنٍ ولا مالَ له وعظيمِ الفقر وهو ذو نسب

الرابع جواز حذفها: حيث يجوز حذف (رب) على أن يبقى ما لها من عمل بعد حذفها، **ويأتي حذفها بعد (الفاء) كثيرا**، كما في قول الشاعر:

فَمِثْلِكِ حُبلى قد طَرَقتُ وَمُرضعٍ فَألهَيتُها عَن ذي تَمائِمَ مُحوِلِ

ويأتي حذفها بعد (الواو) أكثر، كما في قول الشاعر:

وَأبيَضَ يُستَسقى الغَمامُ بوَجهِهِ ثِمالُ اليَتامى عِصمَةٌ لِلأرامِلِ

أي: ورب أبيض، وقول الآخر:

وقاتِمِ الأعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ مُشْتَبَهِ الأعْلامِ لَمّاعِ الخَفَقْ

أي: ورب قاتم الأعماق.

ويأتي بعد (بل) قليلا، كما في قول الشاعر:

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وَآكَمِ

ويأتي بدونهن أقل، كما في قول الشاعر:

رَسمِ دارٍ وَقفتُ في طَلَلِه كُدتُ أقضي الغَداةَ مِن جَلَلِه

الخامس: زيادة (ما) بعدها. إذا زيدت (ما) بعد (رب)،**فالغالب** أنها تكفها عن العمل، وتهيئها للدخول على الجملة الفعلية، على أن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى، كما في قول الشاعر:

رُبَّما أوفيتُ في عَلَمٍ تَرفَعَن بُردي شِمالاتُ

ومثال إعمالها قول الشاعر:

رُبَّما ضَربَةٍ بسيفٍ صَقِيلِ

ومن دخولها على الجملة الاسمية قول الشاعر:

ربما الجاملُ المؤبلُ فيهم وعناجيجٌ بينهن المهار

ولكن الجمهور على إعراب (ما) نكرة موصوفة، و (الجامل) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الجامل، الجملة صفة (ما).

ب) إذا كان مجرورها ضميرا:

إذا جرت (رب) الضمير، وجب فيه أمران:

الأول: أن يلازم الإفراد، والتذكير، والغيبة، سواء كان المميز مفردا، أو مثنى، أو جمعا، مذكرا أو مؤنثا.

الثاني: أن يفسر بنكرة منصوبة مطابقة للمعنى الذي يقصده المتكلم، غير مفصولة عنه.

فيقال: ربه رجلا، وربه رجلين، وربه رجالا، وربه امرأة، وربه امرأتين، وربه نسوة، وذلك كما في قول الشاعر:

ربَّهُ امرأ بكَ نال أمنَعَ عِزَّةٍ وغِنًى بُعَيْدَ خَصاصَةٍ وهَوَان

ثانيهما: ما يجر الظاهر فقط:

وما يجر الظاهر دون المضمر ستة أحرف:

الأول، والثاني: (مذ) و (منذ).

(منذ) بسيطة عند **جمهور البصريين**، وذهب **الكوفيون** إلى أنها مركبة، ثم اختلفوا، فقال **الفراء**: أصلها: من ذو، (من) الجارة، و (ذو) الطائية بمعنى: الذي.

وقال غيره: أصلها: من إذ، حذفت (الهمزة) فالتقى ساكنان: النون، والذال، فحركت (الذال)، وجعلت حركتها (الضمة) لأنها ضمنت معنى شيئين: (من) و (إلى) إذ قولك: ما رأيته منذ يومين معناه: من أول هذا الوقت إلى الآن، فقامت مقامها، فقويت، ثم ضمت (الميم) إتباعا لضمة (الذال).

و(مذ) أصلها (منذ) بعد حذف (النون) منها، وعلى هذا جمهور النحاة، وهناك من يرى أنهما أصلان.

حقيقتهما:

(مذ) و (منذ) حرفان مبنيان، وقد بنيت (مذ) على السكون لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون، فبنيت على الأصل.

وبنيت (منذ) على الضم لأنه لما وجب أن تحرك (الذال) لالتقاء الساكنين، بنيت على الضم إتباعا لضمة (الميم).

شروط عملهما:

هذان الحرفان يعملان الجر بشروط ستة:

الأول: أن يكون المجرور بهما ظاهرا.

الثاني: أن يكون المجرور بهما زمانا.

الثالث: أن يكون ذلك الزمن محددا. بمعنى ألا يكون مبهما، فلا يقال: ما رأيته منذ زمن، ولا مذ دهر، لأنهما إنما يدخلان على الوقت الذي يجاب به (متى) نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أو (كم) نحو: ما رأيته منذ ثلاثة أيام.

الرابع: أن يكون الزمن متصرفا. فلا يقال: ما نمت منذ سحرَ يقصد (سحرا) بعينه، لأنه لا يتصرف فلا يُجرُّ.

الخامس: أن يكون الزمن ماضيا أو حاضرا. حيث يتنافى التحديد في الزمن مع الاستقبال، إذ المستقبل غير مضمون؛ وهما مع الماضي يفيدان ابتداء الغاية نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، ومع الحاضر يفيدان الظرفية نحو: ما رأيته مذ يومنا.

السادس: أن يكون العامل فيهما منفيا، أو متطاولا، نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة، وسرت منذ يوم الخميس، ولا يجوز: قتلته منذ يوم الخميس.

الثالث والرابع: الواو، والتاء:

وهما تستخدمان في القسم، **وعلة عدم تمكنهما** أنهما لا يجران إلا الظاهر فقط دون المضمر، وأنهما تعملان بالفرعية لا بالأصالة.

فمعلوم أن (الباء) هي أم حروف القسم، ومن ثم فهي تجر المقسم به الظاهر نحو: لله لأنصفن المظلوم، والمضمر نحو: بك لن أعود لمثلها؛ أما (الواو) فهي فرع على (الباء) وبدل منها، لأنها تشبهها مخرجا ومعنى.

فـ(الواو) تجر كل مقسم به ظاهر نحو قولهم: والله لأفعلن ما أمرت به، وقول الله تعالى: ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ و ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ * وَطُورِ سِينِينَ * وَهَذَا الْبَلَدِ الأَمِينِ﴾.

أما (التاء) فهي فرع على (الواو) وبدل منها، ومن ثم فقد اقتصرت على جر مقسم به واحد وهو لفظ الجلالة (الله) دون غيره – سبحانه – كما في قوله جل وعلا: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ و ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾، وهي أضعفت حروف القسم لكونها فرعا على فرع.

الخامس: (حتى): وتأتي في الكلام على ثلاثة أوجه، وسوف نقصر حديثنا هنا على (حتى) الجارة، وهي حرف جرٍّ، يفيد انتهاء الغاية مثل (إلى)، ومن ثم كانت بمنزلتها في المعنى والعمل؛ إلا أن (إلى) أمكن منها في هذا الصدد، **ومن ثم فهي تجر ما بعدها بشرطين:**

الأول: أن يكون مجرورها ظاهرا لا مضمرا. خلافا للمبرد والكوفيين في تجويزهم جرها المضمر، مستدلين بقول الشاعر:

فلا والله لا يلقى أناسٌ فتًى حتاك يا ابن أبي زياد

وقول الآخر:

أتت حتك تقصد كل فج ترجي منك أنها لا تخيب

الثاني: أن يكون المجرور بها آخرا. كما في قولهم: أكلت السمكة حتى رأسِها، فإن رأس السمكة آخر جزء فيها: أو ملاقيا للآخر كما في قول الله تعالى: ﴿سَلامٌ هِيَ

حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾، حيث إن (مطلع الفجر) هو أول جزء في وقت الفجر؛ ومنه قول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزادَ حتى نعلِه ألقاها

حيث إن (النعل) هو ما يلاقي آخر عضو في الإنسان وهو قدمه.

السادس: (الكاف).

(الكاف) من الحروف التي تجر الظاهر دون المضمر مثل (حتى)، فكما استغني في الدلالة على الغاية مع المضمر بـ(إلى) عن (حتى)، استغنى في الدلالة على التشبيه مع المضمر بـ(مثل) عن (الكاف).

وتأتي (الكاف) في الكلام لإفادة خمسة معان:

الأول: التشبيه: نحو: زيد كالأسد، وكما في قول الله تعالى: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾.

الثاني: توكيد التشبيه. كما في قول الله – تعالى -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، أي: ليس مثله شيء، وقول الله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ * كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾.

الثالث: التعليل. وزعم ابن مالك أن ما أحدث فيها معنى التعليل هو زيادة (ما) الكافة عليها، حيث يقول: «وتحدث (ما) الكافة في (الكاف) معنى التعليل كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ و ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً.... * فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾؛ قال الأخفش: «أي: كما فعلت هذا فاذكروني» وقول الشاعر:

فطرفك إما جئتنا فاصرفنَّه كَما يَحسَبوا أنَّ الهَوى حَيثُ تَنظُرُ

الرابع: الاستعلاء. وذلك حينما تكون بمعنى (على)، وهذا المعنى ذكره الأخفش والكوفيون، حيث حكوا أن بعضهم قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: كخيرٍ، أي: على خيرٍ؛ ونحو قولهم: كن كما أنت، أي: كن على ما أنت عليه.

الخامس: المبادرة. وذلك بقيد اتصالها بـ(ما)، وهذا المعنى ذكره السيرافي وابن الخباز، ومثلا له بقولهم: صل كما يدخل الوقت، وسلم كما تدخل، أي: عندما يدخل الوقت، وعندما تدخل.

وقد خالفت (الكاف) أصلها في بعض الكلام، وهو الاقتصار على جر الظاهر، نظرا لخفتها، فجرت ضمير الغائب المتصل كما في قول الشاعر يصف حمار وحشٍ وأتُنْ:

فَلا تَرَى بَعْلاً ولا حَلائِلا

كَهُ وَلا كَهُنَّ إلَّا حاظِلا

أراد: لا أرى مثله ولا مثلهن.

ومنهم من أطلقوا المضمر، وأنشدوا في دخولها على ضمير المتكلم، وحركتها حينئذ الكسر:

وإذا الحرب شمرت لم تكن كِي حيث تدعو الكماة فيها نزال

وحكوا فيه، وفي المخاطب: أنا كَكَ، وأنت كِي».

ومما خولف بها الأصل أيضا، فأدخلت على ضمير الرفع، وضمير النصب المنفصلين قولهم: أنا كأنت، وأنت كأنا، وأنا كإياك، وكما في قول الشاعر:

فأحسن وأجمل في أسيرك إنه ضعيف ولم يأسر كإياك آسر

ثانيا: حروف تعمل الجر قليلا:

وهي ثلاثة أحرف، وتستخدم في باب (الاستثناء)، وهي: عدا، وخلا، وحاشا، حيث إنها قد تستعمل أفعالا متعدية، فينصب المستثنى بعدها مفعولا به، وهو الأكثر استعمالا؛ وقد تستعمل حروف جر، فيُجرُّ المستثنى بعدها ، وهذا قليل، ومنه قول الشاعر:

أبحْنا حيَّهمْ قتْلا وأسْرًا عدا الشَّمْطاءِ والطِّفْل الصغير

ثالثا: حروف تعمل الجر شذوذا:

وهي ثلاثة أحرف أيضا: وهي لعلَّ، ومتى، وكي.

ووجه شذوذها أنها لم توضع أصلا لتكون جارة لما بعدها، وإنما وضعت لمعان أُخر غير الجر؛ ولكنها استعملت للجر في لغات بعض القبائل، مما اعتبره النحاة من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه،

والآن نتناول كل حرف فيها بشيء من التفصيل:

الأولى: (لعل).

وهو حرف وضع أصلا لكي يدخل على الجملة الاسمية فينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، كما تفعل (إن) وأخواتها، ولها حينئذ ثلاثة معان: الترجي، والتعليل، والاشفاق، على النحو المبسوط في باب (إن) وأخواتها.

ولكن حكى أبو زيد الأنصاري، والأخفش، والفراء أن قبيلة عُقَيْل يخفضون بها المبتدأ، فقد قال شاعرهم:

لعل اللهِ فضلكم علينا بشيء إن أمَّكمُ شَريم

وقول الآخر:

فقُلتُ اِدعُ أخرى وَاِرفع الصَوتَ جَهرةً لَعَلَّ أبي المِغوار مِنكَ قريبُ

الثاني: (مَتى).

وهو حرفٌ وضع أصلا ليكون اسم استفهام عن الوقت كما في قول الله تعالى: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾، واسم شرط كما في قول الشاعر:

أنا اِبنُ جَلا وَطلاع الثّنايا مَتى أضَع العِمامَة تَعرفوني

ولكن حكي يعقوب بن السكيت أن قبيلة هذيل تستعملها حرف جر بمعنى (من) الابتدائية، حسب ما سُمع من بعضهم: «أخرَجَها متى كُمِّهِ» أي: من كمه، وقال شاعرهم يصف السحاب:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لُجَجٍ خضرٍ لهنَّ نئيج

الثالث: (كي)

وهو حرف جر يفيد التعليل؛ إذ هو بمنزلة (اللام) معنى وعملا، وهي لا تجر معربا، ولا اسما صريحا، وإنما تختص بجر ثلاثة أشياء لا رابع لها:

الأول (ما) الاستفهامية. إذ يقولون إذا سألوا عن علة الشيء: كيمه؟، والأصل: كيما، حذفت ألف (ما) كما تحذف دائما إذا سبقته بحرف جر نحو: لم، وبم، وفيم،

وعم، ثم لحقتها (هاء) السكت حفظا للفتحة الدالة على الألف المحذوفة، والأكثر قولهم: لمه؟ والعنى: لأي شيء كان كذا؟.

الثاني: (ما) المصدرية وصلتها. فإنهما في تأويل الاسم. كما في قول الشاعر:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يُرْجَي الفتى كيْما يضرُّ وينفعُ

فـ(كي) جارة للمصدر المؤول من (ما) المصدرية وصلتها (ما يضر) والمعنى: يرجى الفتى للضر والنفع.

الثالث: (أن) المصدرية وصلتها، ويجب إضمار (أن) بعدها نحو قولهم: جئت كي تكرمني، والأصل: جئت كي أن تكرمني، فحذفت (أن) استغناء عنها بنيتها، بدليل ظهورها في الضرورة، كما في قول الشاعر:

فقالت ألَكَ الناس أصبَحتَ مانِحاً لِسانَكَ كَيما أن تَغُرَّ وَتَخدَعا

حيث (كي) جارة للمصدر المؤول من (أن) والفعل: أن تغر، والمعنى: للغرر والخداع.

حذف الجار وإبقاء عمله:

الجمهور على أنه لا يحذف الجار ويبقى عمله اختيارا، وإن وقع فضرورة كما في قول الشاعر:

إذا قيلَ أيُّ الناس شَرُّ قبيلَةً أشارَت كُلَيبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ

أو يكون نادرا فلا قياس عليه، كما في قول الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم -: «صلاة الرجل في جماعة تضعَّف على صلاته في بيته وسوقه خمسٍ وعشرين ضعفا»، أي: بخمس وعشرين على تقدير (الباء).

هذا بخلاف (كم) الاستفهامية، حيث يجوز – إن دخل عليها حرف جر – بقاء مميزها منصوبا نحو: بكم رجلا مررت؟ كما يجوز جره بـ(من) مضمرة، نحو: بكم درهمٍ تصدقت؟ تريد: بكم من درهمٍ، فحذفت (من) وأبقى عملها، قال ابن خروف: وهو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة.

و(رب) حيث تحذف بعد (الواو) و (الفاء)، ويبقى عملها، وهذا كثير جدا في كلام العرب، كقول الشاعر:

وليلٍ كموج البحر أرخى سُدُولَه عليَّ بأنواع الهُمومِ ليبتلي

أي وربَّ ليلٍ، وقول الآخر:

فمثْلِكِ حُبلَى قدْ طرقْتُ ومُرْضِعٍ فألْهيْتُها عن ذي تمائِمَ مُحْوِلِ

أي: فرب مثلك، كما تحذف أيضا ويبقى عملها بعد (بل) كما في قول رؤبة

بل مَهْمَهٍ قطعْتُ بعدَ مَهْمَهِ

كما تحذف أيضا ويبقى عملها دون سبقها بأي من هذه الحروف، ولكنه قليل؛ كقول الشاعر:

رسمِ دارٍ وقفْتُ في طللهْ كدتُ أقْضي الحياةَ من جَلَلِهْ

ومما ورد من الجر بحرف محذوف قولهم: زيدٍ، جوابا لمن سأل: بمن مررت؟ أي: بزيدٍ، على تقدير (الباء)؛ وكما في قول الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم – لمن سأله: فإلى أيهما أهدي؟: «أقربهما إليك بابا» بالجر على إضمار (إلى)؛ وكما في قول الله – تعالى -: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾. حيث جر (اختلاف) بـ(في) مقدرة، وقد قرأ عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – بإظهارها (وفي اختلاف الليل والنهار) ، وكما في قول الشاعر:

ألا يا لِقَومي لِي ما حُم واقِعُ وَلِلطير مَجرىً وَالجَنوبِ مَصارعُ

أراد: وللجنوب مصارع، وقو الآخر:

حب الجود للكرام فحمدوا وأناسٍ فِعْلُ اللئام فليموا

أراد: ولأناس، وقول الثالث:

أخلق بذي الصبر أن يحظى بحاجتهِ ومدمن القرع للأبوابِ أن يلِجا

أراد: وبمدمن القرع، وقول الرابع:

كالتمر أنت إذا ما حاجة عرضت وحنظلٍ كلما استغنيت: خطبان

متى عنتم بنا ولو فئةٍ منا كُفيتم ولم تخشوا هوانا ولا وهنا

أراد: وكحنظل، ولو بفئة منا.

ألا تسأل المكي ذا العلم ما الذي يجوز من التقبيل في رمضان؟

فقال لي المكي: أما لزوجةٍ فسبع، وأما خلةٍ فثمان

أراد: وأما لخلة؛ وكما في قول الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم -: «خيرُ الخيل: الأدهمُ، الأقرعُ الأرثمُ المحجَّلُ ثلاثٍ» أي: المحجل في ثلاث.

الفصل بين حروف الجر ومجرورها:

قد يفصل حروف الجر ومجرورها بظرف كما في قول الشاعر:

إن عمرا لا خير في اليومَ عمرِو إن عمرا مخبرُ الأحزان

أراد: لا خير في عمرو اليومَ.

وبجار ومجرور كما في قول الشاعر:

يقولون في الأكفاء أكبر همَّهِ ألا ربَّ منهم من يعيش بمالكا

أراد: رب من يعيش بمالك منهم، وقول الآخر:

رب في الناس موسرٍ كعديم وعديمٍ يخال ذا إيسار

أراد: رب موسر كعديم في الناس.

وبالمفعول به، كما في قول الشاعر:

وإني لأطوي الكشح من دون من طوى وأقطع بالخرقَ الهبوع المراجم

أراد: أقطع الخرقَ بالهبوع المراجم.

وحكي الكسائي الفصل في الاختيار بالقسم نحو: اشتريته بـ - والله- درهمٍ، يريد: بدرهم والله، أو والله بدرهم، وقاسة تلميذه ابن المبارك في (رب) نحو: رب والله رجلٍ عالم لقيته

حرف الجر من حيث الأصالة: تقسم حروف الجر إلى ثلاثة أقسام:

الأول: حرف الجر الصلي: وهو الحرف الذي لا يُسْتغنَى عنه، وله متَعَلَّقٌ يتعلق به، مثل:

كتبْتُ بالقلم، وخرجتُ من البيتِ، وذهبتُ إلى الكليةِ.

ويكون المجرور به مجرورا لفظا وموضعا، فكل من الباء، ومن، وإلى حروف جر أصلية؛ لأنها لا يمكننا الاستغناء عنها، وهي متعلقة بالأفعال قبلها، ويُعرب القلم، والبيت، والكلية: سم مجرور بالباء/ من/ إلى، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

ومتعلق حرف الجر الأصلي قد يكون فعلا كما مرَّ في الأمثلة السابقة، أو ما يشبه الفعل مثل:

اسم الفعل مثل: نَزَال في الباخرةِ.

أو اسما مشتقا يعمل عمل الفعل، مثل: أنا ضارٌ زيدا بالعصا، وأنا مسرورٌ بعملي.

أو لفظ جامد ولكنه في تاويل المشتق مثل: محمدٌ أسدٌ في الحربِ، فالجار والمجرور متعلق بكلمة (أسد) وهي في تأويل صفة مشبهة هي شجاع.

الثاني: حرف الجر الزائد: وهو الذي يمكن الاستغناء عنه وليس له في الجملة ما يتعلق به، ويكون المجرور بها مجرورا لفظا فقط، أما موضعه فليس مجرورا، كما في قولنا:

ما حضرَ من أحدٍ.

فـ (من) حرف جر زائد؛ و(أحدٍ) اسم مجرور لفظا مرفوع محلا أو موضعا،لأننا يمكننا أن نقول: ما حضرَ أحدٌ، وعند الإعراب نعرب (أحدٍ) فاعلا مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (المحل: هو محل الإعراب وهو الحرف الأخير، وحركة حرف الجر الزائد هي الكسرة)، ومن حروف الجر الزائدة أيضا الباء في قوله تعالى:

(كفى بالله وكيلا) فلفظ الجلالة: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد

وقوله تعالى: **(ألستُ بربكم)، فـ (رب) خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة** منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، و(كمْ) ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

الثالث: حرف الجر الشبيه بالزائد: وهو حرف **يشبه الحرف الزائد** في أنه يجر الاسم بعده لفظا فقط، ويظل لهذا الاسم موضع من الإعراب، وليس له في الجملة ما يتعلق به، **ولكنه مع ذلك** يشبه الحرف الأصلي في أنه لا يمكن الاستغناء عنه، وهو حرفٌ واحد فقط هو (رُبَّ) كما في قولنا:

رُبَّ صديقٍ خيرٌ من أخ

فصديق: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد.

ثانيا: المجرور بالإضافة

الإضافة اصطلاحا: إسناد اسم إلى اسم، أو ما في معناه، على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين، أو ما في معناه.

فقولهم (إسناد) يعني: ضم كلمة إلى كلمة مطلقا، لا بقيد الفائدة نحو: غلام زيد، وجارية عمرو.

وقولهم (اسم) إذ لا يكون المضاف إليه إلا اسما، لأنه محكوم عليه، ولا يحكم إلا على الأسماء.

وقولهم (أو ما في معناه) أي: ما في معنى الاسم، وما يكون في معنى الاسم شيئان: **الأول: الجملة الفعلية**: كما في قولهم: قمت حين قمت، وكما في قول الله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ و ﴿هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ﴾، إذ تعرب كل من الجمل الثلاث في موضع جر مضاف إليه، حيث تؤول كل منها باسم، والتقدير: حين قيامك، ويم نفع الصادقين، ويوم عدم نطقهم.

والآخر: المصدر المؤول. وهو ما تكون من حرف مصدري وصلته، كما في قول الله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ و ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾، وقولهم: زرتك خشية أن تغضب، إذ المصادر الثلاثة في محل جر مضافا إليها، حيث كل منها مؤول باسم، والتقدير: من بعد عقلهم إياه، ومن قبل إتيان يوم، وخشية غضبك.

وقولهم (على تنزيل الثاني من الأول منزلة (التنوين) يعني: إجراء الإعراب على الجزء الأول (المضاف) كما يجري على الحرف الذي قبل التنوين، وجعل الثاني (المضاف إليه) ملازما لحالة واحدة كما أن التنوين كذلك.

وقيل: يعني أنه لا يجوز الفضل بين المضاف والمضاف إليه بحال، كما لا يمكن الفضل بين الاسم وتنوينه.

وقيل: يعني أنه لا يجوز الجمع بين التنوين والمضاف إليه، لأن الجمع بينهما كالجمع بين العوض والمعوض.

وقولهم (أو ما في معناه) أي: ما في معنى التنوين؛ هي (النون) التي تلي حرف الإعراب فيما يعرب بالحروف كالمثنى وما يلحق به، وجمع المذكر السالم وما يلحق به.

ما يحذف للإضافة:

يحذف من المضاف للإضافة ثلاثة أشياء:

الأول: (أل) التعريفية. وذلك لأن (أل) زائدة على الاسم لمجرد التعريف، والإضافة زائدة على الاسم لمجرد التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، والاسم لا يحتمل زيادتين، فلا يقال: الغلامُ زيدٍ، ولا الثوبُ رجلٍ.

الثاني: التنوين. وذلك لما تقدم من أن (التنوين) دليل الانفصال، و(الإضافة) دليل لاتصال، كما أن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة (التنوين) عوضا منه، ولا يجوز الجمع بين العِوض والمعوَّض، فلا يقال: غلامٌ زيدٍ، ولا ثوبٌ رجلٍ.

الثالث: (النون) التي تلي حرف الإعراب. وقد تقدم أنها (النون) التي تلحق آخر المثنى، والملحق به، وجمع المذكر السالم، والملحق به عوضا عن التنوين في المفرد، وقد سبق التمثيل لها جميعا.

وقد يحذف للإضافة أيضا (تاء) التأنيث إذا أمن اللبس كما في قول الشاعر:

إنَّ الخَليطَ أجَدّوا البَينَ فانجَرَدوا وَأخلفوكَ عِدا الأمر الذي وَعَدوا

أي: عدة الأمر، وكما في قول الله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ أي: من بعد غلبتهم، وقوله عز من قائل: ﴿وَإِقَامَ الصَّلاةِ﴾، بناء على أنه لا يقال في الغلبة (غلب)، ولا في الإقامة (إقام) دون إضافة، ومن ثم فاللبس مأمون؛ أما إذا لم يؤمن اللبس كما في: تمرة، وخمسة، ونحوها فلا حذف.

الحكم الإعرابي للمتضايفين:

حكم المضاف أن يعرب بحسب العوامل، فإن جرد من العوامل اللفظية فهو مبتدأ كما في: رجلُ العلم محترم، وإن دخله عامل لفظي، أعرب بحسب مقتضى ذلك العامل، فإن قلنا: حضر رجلُ العلم، كان (رجل) فاعلا، وإن قلنا: رأيت رجل العلم، كان مفعولا به، وإن قلنا: أثنيت على رجل العلم، كان مجرورا بحرف الجر، وإن قلنا: عرفت قدر رجل العلم، كان مجرورا بالإضافة. وهكذا.

أما المضاف إليه فحكمه الجر بالإضافة أبدا، ويعرب مضافا لإليه مجرور وعلامة جره.....

العامل في المضاف إليه:

اختلف النحاة فيما يعمل الجر في المضاف إليه على أربعة مذاهب:

الأول: المضاف. وإليه ذهب سيبويه: وتبعه جماعة من المتأخرين كابن مالك. وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لا حظ له في عمل الجر، لكن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض، فناب المضاف مناب حروف الجر، فعمل عمله.

الثاني: الإضافة. وإليه ذهب الأخفش، وتابعه السهيلي، وأبو حيان، حيث لم يروا أن الإضافة على تقدير حرف الجر.

الثالث: حرف مقدر ناب عنه المضاف. وإليه ذهب ابن الحاجب، وابن الباذش، بدعوى أن الاسم لا يختص.

الرابع: ما تضمنته الإضافة من معنى (اللام). وإليه ذهب الزجاج.

المعاني التي ترد عليها الإضافة:

الجمهور على أن الإضافة ترد في الكلام على معنى (اللام) أو معنى (من)، وزاد ابن السراج أنها تجيء على معنى (في) ، وتابعه على ذلك ابن مالك .

وعليه فالمنتهى إليه أن الإضافة تأتي في الكلام على معنى (في) بقلة، وعلى معنى (من) بكثرة، وعلى معنى (اللام) بأكثرية، **وذلك على التفصيل الآتي:**

أولا: على معنى (في). وضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف زمانا أو مكانا.

فمثل الظرف الزماني قول الله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ و ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ و ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾، إذ التقدير: مكر في الليل والنهار، وتربص في أربعة أشهر، وألد في الخصام.

أما الظرف المكاني فكما في قول الله تعالى- على لسان يوسف – عليه السلام: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾، أي: يا صاحبان في السجن، فـ(السجن) ظرف مكان للصاحبين؛ وقول الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم -: «فلا يجدون أعلم من عالم المدينة» أي: من عالم في المدينة، فإن (المدينة) ظرف مكان للعالم، ومثله

قولهم: عثمان شهيد الدار، والحسين شهيد كربلاء، أي: شهيد في الدار، وشهيد في كربلاء.

ثانيا: على معنى (من). وضابطها أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، وأن يصح إطلاق اسم المضاف إليه عليه، والإخبار به عنه، أو وصفه به، وذلك نحو: خاتم فضةٍ، وسوار ذهبٍ، وجبة خزٍ.

ثالثا: على معنى (اللام). وهي أكثر من النوعين السابقين ورودا في كلام العرب؛ لأنها هي الأصل في الإضافة، ولذا فقد اقتصر عليها الزجاج.

وضابطها أنه إذا انتفى ضابط ورودها على معنى (في)، وانتفى ضابط ورودها على معنى (من)، تعينت الإضافة على معنى (اللام)؛ لأنها هي الأصل.

وتأتي التي على معنى (اللام) لإفادة الملك إذا كان المضاف إليه مالكا للمضاف حائزا له، كما في: غلام زيد، وثوب عمرو، وكتاب بكر، حيث الغلام ملك لزيد، والثوب ملك لعمرو، والكتاب ملك لبكر، والتقدير: غلام لزيد، وثوب لعمرو، وكتاب لبكر.

أو لإفادة الاختصاص إذا لم يكن المضاف إليه يملك المضاف ولا يجوزه، بل كان المضاف يختص بالمضاف إليه نحو: حصير المسجد، وقنديل الدار، ولجام الدابة، وسرج الفرس.

وزاد الكوفيون نوعا رابعا من الإضافة، وهو أنها تأتي على معنى (عند)، ومثلوا له بقولهم: هذه ناقة رقود الحلب، أي: رقود عند الحلب.

نوعا الإضافة:

كل من جزأي الإضافة مؤثر في الآخر، أي: أنهما يتبادلان التأثير، إلا أن الأول يؤثر في الثاني تأثيرا ظاهريا، وهو الجر بأحد المعاني الثلاثة المتقدمة في (معنى الإضافة) ؛ أما تأثير الثاني في الأول فهو تأثير مزدوج: ظاهري ومعنوي، أما الظاهري فهو نزع دليل الانفصال من تنوين أو ما في معناه، وأما المعنوي فهو التعريف أو التخصيص، وذلك على النحو الآتي بيانه.

وعلى ذلك فإن الإضافة نوعان:

الأولى: الإضافة المعنوية. وهي التي يتأثر فيها المضاف بالمضاف إليه تأثيرا معنويا، بأن يكتسب منه تعريفا، أو تخصيصا، وهما من الأمور المعنوية، ومن ثم سميت (معنوية)، **وهي قسمان:**

أ) ما يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفا أو تخصيصا. حيث يكتسب المضاف النكرة من المضاف إليه التعريف **إن كان معرفة**، نحو: غلام زيد، وجارية عمرو؛ فإن (غلام)، و (جارية) كان كل منهما نكرة شائعا في جنسه قبل الإضافة، فلما أضيف الأول إلى (زيد)، والثاني إلى (عمرو)، وكلاهما معرفة، اكتسبا منهما التعريف، وأصبحا يدلان على غلام بعينه، وعلى جارية بعينها دون سائر الجنس.

أما إن كان المضاف إليه نكرة، فإن المضاف لا يكتسب منه تعريفا، وإنما يكتسب منه التخصيص، ومعنى التخصيص أن تضيق دائرة النكرة بحيث تصبح أقرب ما تكون إلى المعرفة، كما في قولنا: رجلُ علمٍ، وعاملُ نسيجٍ، فإننا بذلك لم نحدد رجلا بعينه، ولا عاملا بشخصه، وإنما دللنا على رجل من فئته العلماء، وعامل من طائفة النساجين.

ب) **ما يكتسب فيه المضاف من المضاف إليه التخصيص دون التعريف. وهو قسمان:**

١- **ما يقبل التعريف، ولكن يجب تأويله بنكرة.** وضابطه أن يقع موقع ما لا يكون معرفة، كما في قول الشاعر:

أبالمَوْتِ الذي لا بُد أني مُلاق لا أباكِ تُخَوِّفِيني

حيث يؤول (أباك) بنكرة رغم إضافته إلى الضمير، وهو أقوى أنواع المعارف؛ لأن (لا) النافية لا تعمل إلا في نكرة؛ وكما في قولهم: رب رجل وأخيه، وكم ناقةٍ وفصيلها، حيث يؤول كل من (أخيه) و (فصيلها) بنكرة رغم إضافته إلى الضمير، لكونه معطوفًا على نكرة، حيث (رب) و (كم) لا تجران إلا النكرات؛ وكما في قولهم: رجع وحده، وأنجز العملَ جَهْدَه، وقام بالأمر طاقته؛ حيث يؤول كل من (وحده) و (جهده) و (طاقته) بنكرة لأنه حال، والحال لا يكون إلا نكرة؛ ومن ثم تقدم في باب (الحال) وجوب تأويل كل منها بنكرة، فيقال في (وحده): منفردا، وفي (جهده): مجتهدا، وفي (طاقته): مطيقا.

٢- **ما لا يقبل التعريف أصلا.** وضابطه أن يكون **متوغلا في الإبهام،** بمعنى: شديد الدخول فيه بحيث لا يتسنى لشيء أن يخرجه عنه، حتى ولو أضيف إلى معرفة؛ وذلك مثل لفظي (مثل) و (غير)**، إذ أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة، لا كمالهما،** كما في قولنا: قابلت طالبًا مثلَكَ، والتقيت بشاعرٍ غيرك، فإنهما - رغم إضافتهما إلى الضمير – لا تعدوان أن تكونا في معنى: قابلت طالبا آخر، والتقيت بشاعر آخر.

أما إذا أريد بـ (مثل) و (غير) كمال المماثلة والمغايرة، بمعنى المماثلة والمغايرة من كل وجه، حيث في ذلك تعيين للمماثل والمغاير، فإنهما تتعرفان بالإضافة، **يقول سيبويه**:

«وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة، قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة، وذلك معروف في كلام العرب... وزعم يونس أنه يقال: مررت بزيدٍ مثلك، أرادوا: مررت بزيد الذي هو معروف بشبهك، فتجعل (مثلك) معرفة، ويدلك على ذلك قوله: هذا مثلك قائما، كأنه قال: هذا أخوك قائما».

وجعل أبو البقاء العكبري المقتضي لتعريف (مثل) و (غير) وقوعهما بين متضادين كما في قول الله تعالى : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾، لوقوع (غير) فيه بين متضادين.

وقد تسمى الإضافة المعنوية إضافة محضة بمعنى: خالصة من تقدير الانفصال؛ إذ ليس قولنا: غلامُ زيدٍ، في تقدير: غلامٌ زيدا؛ **كما تسمى إضافة حقيقية**؛ لأن ما يستفاد منها وهو تعريف المضاف أو تخصيصه هو الغرض الحقيقي من الإضافة.

النوع الثاني: الإضافة اللفظية. وهي التي لا يكتسب المضاف فيها تعريفا ولا تخصيصا، وإنما أقصى ما يستفاد منها أمران يرجعان إلى اللفظ هما:

أ) التخفيف. وذلك بحذف التنوين من المضاف، كما في: ضاربُ زيدٍ، وحسنُ الوجهِ، و(نون) التثنية) كما في: ضاربا زيدٍ؛ ونون جمع المذكر السالم كما في: ضاربو زيد.

ب) رفع القبح. كما في: زيدٌ حسنُ الوجه؛ حيث لو رفع (الوجه) فاعلا بالصفة المشبهة، لكان في هذا العمل قبح؛ لأنه يؤدي إلى خلو الصفة من ضمير الموصوف، حيث لا تشتمل جملة (حسن الوجه) على ضمير يعود على (زيد)؛ وإذا نصب (الوجه) مفعولا بالصفة المشبهة، لكان في هذا العمل قبح أيضا؛ لأن الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من الفعل اللازم، فلو نصب بها (الوجه) لكان إجراء للوصف من الفعل اللام مجرى الوصف من الفعل المتعدي؛ وفي جر (الوجه) بالإضافة تخلص من القبح في الحالتين؛ ومن ثم امتنعت الإضافة في نحو: زيد الحسن وجهُه، لانتفاء قبح الرفع على الفاعل لوجود الضمير العائد، كما امتنعت في نحو: زيدٌ الحسنُ وجها، لانتفاء قبح النصب، حيث ينصب (وجها) على التمييز.

وضابط الإضافة اللفظية أن يكون المضاف وصفا يشبه المضارع في إرادة الحال أو الاستقبال، عاملا في المضاف إليه، **وذلك يتمثل في أربع من الصفات:**

الأولى: اسم الفاعل. نحو: هذا ضارب زيد الآن، والوزير مستقبلنا غدا؛ وقول الله – تعالى -: ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾ و ﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾؛ وكل ما ثنى أو جمع من اسم الفاعل فحكمة حكم المفرد، كما في قول الله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ و ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾ حيث حذفت (النون) من (محلين) و (ذائقون) للإضافة؛ ومنه قوله – سبحانه -: ﴿هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ و ﴿هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾، حيث حذف التنوين من (كاشفات) و (ممسكات) للإضافة.

الثاني: أمثلة المبالغة. نحو: زيدٌ شرابُ العسل، وعمرو نحارُ الإبل، وبكر يقظ الذهن؛ ولا ريب أن أمثلة المبالغة هي نوع من اسم الفاعل، فتأخذ حكمه.

الثالث: اسم المفعول، نحو: زيد محمود السيرةِ، وعمرو مقبول العمل، وبكر مضروب العبد، وخالد مروَّع القلب، وحسن مشتَّت الفكر.

الرابع: الصفة المشبهة. نحو: زيد حسن الوجه، وعمرو عظيم الأمل، وبكر قليل الحيلة، ومحمد مستقيم الرأي، وعليّ معتدل القامة.

فكل ما تقدم من إضافة هذه الصفات إلى معمولها على تقدير الانفصال، إذ التقدير في اسم الفاعل: هذا ضاربٌ زيدًا، والوزير مستقبلٌ إيانا؛ **وفي أمثلة المبالغة**: زيدٍ شرابٌ العسلَ، وعمرو نحارٌ الإبلَ، وبكر يقظٌ ذهنُه؛ **وفي اسم المفعول**: زيد مقبولٌ العملَ، وعمرو ومضروبٌ العبدَ، وبكر مروَّعٌ القلبَ، وخالد مشتتٌ فكره؛ **وفي الصفة المشبهة:** زيدٌ حسنٌ وجهُه، وعمرو عظيمٌ أملهُ، وبكر قليلةٌ حيلتهُ، ومحمد مستقيمٌ رأيه، وعلي معتدلةٌ قامتهُ؛ وإنما حذف الضمير العائد وعوض منه (أل) كما في قول إعرابية: «زوجي المسُّ مسُّ أرنب، والريح ريح زرنب» أي: مسه، وريحه.

وتسمى الإضافة اللفظية أيضا (إضافة غير محضة) لأنها ليست خالصة من تقدير الانفصال، حيث إن (ضارب زيد) هو في التقدير: ضاربٌ زيدًا، والمعنى واحد؛ **كما سميت (مجازية)** حيث إنها ليست إضافة بمعناها الحقيقي، وهو إكساب المضاف تعريفا أو تخصيصا، وإنما ليس لها من الإضافة إلا الشكل فقط.

وإنما اشترط في الإضافة اللفظية أن يكون المضاف مرادا به الحال أو الاستقبال؛ لأنه لو أريد به الماضي، لكانت الإضافة محضة. لأنها حينئذ ليست على تقدير الانفصال، حيث إن المضاف في اللفظية مجرد من (أل)، والوصف لا يعمل – حين تجرده – عمل فعله إلا إذا كان مرادا به الحال أو الاستقبال.

والدليل على أن الإضافة اللفظية لا تكسب المضاف تعريفا أربعة أشياء:

الأول: وصفه للنكرة. كما في قول الله تعالى: ﴿هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾، فـ (هديا) نكرة منصوبة على الحال، وجاء (بالغ) نعتا لها، وإن كان مضافا إلى المعرفة

(الكعبة)؛ لأن النعت يطابق المنعوت في التعريف والتنكير، ومنه قول الله – تعالى- : ﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾.

الثاني: وقوعه حالا. كما في قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدىً وَلا كِتَابٍ مُنِيرٍ * ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾، إذ (ثاني) حال من فاعل (يجادل)، والحال لا يكون إلا نكرة، ومنه قول الشاعر:

فأتَت بهِ حوشَ الفؤاد مُبَطَّنا سُهُدا إذا ما نامَ لَيلُ الهَوجَل

حيث (حوش) صفة مشبهة وقعت حالا من (الهاء) في (به).

الثالث: دخول (رب) عليه. كما في قول الشاعر:

يا رُبَّ غابطِنا لَو كانَ يَطْلُبُكُم لاقى مُباعَدَةً مِنكُم وَحِرمانا

حيث دخلت (رب) على (غابط) رغم إضافته إلى (نا) الفاعلين، مما يدل على بقائه على تنكيره؛ إذ لا تدخل (رب) على النكرات.

الرابع: دخول (أل) عليه. كما في قولهم في الصفة المشبهة: حضر زيد الحسنُ الوجهِ، حيث معلوم أن الإضافة لا تجامع (أل) حتى لا يجتمع على الاسم تعريفان، ولكن لما كان (الحسن) باق على تنكيره رغم إضافته إلى المعرفة (الوجه)، فقد صح دخول (أل) عليه.

وقيل: هذان الضاربان زيدًا، والشاتمان عمرًا، والمكرمون أخاك، والنازلون دارك؛ ومن ذلك قول الله ـ عز وجل ـ: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾، وقول الشاعر:

الضاربينَ عُميراً في بيوتِهمُ بالتلِّ يومَ عُميرٌ ظالِمٌ عادِ

فإذا أسقطت (النون)، أضفتَ، وجررتَ، فقلتَ:" هم الضاربو زيدٍ، وهما الشاتما عمرٍو، كما قال الشاعر:

ولقد خَشِيتُ بأن اموتَ ولم تَدُرْ للحربِ دائرةٌ على ابنَيْ ضَمْضَمِ

الشاتِمَيْ عرْضي ولم أشتمهما والنـاذِرَيْن إذا لم ألقَهُما دمي

اكتساب التعريف في الإضافة اللفظية:

إذا قصد بالوصف المضاف إلى معموله في الإضافة اللفظية، الوصف به دون اختصاص بزمان معين، اكتسب التعريف؛ ومن ثم صح أن توصف به المعرفة كما في قول الله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ و ﴿فَالِقُ الحَبِّ وَالنَّوَى﴾ و ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حُسْبَاناً﴾ و ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ العِقَابِ﴾. هذا بخلاف الصفة المشبهة، فإنها لا تتعرف البتة؛ لأن الإضافة فيها نقل عن أصل وهو الرفع، أما في غيرها فهو نقل عن فرع وهو النصب؛ كما أنه إذا قصد تعريفها، أدخل عليها (أل) كما في الحسن الوجه.

ما تختص به الإضافة اللفظية:

نظرا لأن الإضافة اللفظية ليست إضافة بالمعنى الحقيقي، وإنما أطلق اسم (إضافة) من قبيل المجاز، حيث الغرض الأصلي من الإضافة إكساب المضاف تعريفا أو تخصيصا، وهذا ما تفي به الإضافة المعنوية، ومن ثم سميت (حقيقية)، أما اللفظية فلا تفيد شيئا من هذا، وإنما تقتصر إفادتها على جانب اللفظ، وهو التخفيف، ورفع القبح كما تقدم؛ ولذا فقد اغتفر فيها النحاة أمورا لا يغتفرونها في

المعنوية؛ ومن هذه الأمور المغتفرة: جواز دخول (أل) على المضاف؛ وذلك لأنه لا يكتسب من المضاف إليه تعريفا، فجاز تعريفه بالألف واللام؛ أما في المعنوية فإنه يكتسب من المضاف إليه التعريف، فلو أدخلت عليه (أل) لاجتمع عليه تعريفان، وهذا مرفوض في لغة العرب.

وعليه يجوز دخول (أل) على المضاف إضافة لفظية في خمس حالات:

الأولى: أن يكون المضاف إليه مقرونا بـ(أل). وذلك لتكون (أل) عوضا مما فات المضاف إليه من الضمير العائد كما في قولهم: هذا الغلام الجعد الشعر، حيث الأصل: الجعد شعره، أو الجعد الشعر منه، فحذف الضمير للإضافة تخفيفا، فجعلت (أل) عوضا منه، ومنه قول الشاعر:

أبَانا بهم قتلى وَما في دِمائِهم شَفاءٌ وَهُنَّ الشافِياتُ الحَوائِمِ

حيث أدخل (أل) على اسم الفاعل (الشافيات) لإضافته إلى المقرون بـ(أل): الحوائم.

الثانية: أن يكون المضاف إليه مضافا لمقرون بـ(أل). وذلك لأن (أل) إذا دخلت في المضاف إليه الثاني، كانت قريبة من كونها في المضاف، لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، وذلك كما في قولهم: زيد الضارب رأس الجاني، وعمرو القارئ تاريخ العرب، ومنه قول الشاعر:

لقد ظفر الزوار أقفِيَةِ العِدى بما جاوز الآمال مِلْأَسْر والقتل

حيث أدخل (أل) على (الزوار) المضاف إلى (أقفية) المضاف إلى (العدى) المقرون بـ(أل).

الثالثة: أن يضاف المضاف إليه إلى ضمير المقرون بـ(أل). حيث أجاز الجمهور أن ينزل الضمير العائد إلى المقرون بـ(أل) منزلة ما عاد إليه، كما في قول الشاعر:

الود أنتِ المستحقةُ صفوه مني وإن لم أرجُ منكِ نوالا

حيث أدخل (أل) على (مستحقة) المضاف إلى (الصغر) المضاف إلى الضمير (الهاء) العائد على (الود) المقرون بـ(أل).

الرابعة: أن يكون المضاف مثنى. إذ تكفي التثنية في المضاف سببا لدخول (أل) عليه، حيث بها يطول الاسم، فيناسبه التخفيف بعدم اشتراط وجود (أل) في المضاف إليه، وذلك كما في قول الشاعر:

إنْ يُغْنيا عنِّي المستوطنا عدنٍ فإنني لست يوما عنها بغني

وقول الآخر:

الشاتِمَي عِرضي وَلَم أَشتِمهُما وَالنازِرَين إِذا لَم اَلقَهُما دَمي

حيث أدخل (أل) على (المستوطنا) و (الشاتمي) لكون كل منهما مثنى، رغم إضافتهما لغير مقترن بـ(أل).

الخامسة: أن يكون المضاف جمع مذكر سالما. حيث بالجمع الذي على حد المثنى يطول الاسم، مما يستأهل التخفيف بعدم اشتراط وجود (أل) في المضاف إليه كما في المثنى، وذلك كقول الشاعر:

ليس الأخلاءُ بالمُصْغِي مسامِعِهم إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم

وقول الآخر:

والعَارفو الحَقِّ للمُدّل به والمُستَقِلّو كثير ما وَهَبُوا

تأثر المضاف بالمضاف إليه:

عرفنا – فيما تقدم – أن كلا من ركني الإضافة مؤثر في صاحبه، متأثر به، فالمضاف يؤثر في المضاف إليه الجر، والمضاف إليه يؤثر في المضاف التعريف أو التخصيص، كما قد يستفيد الاسلوب من الإضافة التخفيف، أو رفع القبح؛ وقد أوصل ابن هشام الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة إلى عشرة أمور؛ ولكنا نجتزئ منها بما تقدم، ونزيد عليه أمرين اقتصرت عليهما كتب النحو ومصنفاته، وهما: اكتساب المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه المؤنث، واكتساب المضاف المؤنث التذكير من المضاف إليه المذكر، وهذان الأمران مشروطان بأن يكون المضاف بعض المضاف إليه، وأن يصح حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه؛ وقد زاد عليه أبو علي الفارس: «أن يكون المضاف كلا للمضاف إليه»؛ وزاد ابن مالك: «أن يكون المضاف كبعض المضاف إليه»؛ وذلك على التفصيل الآتي:

أولا: تأثر المضاف بالمضاف إليه تأنيثا:

وذلك كما في قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ﴾، حيث أنث الفعل (تجد) مع أن الفاعل (كل) مذكر، لكنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه (النفس) وهو مؤنث؛ ومثله قوله سبحانه: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ﴾ وقولهم: قُطِعت بعض أصابعه، حيث أنث الفعل (قطعت) مع أن نائب فاعله مذكر، وهو (بعض) لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه، (أصابع)، وقراءة الحسن البصري: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾، وقوله – سبحانه -: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾ حيث أعاد الضمير (ها) على (شفا) وهو مذكر لاكتسابه التأنيث من إضافته إلى (حفرة)، حيث لا يصح أن يعود الضمير على (الحفرة) ولا (النار) لأنهم لم يكونوا فيها حتى ينقذوا منها؛ ومنه قول الشاعر:

طول الليالي أسرعت في نقضي نقضنَ كُلي ونقضنَ بعضي

حيث أنث الفعل (أشرعت) مع أنه خبر لمذكر وهو (طول)، ولكنه اكتسب التأنيث من إضافته إلى (الليالي)؛ وقول الآخر:

جادَت عَليهِ كُلُّ عينِ ثُرَّةٍ فتَرَكنَ كُلَّ حَديقَةٍ كَالدِرهَمِ

حيث أنث الفعل (جادت) رغم أن فاعله مذكر وهو (كل) ولكنه اكتسب التأنيث من إضافته إلى (عين)، وقول الثالث:

وَما حُبَّ الدِّيار شَغَفنَ قلبي وَلكِن حُبَّ مَن سَكَنَ الدِّيارا

حيث أنث الفعل (شغفن) مع أنه خبر عن مذكر وهو (حب)، ولكنه اكتسب التأنيث من إضافته إلى الديار.

ثانيا: تأثر المضاف بالمضاف إليه تذكيرا:

وهو أن يكون المضاف مؤنثا ثم يضاف إلى مذكر، فيكتسب منه التذكير، وذلك ما في قول الشاعر:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاص الهوى يزداد تنويرا

حيث جاء الخبر (مكسوف) مذكرا رغم أن المبتدأ مؤنث (إنارة)، ولكنه اكتسب التذكير من المضاف إليه (العقل)؛ وقول الآخر:

رؤية الفكر ما يئول له الأمـ ـر معين على اجتناب التواني

حيث أخبر عن المؤنث (رؤية) بمذكر (معين)، حيث اكتسب التذكير من إضافته إلى المذكر (الفكر).

وبالرجوع إلى الشواهد السابقة يلاحظ أن المضاف فيها يجوز حذفه، والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وأنه كل أو بعض أو كبعض المضاف إليه؛ فإن تخلف شرط من هذين الشرطين، بأن كان المضاف غير صالح للحذف والاستغناء عنه بالمضاف إليه كما في: أَمَةُ زيد جاء، وغلام هند ذهبت، وقامت غلام هند، وقام امرأة زيد، فلا يجوز؛ أو فقد الشرط الثاني، وهو كون المضاف كلا أو بعضا أو كبعض من المضاف إليه كما في: أعجبني يوم عروبة، وسرتني يوم عاشوراء، فلا يجوز أيضا لأنه من إضافة الشيء إلى نفسه.

الترتيب بن المضاف والمضاف إليه:

المضاف إليه بمثابة الصلة للمضاف، فلا يجوز أن يتقدم على المضاف، كما لا يجوز تقدم معموله كذلك، شأنه في ذلك شأن الموصول، إذ لا يجوز تقدم صلته، ولا معمول صلته عليه؛ ومن ثم لا يقال في (انت أول قاصدٍ خيرًا): خيرًا أنت أول قاصدٍ – بتقديم (خيرا) وهو مفعول به للمضاف إليه (قاصد) -، كما لا يجوز في (أنا مثل مكرمٍ عمراً): أنا عمرًا مثل مكرمٍ.

وقد استثني من ذلك لفظة (غير) إذا أريد بها النفي، فإنها إن وقعت مضافا، جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه، كما يتقدم معمول المنفي بـ(لم، ولن، ولا)، كما في قول الشاعر:

فتى هو حقا غير ملغ فريضة ولا يتخذ يوما هواه خليلا

إذ الأصل: غير ملغ حقا؛ وقصره قوم على كون المعمول ظرفا أو مجرورا لتوسعهم فيهما كما في قول الشاعر:

إنَّ اِمرأً خَصَّني عَمداً مَوَدَّتهُ عَلى التَّنائي لِعِندي غيرُ مَكفور

إذ الأصل: غير مكفور عندي؛ وقد جاز التقديم لأن النفي مراد، فكأن الأول قال: هو حقا لا يلغي، وكأن الثاني قال: على التنائي لا يكفر عندي.

الفصل بين المتضايفين:

منع البصريون الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الاختيار، وقصروا ذلك على الشعر؛ لأن المضاف منزل من المضاف إليه منزلة جزئه؛ لأنه واقع

تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم الواحد، كذلك لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه.

أما الكوفيون فقد أجازوا الفصل بين المتضايفين مطلقا؛ والصحيح أنه يجوز الفصل مطلقا في ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون المضاف مصدرا، والمضاف إليه فاعله، **والفاصل بينهما مفعوله**، وذلك كما في قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ﴾، حيث (قتل) نائب فاعل للفعل (زين) المبني للمجهول، وهو مضاف و (شركائهم) مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، و(أولادهم) مفعول به للمصدر، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه، ومن ذلك قول الشاعر:

عتوا إذا أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوقَ البغاثَ الأجادل

حيث (سوق) مصدر مضاف، و(الأجادل) مضاف إليه، و(البغاث) مفعول المصدر،وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير: سوق الأجادل البغاث، وقول الآخر:

فزَجَجْتُها بمزَجَّةٍ زج القلوصَ أبي مزادة

أراد: زج أبي مزادة القلوصَ.

أو يكون الفاضل ظرفا متعلقا بالمضاف. كما في قول بعضهم: «تركُ يوما نفسِك وهواها، سعيٌ لها في رداها»، إذ (ترك) مصدر مضاف، و(نفسك) مضاف

إليه، و(يوما) ظرف زمان متعلق بالمصدر (ترك) وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه.

الحالة الثانية: أن يكون المضاف وصفا بمعنى الحال والاستقبال، والمضاف مفعوله الأول، **والفاصل بينهما مفعوله الثاني.** كما في قراءة ﴿فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهِ رُسُلِهُ﴾ حيث (مخلف) اسم فاعل متعد إلى مفعولين، وهو مضاف و(رسله) مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول، و(وعده) مفعوله الثاني، وقد فصل بينه وبين المضاف إليه، والأصل: ولا تحسبن الله مخلف رسلهِ وعدَه؛ ومنه قول الشاعر:

مازال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانعُ فضلَه المحتاج

حيث (مانع) اسم فاعل، وهو مضاف و(المحتاج) مضاف إليه، و(فضله) مفعوله الثاني وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير: مانع المحتاج فضلَه.

أو يكون الفاصل ظرفا متعلقا بالمضاف، كما في قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: «هل أنتم تاركوا لي صاحبي» أي: هل أنتم تاكو صاحبي لي؟، ففصل بالجار والمجرور؛ لأنه متعلق بالمضاف؛ ومنه قول الشاعر:

فرشْنِي بخير لا أكونَنْ ومِدْحَتي كناحتِ يوما صخرةٍ بعسيل

حيث فصل بين اسم الفعل (ناحت) ومفعوله (صخرة) بالظرف (يوما) لأنه متعلق بالمضاف (ناحت)، والتقدير: كناحت ضخرةٍ يوما.

الحالة الثالثة: أن يكون المضاف لا يشبه الفعل، والفاصل قسما، كما فيما حكاه الكسائي عن بعضهم «هذا غلام والله زيد» حيث التقدير: هذا غلام زيد والله؛ وما حكاه أبو عبيدة «إن الشاة لتجتر فتسمع صوتَ والله صاحبها» حيث التقدير: فتسمع صوت صاحبها والله.

وزاد ابن مالك: الفصل ب،(إما) كما في قول الشاعر:

هما خُطَّتا إما إسارٍ ومنةٍ وإما دمٍ والقتلُ بالحر أجدر

حيث التقدير: هما إما خطتا إسارٍ ومنةٍ.

أما بخلاف ما سبق، فلا يجوز الفصل بين المتضايفين إلا في الشعر، وذلك في حالات منها:

الأولى: إذا كان الفاصل بين المتضايفين أجنبيا. بمعنى أن يكون معمولا لغير المضاف، سواء كان فاعلا، أو مفعولا، أو ظرفا

فالفاعل نحو قول الشاعر:

أنجَبَ أيّامَ والِدَيهِ بهِ إذ نَجَلاهُ فَنِعمَ ما نَجَلا

حيث (أيام) ظرف زمان مضاف، و (إذ) مضاف إليه، وفصل بينهما بـ(والداه) وهو معمول لـ(أنجب)، والتقدير: أنجب والده به أيام إذ نجلاه.

أما المفعول فنحو قول الشاعر:

تسقي امتياحا ندى المسواكَ ريقتِها كما تضمن ماء المزنة الرصف

حيث فصل بين (ندى) و (ريقتها) بـ(المسواك) وهو معمول للفعل (تسقي) وليس للمضاف (ندى)، والتقدير: تسقي ندى ريقتها المسواك.

وأما الظرف فنحو قول الشاعر:

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوما يهودي يقارب أو يزيل

حيث فصل بين المضاف (كف) والمضاف إليه (يهودي) بالظرف (يوما) وهو متعلق بالفعل (خط) وليس بالمضاف.

الثانية: أن يكون الفاصل فاعل المضاف. كما في قول الشاعر:

وما إنْ وجدنا للهوى من طِبَّ ولا عدمنا قهرَ وجدٌ ضبِّ

حيث فصل بين المضاف (قهر) والمضاف إليه (صب) بـ(وجد) وهو فاعل المضاف (قهر)؛ وقول الآخر:

لئِن يَكُن النِكاحُ أحَلَّ شَيئاً فإنَّ نِكاحَها مَطرٍ حَرامُ

حيث فصل بين المضاف (نكاح) وبين المضاف إليه (مطر) بـ(ها) وهي فاعل المضاف (نكاح)، والتقدير: فإن نكاح مطرهي. **الثالثة: أن يكون الفاصل نعت المضاف**. كما في قول الشاعر:

نَجَوتَ وَقَدْ بَلّ المرَادِيُّ سَيْفَهُ من ابن أبي شيخ الأباطِحِ طالبِ

حيث فصل بين المضاف (أبي) والمضاف إليه (طالب) بقوله (شيخ الأباطح) وهو نعت للمضاف.

الرابعة: أن يكون الفاصل منادي. كما في قول الشاعر:

وفَاقُ كعبُ بُجَيرٍ مُنقِذٌ لكَ مِن تَعجيلِ تَهلُكَةٍ والخُلدِ فِي سَقَرا

أراد: وفاقُ بجيرٍ يا كعبُ، وقول الآخر:

كأن برْذَوْنَ أبا عصامِ زيدٍ حمارٌ دقَّ باللجامِ

أراد: كأن برذون زيدٍ حمار يا أبا عصام.

الخامسة: أن يكون الفاصل مفعولا لأجله. كما في قول الشاعر:

مُعاودُ جُرأةً وَقتِ الهَوادي أشَمَّ كَأنَّهُ رَجُلٌ عَبوسُ

أراد: معاودُ وقتِ الهوادي جرأة، ففصل بين المضاف (معاود) وبين المضاف إليه (وقت الهوادي) بالمفعول لأجله (جرأة).

الحذف في المتضايفين:

العربية لغة الإيجاز والاختصار، ومن أجل مظاهر الإيجاز: الحذف، فكثيرا مت يحذف جزء أو أكثر من أجزاء الكلام إذا وضح المعنى، وأمن اللبس، بأن يكون المحذوف معلوما من السياق، أو تقدم قرينة تدل عليه، ومن ثم قيل: ما يعلم يحذف، كما قالوا: المعنى الذي يدل عليه بلفظ واحد خير مما يدل عليه بلفظين؛ ومما يتناوله الحذف في العربية لوضوح المعنى بدونه: المضاف، والمضاف إليه.

أولا: حذف المضاف:

يحذف المضاف إذا فهم من سياق الكلام، أو وجدت في الكلام قرينة تدل عليه، كأن يقوم المضاف إليه مقامه، وحينئذ يأخذ أحكام المضاف من إعراب وغيره؛

والحذف في المضاف نوعان:

أ) قياسي. وذلك حين يمتنع استبداد المضاف إليه بالإعراب المستحق للمضاف المحذوف، كما في قول الله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾، حيث يمتنع استبداد المضاف إليه (القرية) بوقوع السؤال عليها حقيقة، ومن ثم لا يتشبث بالنصب أصلا على المفعولية، كما يستبد به المضاف المحذوف (أهل) إذ السؤال عن الأهل حقيقة؛ وقول الله سبحانه : ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾، حيث يمتنع استبداد المضاف إليه (العجل) بأن يكون مُشْربا في قلوبهم، بينما ذلك مخول للمضاف المحذوف (حُبُّ)؛ وقوله جل وعلا: ﴿لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾ أي: ضعف عذاب الحياة، وضعف عذاب الممات، و(الحياة) و(الممات) غير صالحين لذلك؛ ومنه قول الشاعر:

فارقنا قبل أن تفارقه لما قضى من جماعنا وطرا

أي: قبل إرادة أن نفارقه؛ إذ لابد من هذا التقدير، لأن الفراق لا يكون من أحد الطرفين قبل الآخر.

ب) سماعي: وذلك حين يستبد المضاف إليه بالإعراب المستحق للمضاف المحذوف، بمعنى أن يكون المضاف والمضاف إليه صالحين لعمل العامل حقيقة نحو: ضربت غلامَ زيدٍ، فإنه لو قيل: ضربت زيدًا، لم يفهم المراد، لأن (زيدا) يصح استبداده بمفعولية (ضرب)؛ ومن ثم يمتنع الحذف في مثل هذا الوضع ما لم

توجد قرينة تدل على المعنى المراد كما في نحو: مررت بالقرية فأكرمتني، فزعم أن (أهل القرية) و (القرية) صالحان للمرور بهما حقيقة، إلا أن ذكر (لإكرام) حدد أن المراد (الأهل)، فجاز الحذف.

كما يجوز الحذف إذا فهم المعنى من سياق الكلام دون قرينة لفظية، كما في قول الشاعر:

لا تَلُمني عَتيقُ حَسبي الَّذي بي إنَّ بي يا عَتيقُ ما قد كَفاني

أراد بعتيق: ابن أبي عتيق، كما نص على ذلك شراح شعره، وقول الآخر:

فَمَن كانَ يَرجو الصُلحَ مِنهُم فَإِنَّهُ كَأحمَر عادٍ أو كُلَيبٍ لِوائِل

أراد: كأحمر أمثال عاد، لأن المراد: عاقر الناقة، وهو من ثمود لا من عاد، فحذف المضاف (أمثال) وأقام المضاف إليه مقامه، مع صلاحيته للاستبداد بعمل العامل، وذلك لأن اللبس مأمون، والمعنى واضح.

حكم المضاف إليه بعد حذف المضاف:

علمنا – فيما تقدم – أنه إذا حذف المضاف، فإن المضاف إليه يخلفه ويقوم مقامه، ويحكم له بالإعراب الذي كان مستحقا للمضاف قبل حذفه، وذلك كما في قول الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾ إذ التقدير – والله أعلم -: وجاء أمر ربك، فحذف المضاف (أمر) وكان فاعلا، وجيء بالمضاف إليه (ربك) ليقوم مقامه ويخلفه في الفاعلية، فأخذ حكمه الإعرابي وهو الرفع؛ وقوله سبحانه: ﴿وَاسْأَل القَرْيَةَ﴾ حيث التقدير: واسأل أهل القرية، فحذف المضاف (أهل) وكان مفعولا، ثم

جيء بالمضاف إليه (القرية) ليقوم مقامه ويخلفه في المفعولية، فأخذ حكمه الإعرابي وهو النصب؛ وقول العرب: (تفرقوا أيادي سبأ) ، والتقدير: تفرقوا مثل أيادي سبأ، فحذف المضاف (مثل) وكان حالا، ثم جيء بالمضاف إليه (أيادي) ليقوم مقامه ويخلفه في الحالية، فأخذ حكمه الإعرابي وهو النصب؛ وقولهم أيضا: (آتيك طلوع الشمس) والتقدير: آتيك وقت طلوع الشمس، فحذف المضاف (وقت) وكان ظرف زمان، ثم جيء بالمضاف إليه (طلوع) ليقوم مقامه ويخلفه في الظرفية، فأخذ حكمه الإعرابي وهو النصب؛ ومنه قول الشاعر:

أَلَم تَغتَمِض عَيناكَ لَيلَةَ أرمَدا وَبتَ كَما باتَ السَليمَ مُسَهَّدا

أراد: إغماض ليلة أرمد، فحذف المضاف (إغماض) وكان مفعولا مطلقا، وجيء بالمضاف إليه (ليلة) خلفا له في المفعولية المطلقة، فأخذ حكمه الإعرابي وهو النصب.

وقد يحذف المضاف، ولا يأخذ المضاف إليه حكمه الإعرابي، بل يبقى على جره، وذلك الأمر نوعان:

أ) مقيس. وذلك إذا كان المضاف المحذوف معطوفا على مضاف آخر مذكور بلفظه ومعناه، سواء اتصل العاطف بالمعطوف، أو انفصل عنه بـ(إلا)؛ فالمتصل كما في قولهم: (ما مثلُ أبيك وأخيك يقولان ذلك) ، حيث جاء المضاف إليه (أخيك) باقيا على جره رغم حذف المضاف (مثل) وكان مرفوعا، إذ التقدير: ما مثلُ أبيك ومثلُ أخيك، وذلك لكونه معطوفا على (أبيك) المضاف إليه (مثل)؛ وقول الشاعر:

أَكُلَّ اِمرئٍ تَحسَبينَ اِمرأً وَنارٍ تَوَقَّدُ بِاللَيلِ نارا

أراد: وكل نارٍ، وقول الآخر:

لَوَ أنَّ طبيبَ الإنْسِ والجنِّ داويا الـ ذي بيَ من عفراءَ ما شَفياني

أراد: طبيب الإنس وطبيب الجن، وقول الثالث:

ألم يَحزُنكِ أنَّ جبالَ قيسٍ وَتغلِبَ قد تبايَنَتِ انقطاعا

أراد: جبال قيس وجبال تغلب (ولاحظ أن (تغلب) مجرورة بالفتحة للمنع من الصرف).

وأما مثل المفصل بـ(لا) فقولهم: (ما مثل عبدِ الله ولا أخيه يقولان ذلك) إذ التقدير: ما مثل عبد الله ولا مثل أخيه؛ وقول الشاعر:

ولم أرَ مثلَ الخير يتركُه الفتى ولا الشرِّ يأتيه الفتى وهو طائع

أراد: ولم أر مثل الخير ولا مثل الشر؛ وقول العرب: (ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاءَ شحمة) والتقدير: ما كل سوداء تمرة، ولا كل بيضاء شحمة.

ب) غير مقيس. وهو ما فقد شرط المقيس المتقدم، كما في قول الله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾، في قراءة جر الآخرة، والتقدير – والله أعلم -: والله يريد عمل الآخرة؛ وما حكاه الفارس من قول العرب: (رأيت التمِيَّ يتمِ فلانٍ) أي: أحد يتمِ فلان؛ وقول الشاعر:

رحَم ـُ أعظماً دَفنوها بِبِسْتانَ طلحَةِ الطلحاتِ

والتقدير: أعظمَ طلحةِ الطلحات؛ وقول الآخر:

الآكلُ المالَ اليتيمِ بطرا يأكل نارا وسيصلى سقرا

والتقدير: الآكل المالَ مالَ اليتيمِ، وقول الثالث:

المل ذي كرم تنمو محامده ما دام يبذله في السر والعلن

والتقدير: المالُ مالُ ذي كرمٍ.

والبصريين يفسرون بقاء الجر دون عطف إلى الضرورة، **والكوفيون** يجيزونه في الاختيار. حيث يحكون: (أطعمونا لحما سمينا شاةٍ) أي: لحم شاةٍ، ويقيسون عليه (يعجبني ضربٌ زيدٍ) أي: شرب زيدٍ؛ والبصريون يحملون ذلك على الشذوذ.

اعتبار المحذوف واطراحه:

علمنا – مما تقدم – أنه عند حذف المضاف، يقوم المضاف إليه مقامه، فيأخذ ما كان للمضاف المحذوف من الإعراب، أما أن يخلفه في بقية الأحكام التي كانت مقررة له قبل حذفه، فذلك مترتب على اعتباره، بمعنى الالتفات إليه وتقديره ماثلا في الذهن، أو اطراحه كليَّة، وإخلاء الذهن منه.

فإذا اطرح المضاف المحذوف، وخلى الذهن منه، اعتبر حينئذ حال المضاف إليه فقط، ولم يلتفت إلى حال المضاف المحذوف، كما في قول الله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ حيث التقدير – والله أعلم -: واسأل أهل

القرية، وأهل العير، حيث لا يجوز سؤال القرية، ولا سؤال العير، فالمحذوف في الموضعين هو لفظة (أهل)، فلو اعتبر حال المضاف المحذوف لقيل: واسأل القرية الذين كنا فيهم، والعير الذين أقبلنا فيهم ليعود الضمير على (أهل)، ولكنه اطرح وخلى الذهن منه، واعتبر حال المضاف إليه (القرية) و (العير)، فعاد الضمير (ها) على كل منهما.

أما إذا اعتبر حل المضاف المحذوف، بأن التفت إليه وقدر ماثلا في الذهن، فإن المضاف إليه يخلفه في بقية الأحكام المقدرة له، وذلك على النحو التالي:

أ) التذكير. كما في قول الله – تعالى -: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾ حيث التقدير: كذي ظلمات، فحذف (ذو) وأقيمت (ظلمات) مقامه، والتفت إلى المحذوف (ذو) فاعتبر حاله من التذكير، فذكر الضمير في (يغشاه) تبعا له، ولو اطرح ولم يلتفت إليه لأنث الضمير ليعد على (ظلمات)، ومنه قول الشاعر:

يَسقونَ مَن وَرَدَ البَريصَ عَلَيهِمِ بَرَدى يُصَفِّقُ بالرَحيق السَلسَل

والتقدير: ماء بردى، والتفت إلى المحذوف (ماء) فذكّر الضمير فقال (يصفق)، ولو اطرحه لقال (تصفق) ليعود الضمير على (بردي) وهو مؤنث، حيث ألفه للتأنيث.

ب) التأنيث. كما في قول الشاعر:

مرت بنا في نسوة خولة والمسك من أردانها نافحة

والتقدير: رائحة المسك، فحذف (رائحة) والتفت إليه فقال (نافحة)، ولو اطرحه لقال (نافح) مراعاة للمسك.

ج) الحكم. كما في قول الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم -: «إن هذين حرام على رجال أمتي»، والتقدير: استعمال هذين، فحذف (استعمال)، والتفت إليه فقال (حرام)، لأن الذهب والحرير ليسا محرمين في ذاتيهما، وإنما المحرم الاستعمال.

د) عود الضمير. كما في قول الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ﴾، والتقدير: وأهل تلك القرى، فحذف (أهل) وأقام (تلك القرى) مقامه، والتفت إليه فأعاد الضمير إليه بقوله (أهلكناهم)، ولو التفت للقرى لقال (أهلكناها) ليعود الضمير على (القرى).

هـ) التنكير. وذلك إذا كان المحذوف لفظة (مثل) كما في قولهم: (تفرقوا أيادي سبأ) حيث التقدير: مثل أيادي سبأ، فحذف (مثل) وهو حال، وأقيم المضاف إليه (أيادي سبأ) مقامه في الحالية، والحال لا تكون إلا نكرة، ومن ثم فقد حكم على (أيادي سبأ) بالتنكير رغم تعريفه بالإضافة؛ وكما في قول الرسول الكريم: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده» حيث لابد من تقدير (مثل) إذ لا يكون اسم (لا) التبرئة إلا نكرة.

حذف أكثر من مضاف:

قد يكون المضاف إليه مضافا إلى ثالث، فيحذف الأول والثاني ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب، كما في قول الله تعالى -: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ أي: تجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم، فحذف الأول (بدل) والثاني (شكر) وأقام الثالث (رزقكم) مقام (بدل) في المفعولية؛ وقوله سبحانه: ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي

يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ أي: كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت، فحذف (دوران) و (عين) وأقام (الذي) مقام (دوران) في الجر بـ (الكاف)؛ وقوله – عز من قائل -: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ أي: من أثر حافر فرس الرسول.

ثانيا: حذف المضاف إليه: وذلك إذا فهم المعنى من الكلام، وذلك بغرض الإيجاز والاختصار، **ولحذف المضاف إليه ثلاث صور:**

الأولى: أن يزال من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين، ويبنى على الضم. وذلك إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه، كما في الغايات كقول الله تعالى: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾، أي: من قبل الغلب ومن بعد الغلب، وكما في شبه الغايات كقولهم: (قبضت عشرة ليس غير) أي: ليس غير ذلك.

الثانية: أن يبقى المضاف على إعرابه، ويرد إليه التنوين – وهو الغالب – كما في ألفاظ الإحاطة نحو قول الله تعالى: ﴿وَكُلاً ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ أي: وكل مخلوق؛ وقوله سبحانه: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ أي: وكل الكواكب؛ وكما في أسماء الشرط نحو قول الله – تعالى -: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ أي: أي الأسماء.

الثالثة: أن يبقى المضاف على إعرابه ويترك تنوينه، كما لو كان المضاف إليه مذكورا؛ وذلك مشروط – في الغالب – بأن يعطف على المضاف اسم عامل في مثل المضاف إليه المحذوف، حيث بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به، وهذا العامل إما مضاف نحو قولهم: (خذ ربع ونصف ما حصل) إذ الأصل: خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل، حيث حذف (ما حصل) الأول لدلالة (ما حصل) الثاني عليه، وأبقوا المضاف الأول (ربع) على حاله من الإعراب ولم ينون لأن المضاف إليه منوي لفظه، وعطف عليه (نصف) وهو اسم عامل في (ما حصل)

الجر بالإضافة، و (ما حصل) المذكور مثل (ما حصل) المحذوف لفظا ومعنى: وكما في قولهم: (قطع الله يد ورجل من قالها) إذ التقدير: يد من قالها ورجل من قالها، فحذف (من قالها) الأولى لدلالة الثانية عليها؛ وقول الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم -: «تحيضين – في علم الله – ستة أو سبعة أيام» أي: ستة أيام أو سبعة أيام، فحذف (أيام) الأولى لدلالة الثانية عليها، وكما في قول الشاعر:

يا من رأى عارضا أكفكفه بين ذراعي وجبهة الأسد

أراد: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد.

وقد يكون العامل غير مضاف، ولكن يعمل في مثل المحذوف عملا غير الإضافة، كما في قول الشاعر:

مه عاذلي فهائما لن أبرحا بمثل أو أحسن من شمس الضحى

أي: بمثل شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى.

ومن غير الغالب أن يتم الحذف دون عطف كما فيما حكاه أبو علي الفارسي: (ابدأ بذا من أول) بالخفض من غير تنوين على نية لفظ المضاف إليه، أي: من أول الأمر؛ وكما في قراءة ابن محيصن: ﴿فَلا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ بالرفع من غير تنوين على إهمال (لا) أي: فلا خوفُ شيءٍ عليهم؛ وكما في قول الشاعر:

أقول لما جاءني فخره سبحانَ من علقمة الفاخر. والتقدير: سبحانَ الله.

أسماء لازمت الإضافة:

ثمة أسماء في العربية لازمت الإضافة لاحتياجها إليها في فهم معناها، حيث من الأسماء ما لا يفهم معناه من مجرد لفظه، ومن ثم كان لابد من إتمامه إما بصلة، أو صفة لازمة، أو إضافة.

ومما يلازم الإضافة لفظا ومعنى ما يلي:

١- بعض الكلمات على بعض الظروف نحو: عند، ولدى؛ **وبعض المصادر** نحو: سبحان، وبله (المعرَّف)؛ **وبعض أدوات الاستثناء** نحو: سوى، وبيد؛ **وبعض أنواع القسم نحو:** لعمرُ الله؛ ومنه: (حمارى، وقُصَارى) – بضم أولهما وفتحهما بمعنى: الغاية، يقال: قصاراه أن يفعل كذا، أي: غايته، وآخر أمره، أو مبلغ أمره.

٢ كلمة **(وَحْد).** ولا يضاف إلى ظاهر، وإنما يضاف إلى الضمير بأنواعه، ولا يكون إلا منصوبا على الحال، وهو – في الأصل – مصدر، ولذا لا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع؛ ويستغنى عن ذلك بمطابقة الضمير لما قبله، كما في قول الله تعالى: ﴿إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾، وقول الشاعر:

والذئب أخشاه إن مررت به وحدي وأخشى الرياح والمطرا

وقول الآخر:

وكنتَ إذ كنتَ إلهي وحدكا لم يك شيء يا إلهي قبلكا

وقد يجر بـ(على)، فقد سمع: اقتضيت كل درهم على وحده، وجلس على وحده؛ وقد يثنى شذوذا، فقد حكي ابن سيدة: جلسا على وحديهما، وقلنا ذلك وحدينا.

وقد يضاف إليه لفظتا (نسيج) و (قريع) إذا قصد المدح، ولفظتا (عُيَيْر) و (حُجَيْن) إذا قصد الذم، فيقال: هو نسيجُ وحدِه، وقريعُ وحدِه، إذا قصد قلة نظيره في الخير؛ ويقال: هو عييرُ وحدِه، وحجينُ وحدِه، إذا قصد قلة نظيره في الشر.

٣- **لفظتا (كلا وكلتا). ولا يضافان إلا إلى معرفة لفظا ومعنى**، نحو: مررت بكلا الرجلين، وقول الله تعالى: ﴿كِلتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾، وقول الشاعر:

كِلانا غنِيٌّ عَن أخيهِ حَياتَهُ وَنَحنُ إذا مُتنا أشَدُّ تَغانِيا

أو معنى دون اللفظ، كما في قول الشاعر:

إنَّ لِلخَير وَلِلشر مَدىً وَكِلا ذلِكَ وَجهٌ وَقبل

فقد أضاف (كلا) إلى (ذلك) وهو مفرد في اللفظ، لأن المراد به اثنان، كما في قول الله تعالى: ﴿لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ أي: الفارض والبكر، فالإضارة بـ(ذلك) تعود إليهما.

وأجاز الكوفيون إضافتهما إلى النكرة المختصة بناء على جواز توكيدها، نحو: كلا رجلين عندك محسنان، وكلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها، أي: تاركة للغزل؛ فإن (رجلين) و (جاريتين) قد تخصصا بوصفهما بالظرف.

وأجاز ابن الأنباري إضافتهما إلى المفرد إن كررتا، فيقال: كلاي، وكلاك محسنان.

ولا تضافان إلى متفرقين، فلا يقال: مررت بكلا زيد وعمر؛ وما ورد من ذلك فهو خاص بالشعر، ومن قبيل الضرورة، كما في قول الشاعر:

كلا السيف والساق التي ضربت به على دهش ألقاه باثنين صاحبه

وقول الآخر:

كلا أخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات وإلمم الملمات

ملاحظة: ذهب البصريون إلى أن (كلا وكلتا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية، كما أن (كل) اسم مفرد يفيد معنى الجمع، ويستدلون لذلك بالاخبار عنها بالمفرد، كما في قول الشاعر:

أكلاهم وأعلم أن كلانا على ما ساء صاحبه حريص

وفي هذا يقول المبرد: إن (كلا) اسم واحد فيه معنى التثنية، فكأنما أضفت واحدا إلى اثنين، ألا ترى أنك تقول: الاثنان منطلقان، وكلاهما منطلق، وكلانا كفيل ضامن عن صاحبه، فإنما تأويله: كل واحد منا، كما في قول الشاعر:

أكلاهم وأعلم أن كلانا على ما ساء صاحبه حريص

ومن ثم يجوز في الإخبار عن (كلا وكلتا) مراعاة لفظيهما، كما في قول الله – تعالى -: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾، كما يجوز مراعاة معناهما وهو قليل، وقد اجتمع مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في قول الشاعر:

كلاهما حين جد الجرى بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى

فقد ألحق (أقلع) ضمير التثنية مراعاة للمعنى، وأفرد (رابي) مراعاة للفظ.

٤- (ذو) وفروعه. ومما يلازم الإضافة لفظا ومعنى: (ذو) ومؤنثه، ومثناهما، وجمعهما، ومرادف جمعهما؛ **ولا يضفن إلا إلى اسم جنس ظاهر** نحو: هذا رجل ذو فضل، وهذه امرأة ذات حسب، وهذان ذوا فضل، وهاتان ذواتا حسب، وهم ذوو فضل، وهن ذوات حسب، وأولو فضل، وأولات حسب؛ ومنه قول الله – تعالى -: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ﴾ و ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ و ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ﴾.

وقد يضاف (ذو) إلى عَلَم وجوبا إذا قُرنا وضعا نحو: ذي يزن، وذي عين، وذي الطلاع، وذي سلم؛ وجوابا إذا لم يقترنا وضعا نحو قولهم في: ثبوك، وقطري، وعمرو، كما في قول الشاعر:

تَمَنّى شَبيبٌ مُنيَةً سَفَلَت بهِ وَذو قطرِيٍّ لَفَّهُ مِنكَ وابِلُ

وكلا النوعين مقصور على السماع؛ وذهب الفراء إلى قياسه.

وقد يضاف (ذو) إلى ضمير غائب، كما في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «اللهم صلى على محمد وذويه»، وقول الشاعر:

صَبَحنا الخَزرَجِيَّةَ مُرهِفاتٍ أبادَ ذوي أرومَتِها ذُووها

كما قد تضاف لضمير المخاطب كما في قول الشاعر:

وإنا لنرجو عاجلا منك مثل ما رجوناه قدما من ذويك الأفاضل

وذلك خلافا للكسائي، والمبرد: والنحاس، والزبيدي، وبعض المتأخرين كابن هشام الأنصاري، حيث يقول المبرد: «(ذو) لا يضاف إلى المضمر، تقول: هذا ذو مال، ولا تقول: المال هذا ذوه، فإن جعلت مكانه ما يكون مثله في المعنى نحو قولك: صاحبه، أو مالكه، صلح».

تدريبات على القسم الثاني

أولا تدريبات على باب الحال:

س١: حدد موطن الشاهد ووجه الاستشهاد في قول الشاعر:

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء

إنما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء

وقول الشاعر:

فما رجعت بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بن المسيب منتهاها

وقول الشاعر:

بدت قمرا، ومالت غصنَ بانٍ وفاحت عنبرا، ورَنَت غزالا

وقول الشاعر:

فأرسلها العراكَ ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

وأعرب كلمة العراكَ في الشاهد.

قول الشاعر:

تقول ابنتي إن انطلاقك واحدا إلى الروع يوما تاركي لا أبا ليا

قول الشاعر:

أصحْ مُصيخا لمن أبدى نصيحته والزم توقيَ خطإِ الجِد باللعب

قول الشاعر:

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يالناس من عار

وقول الشاعر:

نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلكٍ ماخرِ في اليم مشحونا

وقول الشاعر:

لا يركَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجَام يوم الوغى متخوفا لحِمام

وقول الشاعر:

يا صاح هل حُمَّ عيشٌ باقيا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا؟!

وقول الشاعر: **لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل**

وقول الشاعر:

وبالجسم منى بينا لو علمته شُحوبٌ وإن تستشهدي العينَ تشهد

قول الشاعر:

تسليتُ طُرًّا عنكمُ بعد بينكم بذكراكمُ حتى كأنكمُ عندي

قول الشاعر:

لئن كان برد الماء هيمان صاديا إليَّ حبيبا إنهـــا لحبيب

س٢: - مثل لما يأتي في جمل تامة:

حال مشتقة- حال جامدة مؤولة بمشتق- حال جامدة غير مؤولة بمشتق- حال موطئة- حال هي نوع لصاحبها- حال هي فرع لصاحبها- حال نكرة، وأخرى معرفة مؤولة بها- مصدر وقع حالا- حال صاحبها مضاف إليه عند من يجيز ذلك- حال مؤسَّسة- حال مؤكدة لعاملها- حال مؤكدة لصاحبها- حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها- حال موطئة- صاحب حال معرفة، وآخر نكرة بمسوغ- حال محذوفة جوازا- وأخرى لا يجوز حذفها- حال مفردة منصوبة بالفتحة/ الياء/ الكسرة- حال جملة اسمية- حال جملة فعلية- حال جملة رابطها بصاحبها الضمير فقط/ الواو فقط/ الواو والضمير معا

س٣: اشرح قول ابن مالك:

ومصدرٌ منكَّرٌ حالا يقعْ بكثرةٍ كـ(بغتةً زيدٌ طلَعْ)

س٤: فصل القول في قضية مجيء المصدر حالا

س٥- اعرض الخلاف حول مجيء الحال من المضاف إليه

س٦: - اشرح قول ابن مالك:

ولمْ يُنكَّرْ غالبا ذو الحال إنْ لمْ يتأخرْ أو يخصَّصْ أو يَبِنْ

من بعدِ نفْيٍ أو مُضاهيه كَلا يبْغ امرئٌ على امْرئٍ مُسْتسْهلا

س٧- بين حكم تقديم الحال على صاحبها (جائز- ممتنع- واجب) فيما يلي:

قول الشاعر:

فسقى ديارك غيرَ مفسدها صوبُ الغمامِ، وديمةٌ تهمى

وقول الشاعر:

وصلت ولم أصرم مسيئين أسرتي وأعتبتهم حتى يلاقوا ولائيا

وقول الشاعر:

تسليتُ طُرًّا عنكمُ بعد بينكم بذكراكمُ حتى كأنكمُ عندي

وقول الشاعر:

لئن كان برد الماء هيمان صاديا إليَّ حبيبا إنهـــا لحبيب

قول الله تعالى: **(وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين).**

قول الشاعر:

لمية موحشا طللُ يلوح كأنه خِلَلُ

قولنا: ما قام مسرعا إلا زيد.

س٨: بين حكم حذف الحال في الشواهد الآتية (جائز/ممتنع):

قوله تعالى: (وإذ يرفع إبراهيمُ القواعدَ من البيت وإسماعيلُ ربَّنا تقبل منا)

وقوله تعالى: **(والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم)** أي قائلِينَ سلام عليكم

قول الله تعالى: **(وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا).**

قول الله تعالى: **(وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين).**

قول الله تعالى: **(لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى)** و**(ولا تمش في الأرض مرحا)**.

قول الله تعالى: **(وهذا بعلي شيخا)**

وقول الشاعر: إنما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء

س٩- أعرب ما فوق الخط إعرابا تفصيليا:

- جاء زيد راكبا، ولقيت زيدا راكبَيْنِ، وجاء الطلاب مسرعِينَ، وجاءتِ الطالباتُ مسروراتٍ.

- قول الشاعر:

وقد أغتدي والطيرُ في وُكُنَاتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

قول الله تعالى: **(اهبطوا بعضكم لبعض عدو)**.

قوله تعالى: **(لا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون)** - وقوله تعالى: **(أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب)** - وقوله تعالى:**(ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد)**.

س١٠: **اشرح قول ابن مالك:**

وموضعَ الحال تجيءُ جملهْ كجاءَ زيدٌ وهو ناوٍ رحْلَهْ

ثانيا: تدريبات على باب التمييز

١- مثل لما يأتي في جمل تامة: تمييز مفرد- تمييز نسبة محول عن الفاعل- تمييز نسبة محول عن المفعول به.

٢- بين موطن الشاهد ووجه الاستشهاد مع إعراب الكلمات التي فوق الخط: في قول الشاعر:

- **أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب**

- **ضيعت حزمي في إبعادي الأمـلا وما ارْعَوَيْتَ ورأسي شيبا اشتعلا**

- **أفسا تطيب بنيـــل المُنَى وداعي المنون ينادي جهَارا**

- **رأيتك لما أن عرفت وجوهنـــا وطبت الغنَ يا قيس عن عمرو**

- **علامَ مُلِئْتَ الرعبَ والحربُ لم تُقِدْ لظاها ولم تُستعمل البيضُ والسمرُ**

موطن الشاهد: ملئت الرعب **ووجه الاستشهاد:** استدل به الكوفيون على جواز مجيء تمييز النسبة معرفة.

٣- بين الآراء حول مجيء تمييز النسبة معرفة.

ثالثا: تدريبات على بَابُ الجَر بالحروف

س١: مثل لما يأتي في جمل تامة المعنى:

أولا: ثلاثة أحرف تعمل الجر لفظا ثانيا: حرفان يعملان الجر قليلا:

ثالثا: حرفان يعملان الجر شذوذا رابعا: حرف جر محذوف وبقى عمله

س٢: عرف مع التمثيل:

حرف الجر الأصلي - حرف الجر الزائد - حرف الجر الشبيه بالزائد

س٣: اذكر معاني حروف الجر التي تحتها خط:

في قول الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

في قول الله – تعالى –: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾، في قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ و ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾- قول الله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ - قول الشاعر:

يُغضي حَياءً وَيُغضى مِن مَهابَتِهِ فما يُكَلَّمُ إلّا حينَ يَبتَسِمُ

في قول الله تعالى : ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ - قول الله تعالى : ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ - قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾، - قول الله تعالى: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ - قول الله – تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ - في قول الشاعر:

فَلا تَتْرُكَنّي بِالوَعيدِ كَأَنَّني إِلى الناسِ مَطلِيٌّ بِهِ القارُ أَجرَبُ

في قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾- قول الشاعر:

لاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنّي وَلا أَنْتَ دَيّاني فَتَخْزوني

في قول الله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ قوله – سبحانه –: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ - قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ .

في قول الله تعالى: ﴿وَلا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾- قول الله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾- قول الله – تعالى -: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾- في قول الله ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ - قول الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم -: «عذبت امرأة في هرة» - في قول الله – تعالى -: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ - قول الشاعر:

هُم صَلَبوا العَبدِيَّ في جِذعِ نَخلَةٍ فَلا عَطَسَت شَيبانُ إِلّا بِأَجدَعا

س٤: حدد موطن الشاهد ووجه الاستشهاد في الشواهد الآتية:

فَمِثْلُكِ حُبلى قَد طَرَقتُ وَمُرضِعٍ فَأَلهَيتُها عَن ذي تَمائِمَ مُحوِلِ

وَأَبيَضَ يُستَسقى الغَمامُ بِوَجهِهِ ثِمالُ اليَتامى عِصمَةٌ لِلأَرامِلِ

رَسمِ دارٍ وَقَفتُ في طَلَلِه كُدتُ أَقضي الغَداةَ مِن جَلَلِه

فلا والله لا يلقى أناسٌ فتًى حتك يا ابن أبي زياد

أتت حتك تقصد كل فج ترجي منك أنها لا تخيب

فَلا تَرَى بَعْلاً وَلا حَلائِلا

كَهُ وَلا كَهُنَّ إِلَّا حاظِلا

وإذا الحرب شمرت لم تكن كِي حيث تدعو الكماة فيها نزال

أبحْنا حيَّهمْ قتْلا وأسْرًا عدا الشَّمْطاءِ والطِّفْل الصغير

فقُلتُ اِدعُ أخرى وَارفَع الصَوتَ جَهرةً لَعَلَّ أبي المِغوار مِنكَ قريبُ

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لُجَجٍ خضرٍ لهنَّ نئيج

حُب الجود للكرام فحمدوا وأناسٍ فِعْلُ اللئام فليموا

أخلق بذي الصبر أن يحظى بحاجتهِ ومدمن القرع للأبوابِ أن يَلِجا

إن عمرا لا خير في اليومَ عمرِو إن عمرا مخبَّرُ الأحزان
رب في الناس موسرٍ كعديم وعديمٍ يخال ذا إيسار

رابعا: تدريبات على باب المجرور بالإضافة

س١: اجعل الكلمات الآتية مضافة وبين ما الذي حُذِف منها بعد الإضافة:

الطالب- كتابٌ – رجلان.

س٢: أعرب ما فوق الخط:

جاء طالبُ علمٍ - هذا كتابُ **أبي زيدٍ** - رأيتُ جوائزَ المتفوقينَ - كرمتُ طالباتِ العلمِ

س٣:مثل لما يأتي في جمل تامة: إضافة على معنى (في)/ (من)/ اللام.

س٤: عرف الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية مع التمثيل

س٥: حدد موطن الشاهد ووجه الاستشهاد فيما يأتي:

لقد ظفر الزوار أقْفِيَةِ العِدى بما جاوز الآمال مِلْأَسْرِ والقتلِ

الودُّ أنتِ المستحقةُ صفوِهِ منِّي وإن لم أرجُ منكِ نوالا

إنْ يُغْنيا عنِّي المستوطنا عدنٍ فإنني لست يوما عنهما بقي

ليس الأخلاءُ بالمُصْغِي مسامِعِهم إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم

طول الليالي أسرعت في نقضي نقضنَ كُلِّي ونقضنَ بعضي

وَما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفنَ قَلبي وَلكِن حُبُّ مَن سَكَنَ الدِّيارا

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاص الهوى يزداد تنويرا

عتوا إذا أجبناهم إلى السلم رأفة فتناهم سوقَ البغاثَ الأجادلِ

يَسقونَ مَن وَرَدَ البَريصَ عَلَيهِمِ بَردى يُصَفِّقُ بِالرَحيقِ السَلسَلِ

مرت بنا في نسوة خولة والمسك من أردانها نافحة

كلا السيف والساقِ التي ضربت به على دهش ألقاه باثنين صاحبه

إعمل المصدر

المصدر هو الاسم الدال على مجرد الحديث.

وهو يعمل عمل فعله بشرط أساسى وهو مشابهته للفعل، وهناك شروط أخرى هى:

ألا يكون المصدر مصغرا.
ألا يكون مضمرا
ألا يكون محدودا
ألا يكون موصوفا
ألا يفصل بينه وبين معموله
ألا يتقدم على معموله
ألا يكون محذوفا
ألا يكون مجموعا

الأمثلة :

أ- يعجبنى سميعك الموضوع .

ب- سماعك الموضوع حسن وهو المشكلة معيب .

ج- يحابى به الجلد الذى هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب

د- فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك قد كانوا لنا كالموار

هـ- أزمعت يأسا مبينا من نوالكم ولا يرى طاردا للحر كالياس

و- إن وجدى بك الشديد أرانى عاذرا فيك من عهدت عذولا

ز- إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر .

ح- أعجبنى الموضوع سماعك .

ط- بسم الله الرحمن الرحيم .

ى- قد جربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إلا المجد والفنعا

ك- وقد وعدتك وعدا لو وفت به مواعد عرقوب أخاه بيثرب.

ل- كأنك لم تنبأ ولم تك شاهدا بلائى وكراتى الصنيع ببيطرا

التوضيح :

هناك خلاف بين النحاة فى الفعل والمصدر ، هل الفعل هو الأصل والمصدر فرعه، أم المصدر هو الأصل والفعل فرعه. وبعيدا عن الأنزلاق فى أدلة الخلاف ، فإن عمل المصدر عمل الفعل لا يتقيد بزمان أو مكان بل يعمل عمل الماضى والحاضر والمستقبل. واشترط فيه بعض الشروط كما فى الأمثلة.

ففى المثال (أ) المصدر سميعك لم يعمل عمل الفعل لأنه فقد شرطا يقربه من الأسمية ويبعده عن الفعلية لأن مصغر والتصغير من سمات الأسماء .

وفى المثال (ب) لا يجوز لك أن تجعل المشكلة منصوبة بالضمير (هو) وإن كان هذا الضمير عائدا على الصمدر سماعك ؛ لأن من شروط عمل المصدر ألا يكون مضمرا.

ومن شروط عمل المصدر كما فى المثال (ج) ألا يكون محدودا؛ أى مقترنا بالتاء التى تدل على الوحدة، فلا يجوز أن تقول (سمعت عن شربتك الماء). ولذلك يعد استخدام الشاعر للمصدر (ضربة) الدال على الوحدة لاقترانه بالفاء استخداما شاذا، حيث أضاف المصدر إلى فاعله (كفيه) ثم نصب (الملا) على أنه مفعوله. والبيت لا يعرف قائله.

فلو كان المصدر الذى على وزن فعله مصدرا غير مقصود بهائه التحديد (كرهبة) ساوى العارى منها فى صحة العمل فمن ذلك قول الشاعر فى المثال (د) حيث نصب (عقابك) بالمصدر رهبة؛ لأن التاء فى رهبة ليست دالة على الوحدة، مثل رغبة ورحمة، وإنما تدل على الوحدة بالوصف فيقال رهبة واحدة ورغبة واحدة.

ولا يتقدم نعت المصدر على معموله؛ لأن معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول، فمن شروط عمل المصدر ألا يسكون موصوفا قب العمل. ففى المثال (هـ) أورد الحطيئة ما يوهم أن (من نوالكم) متعلق بـ (يأسا) المتقدم ، مع أن هذا المصدر موصوف بقوله (مبينا) الواقع قبل المعمول وهو غير جائز ، والتوجيه الصحيح تعليق من نوالكم بالفعل (يئست) المقدر قبله.

فإن كان النعت واقعا فى الكلام بعد المعمول فلا غبار عليه كما فى قول الشاعر فى المثال (و) .

إن وجدى بك الشديد أرانى عاذرا من عهدت فيك عذولا.

ولا يفصل بين المصدر وبين معموله بفاصل؛ ففى المثال (ز) لا يجوز لك أن تجعل (يوم تبلى) متعلقا بـ (رجعه).

لكونه فصل بينهما بخبر إن، كما لا يجوز أن تجعل هذا الظرف متعلقا بقادر؛ لأن معناه أن القدرة على رجعه متعلقة بهذا اليوم، هو غير صحيح، والتقدير الصحيح إنه على رجعه لقادر رجعه يوم تبلى السرائر.

وفى المثال (ح) تقدم المعمول (الموضوع) على المصدر ، وهو لا يجوز وفى المثال (ط) فقد أخطأ من زعم أن الباء فى البسملة متعلقة بمحذوف تقديره ابتدائى.

أما فى المثال (ى) فقد جمع المصدر (تجربة) على (تجاربهم) ونصب قوله (أبا) ولا يجوز أن يعمل المصدر مجموعا لكن ابن مالك وابن عصفور خالفا ذلك الشرط واستدلا بالبيت السابق على عمله مجموعا.

ويؤيده الشاهد فى المثال التالى(ك) فقد جمع موعد على مواعد ونصب (أخاه).

وكذلك الشاهد فى المثال (ل) فقد جمع كرة على كرات ونصب به كلمة (الصنيع)

الأمثلة : (عمل المصدر)

أ- عظم نفع الحليم حلمه

ب- سرنى إعطاء الدنانير الفقير

ج- من نعم الله كون المقهور عدونا

د- علم أن سيكون منكم مرضى

هـ- ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض

و- أمن بعد رمى الغانيات فؤاده بأسهم ألأحاظ يلام على الوجد

ز- فرم بيديك هل تسطيع نقلا جبالا من تهامة راسيات

ح- علمت بسطك للمعروف خير يد فلا أرى فيك إلا باسطا أملا

ط- لو علمنا إخلافكم عدة السلم عدمتم على النجاة معينا

ى- فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله كذكركم آباءكم

ك- وعذبه الهوى حتى براه كبرى القين بالسفن القيانا

ل- تخافونهم كخيفتكم أنفسكم

م- وددت على حبى الحياة لوانها يزاد لها فى عمرها من حياتيا

ن- ولا يرضى لعباده الكفر.

س- فك رقبة أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما

ع- بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلا.

التوضيح:

والمصدر العامل يعمل عمل فعله؛ فإن كان فعله متعديا بحرف جر تعدى المصدر بحرف جر، وإن كان متعديا لمفعول واحد تعدى المصدر لمفعول واحد، وإن كان متعديا لمفعولين تعدى المصدر لمفعولين.

ففى المثال(أ) رفع المصدر (نفع) الفاعل(حلمه) وأضيف إلى مفعوله (الحليم). وفى المثال (ب) رفع المصدر (إعطاء) نائب عن الفاعل . وهو كلمة (الدنانير) حيث أضيف المصدر إعطاء إلى نائب الفاعل الدنانير.

وفى المثال (ج) رفع المصدر (كون) اسم كان (المقهور) ، فأضيف المصدر إلى اسم كان .

وأشار ابن مالك فى شرح التسهيل أن المفهوم من ذلك أن المصدر يتعدى إلى غير المرفوع حسب تعدى فعله نحو : عرفت مرورك بزيد، وقدومك على عمرو، وطلبك العلم، وإعطائك الفقير درهما وإعلامك خالدا جعفرا مقيما. وشرط فى ذلك تقديره بفعله وبأن الخفيفة أو أن المصدرية أو ما أختها، واحترازا من المصدر المؤكد والمبين الهيئة.

ومثال المقدر بأن المخففة قوله تعالى فى المثال (د) علم أن سيكون منكم مرضى ؛ فإن هنا مخففة من الثقيلة ووقعت بعد علم فهى ليست بمصدرية.

أما فى المثال (هـ) فالمصدر (دفاع) هنا مقدر بأن المصدرية ؛ فأضيف إلى فاعله (لفظ الجلالة) ونصب مفعوله (الناس) . وقول القائل : أرجو نصر الله للمسلمين وخذلانه للكافرين.

وكذا كل مصدر وقع بعد لولا أو بعد فعل إرادة أو كراهة أو خوف أو طمع

ولا يكون المقدر بهذه إلا ماضى المعنى ففى المثال (و) أضيف المصدر (رمى) إلى فاعله (الغانيات) ونصب مفعوله (فؤاده) ويدل على الزمن الماضى.

أما قول الفرزدق فى المثال (ز) فقد رفع المصدر (نقلا) فاعلا مستترا تقديره (أنت) ونصب مفعولا به هو (جبالا) ومعناه هنا المستقبل وليس الماضى .

فمضى المقدر بأن المخففة كقول الشاعر فى المثال (ح) حيث أضيف المصدر(بسط) إلى فاعله (ك) ونصب مفعولا (خير) ومعناه الماضى .

ومعناه المستقبل فى المثال (ط) فقد أضيف المصدر (إخلاف) إلى فاعله (كم) ونصب مفعولا (عدة)والمعنى فى المستقبل .

وفى المثال (ى) أضيف المصدر (ذكر) إلى فاعله (كم) ونصب مفعوله (آباءكم) وهو مقدر بما المصدرية ومعناه الماضى.

وكذلك قول الشاعر فى المثال (ك) فقد أضيف المصدر (برى) إلى قاعله (القين) ونصب مفعوله (القداحا) وهو مقدر بما المصدرية ومعناه الماضى .

وفى المثال (ل) أضيف المصدر (خفيفة) إلى فاعله (كم) ونصب مفعوله (أنفسكم) وهو مقدر بما المصدرية ومعناه الزمن الحاضر.

ويؤكد الفرزدق ذلك بقوله فى المثال (م) حيث أضيف المصدر (حب) إلى فاعله (ى) ونصب مفعوله (الحياة) وهو مقدر بما المصدرية ومعناه الزمن الحاضر.

والمصدر الصالح للعمل قد يجاء به دون مرفوع ظاهر ولا مضمر ودون معمول آخر مثل قوله تعلى فى المثال (ن) حيث ورد المصدر (الكفر) وهو صالح للعمل بدون مرفوع أو معمول آخر.

وقد يأتى معه معمول لا مرفوع معه كما فى قوله تعالى فى المثال (س) حيث ورد المصدر (إطعام) ناصبا معمولا هو (يتيما) دون مرفوع يذكر.

وبسبب اقتضائه الرفع عدمت فى غير ندور مصاحبته مرفوعا إن لم يكن مضافا، حتى قال بعض النحويين إنها لا تجوز إلا فى الشعر، والصحيح جوازها مطلقا لكن استعمالها فى النثر قليل ومن ذلك قول النبى فى المثال (ع) حيث ورد المصدر (حج) فرفع اسم الموصول (من) فهو فى محل رفع بحج البيت ، والتقدير: وأن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا. ورد بأنه يصير المعنى : ولله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع، ويرى ابن عقيل أن (من) بدل من الناس والتقدير: ولله على الناس مستطيعهم حج البيت، وقيل : (من) مبتدأ والخبر محذوف والتقدير : من استطاع منهم فعليه ذلك .

واستخدام ابن مالك فى شرح التسهيل مصطلح (مرفوعا دون ندور) احترازا من قول أبى العباس ثعلب: العرب اتقول عجبت من قراءة فى الحمام القرآن، أى من أن قرئ .

أ- الأمثلة : (عمل المصدر):

أ- بضرب بالسيوف رؤوس قوم أزلنا هامهن عن المقيل

ب- تنفى يداها الحصى عن كل هاجرة نفى الدراهيم تنقاد الصياريف

ج- عجبت من شرب محمد الظريف

د- حتى تهجر فى الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم

هـ- قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا

و- لا يسأم الإنسان من دعاء الخير .

التوضيـح :

يعمل المصدر المنون فى معموله ، ففى المثال (أ) عمل المصدر المنون (ضرب) فى معموله فنصب كلمة رؤوس .

وفى المثال (ب) أضيف المصدر (نفى) إلى مفعوله (الدراهيم) ثم أتى فاعله مرفوعا وهو كلمة (تنقاذ).

وإذا أضيف المصدر إلى الفاعل ففاعله يكون مجرورا لفظا مرفوعا محلا، فيجوز فى تابعه من الصفة والعطف وغيرهما مراعاة للفظ فيجر ومراعاة المحل فيرفع كما فى المثال (ج) حيث يجوز فى تابع المصدر(شرب) الجر على اللفظ والرفع على المحل.

وفى المثال (د) أضيف المصدر (طلب) إلى فاعله (المعقب) ثم أتبع الفاعل بالنعت وهو كلمة المظلم .

أما فى المثال (هـ) فقد أضيف المصدر (مخافة) إلى مفعوله (الإفلاس) ثم عطف عليه كلمة الليانا فنصب على محل المفعول وهو النصب.

وفى المثال (و) أضيف المصدر (دعاء) إلى مفعوله (الخير) وحذف فاعله.

ومعمول المصدر كصلة فى منع تقدمه وفصله ويضمر عامل فيما أوهم خلاف ذلك .

الأمثـلة:

أ- وبعض الحلم عن الجهل للذلة إذعان
ب- وكانوا فيه من الزاهدين
ج- إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر
د- وهن وقوف ينتظرن قضاءه بضاحى عذاة أمره وهو ضامز

التوضيـح :

فى المثال (أ) لك أن تعلق ما تقدم بمصدر آخر محذوف لدلالة الموجود عليه، كأنه قال بعض الحلم إذعان للذلة إذعان.

والتقدير فى قوله فى المثال (ب) زاهدين فيه من الزاهدين.

وفى المثال (ج) هناك ما أوهم الفصل فى قوله (يوم) وكأنه منصوب برجعه، ولا يجوز ذلك لاستلزامه الفصل بخبر إن الذى هو لقادر فالمخلص من ذلك كما يرى ابن مالك فى شرح التسهيل أن ينصب يوم تبلى السرائر بعامل مقدر مدلول عليه برجعه.

وقول الشاعر فى المثال (د) قد يظن فيه أن (بضاحى عذاة) متعلق بينتظرن وقد فصل بين قضائه وأمره وليس كذلك ، بل الواجب أن يجعل قضاؤه متعلقا به الجار والمجرور فلا يكون بينه وبين منصوبه فصل بأجنبى.

وإعمال المصدر مضافا أكثر من إعماله منونا، وإعماله منونا أكثر من إعماله مقرونا بالألف واللام.

الأمثلة:

أ- فك رقبة أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما.
ب- ببذل فى الأمور وصدق بأس وإعطاء على العلل المتاع
ج- لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم
د- لقد علمت أولى المغيرة أننى كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا
هـ- ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخى الأجل
و- وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة.
ز- وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهى ظالمة إن أخذه أليم شديد .
ح- ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله .
ط- بالعنة الله والأقوام كلهم الصالحون على سمعان من جار.

التوضيح :

فى المثال (أ) ورد المصدر (فك) مضافا إلى مفعوله وورد المصدر إطعام منونا فنصب مفعوله (يتيما) .

أما فى المثال (ب) فوردت عدة مصادر ، المصدر (بذل) منونا ومتعل به الجار والمجرور (فى الأمور) والمصدر (صدق) مضافا إلى فاعله (نفس) والمصدر (إعطاء) منونا وناصبا المفعول به (المتاعا).

وفى المثال (ج) ورد المصدر (الجهر) مقترنا بأل ، فيحتمل أن يكون (من) فى موضع رفع بالجهر، على تقدير لا يحب الله أن يجاهر بالسوء من القول إلا من ظلم.

ويحتمل أن يكون الكلام قد تم قبل إلا وتكون فى موضع نصب على الاستثناء.

وفى المثال(د) ورد المصدر (الضرب) مقترنا بأل وناصبا مفعوله (مسمعا).

وفى المثال (هـ) ورد المصدر (النكاية) مقترنا بأل وناصبا مفعوله (أعداءه) .

وفى المثال (و) ورد المصدر (استغفار) مضافا إلى فاعله (إبراهيم).

وفى المثال (ز) ورد المصدر (أخذ) مضافا إلى فاعله (ربك)

وفى المثال (ح) ورد المصدر (نصر) مضافا إلى فاعله لفظ الجلالة.

وفى المثال (ط) عطف (الصالحون) مرفوعا بالواو على محل لفظ الجلالة وهو الرفع؛ لأن المصدر (لعنة) أضيف إلى فاعله فأصبح لفظ الجلالة مجرورا لفظا مرفوعا محلا.

أنواع المصدر:

ينقسم المصدر إلى ثلاثة أنواع:

مقترن بأل (السماع).

منون (سماع)

مضاف (سماع الموضوع)

عمل المصدر:

يعمل المصدر عمل فعله فى موضعين:

أحدهما: أن يكون نائبا مناب الفعل.

والموضع الثانى: أن يكون المصدر مقدرا بـ (أن) والفعل إذا أريد المضى أو الاستقبال .

أو ب (ما) والفعل إذا أريد به الحال.

الأمثلة:

أ- شربا العصير.

ب- عجبت من سماعك الموضوع أمس ، ويعجبنى سماعك الموضوع غدا

ج- عجبت من ضربك محمد الآن.

التوضيح :

فى المثال (أ) ناب المصدر (شربا) عن فعله (شرب) فنصب معموله (العصير) وفى المثال (ب) ورد المصدر (سماع) مضافا إلى فاعله (ك) ثم أتى مفعوله (الموضوع) وهو مقدر هنا بأن والفعل لأنه يراد به المضى.

وكذلك الجملة الأخرى.

أما فى المثال (ج) فقد أضيف المصدر (ضرب) إلى فاعله (ك) ثم أى مفعوله محمدا وهو مقدر بما والفعل لأنه يراد به الحال.

عمل اسم المصدر

اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل ، واسم المصدر هو مأساوى المصدر فى الدلالة ، وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا من بعض ما فى فعله دون تعويض.

واسم المصدر إن كان علما لم يعمل اتفاقا ، وإن كان ميميا فالكا المصدر اتفاقا .

الأمثلة:

أ- أظلوم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم
ب- وبعد عطائك المائة الرتاعا
ج- من قبلة الرجل امرأته الوضوء
د- إذا صح عون الخالق المرء لم يجد عسيرا من الآمال إلا ميسرا
هـ- لأن ثواب الله كل موحد جنان من الفردوس فيها يخلد
و- قالوا كلامك دعدا وهى مصغية يشفيك قال صحيح ذاك لوكانا .

التوضيح :

اسم المصدر يدل على ما يدل عليه المصدر لكنه يقل عنه فى عدد الحروف؛ فيقال فى سلم تسليما مصدرا وسلاما اسم مصدر وفى كلم تكليما مصدرا وكلاما اسم مصدر، كما يقال فى أنبت إنباتا مصدرا ونباتا اسم مصدر.

واسم المصدر نوعان : علم وغير علم

فالعلم مادل على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام لتضمن الإشارة إلى حقيقة، مثل يسار وبرة وفجار، فهذه وأمثالها لا تعمل عمل الفعل؛ لأنها خالفت

المصادر الأصلية، بكونها لا يقصد بها الشياع ولا تضاف ولا تقبل الألف اللام ولا توصف ولا تقع موقع الفعل، ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصلى فى توكيد الفعل أو تبيين نوعه أو مراته.

والثانى من نوعى اسم المصدر ما ساواه فى المعنى والشياع وقبول الألف واللام والإضافة والوقوع موقع الفعل، أو موقع ما يوصل بالفعل، وخالفه بخلوه لفظا وتقدبرا من دون عوض من بعض ما فى الفعل، كصلاة وزكاة فإنهما مساويان للتصلية والتزكية فى المعنى والشياع وجميع ما نفى عن العلم ، وخالفه بخوله دون عوض عن بعض ما فى فعليهما وهما صلى وزكى.

ففى المثال (أ) عمل اسم المصدر (مصاب) فأضيف إلى فاعله (كم) ونصب مفعوله (رجلا) .

وفى المثال (ب) عمل اسم المصدر (عطاء) عمل فعله فأضيف إلى فاعله (ك) ونصب مفعوله (المائة) .

وفى المثال (ج) عل اسم المصدر (قبلة) علم فعله فأضيف إلى فاعله (الرجل) ونصب مفعوله (امرأته) .

وفى المثال (د) عمل اسم المصدر (عون) عمل فعله فأضيف إلى فاعله (الخالق) ونصب مفعوله (المرء) .

وفى المثال (هـ) عمل اسم المصدر (ثواب) عمل فعله فأضيف إلى فاعله لفظ الجلالة ونصب مفعوله (كل) .

وفى المثال (و) عمل اسم المصدر (كلام) عمل فعله فاضيف إلى فاعله ونصب مفعوله.

ويكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله ، ثم يأتى مفعوله ، ويقل عكسه

الأمثلة:

أ- ولولا دفع الله الناس .

ب- قرع القواقيز أفواه الأباريق.

التوضيح:

من الناحية الإحصائية وجد أن إضافة المصدر إلى فاعله ثم يأتى المفعول أكثر من العكس .

ففى المثال(أ) عمل المصدر (دفع) إلى فاعله لفظ الجلالة ونصب مفعوله (الناس) وفى المثال (ب) عمل المصدر (قرع) عمل فعله فأضيف إلى مفعوله (القوافيز) ثم أتى فاعله (أفواه).

إعمل اسم الفاعل

اسم الفاعل هو ما دل على الحدث وفاعله.

وهو نوعان:

- محلى بأل ، ويعمل عمل الفعل مطلقا بلا شروط.

- غير محلى بأل ، ويعمل بشرطين.

أ- كونه للحال أو الاستقبال .
ب- اعتماده على استفهام أو نفى أو مخبر عنه أو موصوف .

والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به.

تحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير إلى فعال أو فعول أو مفعا بكثرة ، والى فعيل أو فعل بقلة فيعمل عمله بشروطه .

- تثنيه اسم الفاعل وجمعه وتثنيه أمثلة المبالغة وجمعها كمفردهن فى العمل والشروط.

- يجوز فى الاسم الفضلة الذى يتلو الوصف العامل أن ينصب به، وأن يخفض بإضافته.

- وإذا اتبع المجرور فالوجة جر التابع على اللفظ ، ويجوز نصبه بإضمار وصف منون أو فعل اتفاقا ، وبالعطف على المحل عن بعضهم ، ويتعين إضمار الفعل إن كان الوصف غير عامل.

الأمثلة:

أ- وما أنا بالمصدق فيك قولا.

ب- أسامع محمد عليا.

ج- محمد سامع أخوه عليا.

د- مررت بطالب سامع زميله عليا.

هـ- مختلف ألوانه.

و- باسط ذراعيه بالوصيد .

ز- كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

ح- أخا الحرب لباسا إليها جلال

ط- ضروب بنصل السيف سوق سمانها

ى- فتاتان أما منهما فشبية هلالا .

ك- أتانى أنهم مزقون عرضى

ل- والذاكرين الله كثيرا والذاكرات

م- هل هن كاشفات ضره

ن- والناذرين إذا لم القهما دمى

س- إن الله بالغ أمره إن الله بالغ أمره

ع- إنى جاعل فى الأرض خليفة

ف- هذا سامع محمد وعمرو

ص- وجاعل الليل سكنا والشمس

ق- وماكل ذى لب بمؤتيك نصحه وماكل مؤت نصحه بلبيب

ر- وكم مالئ عينيه من شئ غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى

ش- ما راع الخلان ذمة ناكث بل من وفى يجد الخليل خليلا

ت- وإن امرأ لم يعن إلا بصالح لغير مهين نفسه بالمطامع
ض- أناو رجالك قتل امرئ من العز فى حبك اعتاض ذلا

التوضيح :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله بشروط إن لم يكن مقترنا بأل، ففى المثال (أ) عمل اسم الفاعل (المصدق) عمل فعله فاعله (الضمير المستتر فيه) ونصب مفعوله (قولا).

وفى المثال (ب) عمل اسم الفاعل (سامع) عمل فعله فرفع فاعلا (محمد) ونصب مفعولا (عليا) وهو هنا يعمل بشروط لأنه غير مقترن بأل وهى أن يدل على الحال أو الاستقبال وأن يعتمد على شئ سابق وفى هذه الجملة اعتد على الاستفهام المتمثل فى الهمزة.

وفى المثال (ج) عمل اسم الفاعل (سامع) عمل فعله والشروط متحققة فهو غير مصغر ، ومعناه الحال ، واعتمد على مخبر عنه (محمد) ومن ثم رفع فاعلا (أخوه) ونصب مفعولا (عليا) .

وفى المثال (د) علم اسم الفاعل (سامع) عمل فعله ، فمعنله الحال ، وليس مصغرا ، واعتمد على موصوف (طالب) فرفع فاعلا (زميله) ونصب مفعولا (عليا).

وفى المثال (هـ) عمل اسم الفاعل (مختلف) عمل فعله ، فرفع فاعلا (ألوانه) واعتمد على موصوف تقديره (صنف) والاعماد على الملفوظ كالمقدر.

وفى المثال (و) عمل اسم الفاعل عمل فعله فرفع فاعلا (الضمير المستتر) ونصب مفعولا (ذراعيه) واعتمد على مخبر عنه (كلبهم) وهو للحال .

نقطة خلافية:

تثار فى هذه الآية نقطة خلافية بين الكسائى عالم الكوفة الشهير وأحد القراء السبعة، حيث يرى أن باسط فى اية للمضى وليست للحال، ورد الجمهور رأيه وقالوا إن هذه القصة حكاية حال، ومعنى ذلك أن يفرض المتكلم حين كلامه أن القصة واقعة الآن فهو يصفها ، فباسط ذراعيه فى الآية على حكاية الحال، والمعنى يبسط ؛ بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم.

وفى المثال (ز) عمل اسم الفاعل (ناطح) عمل فعله فرع فاعلا (الضمير المستتر) ونصب مفعولا (صخرة) وهو مستوف للشروط فقد اعتمد على موصوف تقديره (كوعل) .

وفى المثال (ح) عملت أمثلة المبالغة (لباسا) المحولة عن اسم الفاعل للمبالغة والتكثير عمل اسم الفاعل بشروطه فرفعت فاعلا (الضمير السمتتر) ونصبت مفعولا (جلالها) وقد اعتمد على موصوف هو (أخا الحرب) .

وفى المثال (ط) حيث أعمل صيغة المبالغة إعمال اسم الفاعل فرفعت فاعلا (الضمير المستتر) ونصبت مفعولا (سوق) واعتمد على موصوف تقديره (هو) فسوق خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

وفى المثال (ي) أعمل صيغة المبالغة (شبيهة) إعمال اسم الفاعل فرفع فاعلا (الضمير المستتر) ونصب مفعولا (هلالا) واعتمد هنا على موصوف تقديره أما فتاة منهما فشبيهة هلالا.

وفى المثال (ك) أعمل جمع صيغة المبالغة (مزقون) إعمال اسم الفاعل فرفع فاعلا (الضمير المستتر) ونصب مفعولا (عرضى) واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه وهو اسم إن.

وفى المثال (ل) عمل جمع اسم الفاعل (الذاكرين) عمل مفرده فرفع فاعلا (الضمير المستتر) ونصب مفعولا لفظ الجلالة ، وقد اعتمد هنا على مخبر عنه تقديره هم.

وفى المثال (م) عمل جمع اسم الفاعل (كاشفات) عمل مفرده فرفع فاعلا (الضمير المستتر) ونصب مفعولا (ضره) وقد اعتمد هنا على استفهام (هل) .

وفى المثال (ن) عمل مثنى اسم الفاعل (الناذرين) عمل مفرده فرفع فاعلا (الضمير المستتر) ونصب مفعولا (دمى) والمثنى هنا مقترن بأل فلا حاجة لشروط.

وفى المثال (س) وردت الآية الكريمة بقراءتين:

١- إن الله بالغ أمره : وهنا عمل اسم الفاعل (بالغ) عمل فعله فأضيف إلى مفعوله (أمره) وقد اعتمد على مخبر عنه اسم إن .

٢- إن الله بالغ أمره: وهنا عمل اسم الفاعل (بالغ) عمل فعله فرفع فاعلا مستترا ونصب مفعولا (أمره) واعتمد أيضا على مخبر عنه اسم إن.

وفى المثال (ع) عمل اسم الفاعل (جاعل) عمل فعله فرفع فاعلا (الضمير المستتر) ونصب مفعولا (خليفة) واعتمد على مخبر عنه اسم إن . وقد وردت قراءتان فى قوله (هل هن كاشفات ضره) وفى قوله (إن الله بالغ أمره) فيجوز

الجهان فى تابع اسم الفاعل الجر والنصب لكن فى قوله خليفة يجب النصب للفصل بين اسم الفاعل والتابع وإذا اتبع الجرور فالوجه جر التابع عل اللفظ ، ففى المثال (ف) أضيف اسم الفاعل (سامع) إلى مفعوله (محمد) وعطف عليه (عمرو) بالجر على اللفظ .

وفى المثال (ص) عمل اسم الفاعل (جاعل) فأضيف إلى مفعوله الأول (الليل) ونصب مفعوله الثانى (سكنا) ثم نصبت الشمس على إضمار فعل تقديره (جعل) وليس على العطف إلا إن قدر (جاعل) على حكاية الحال.

وفى المثال (ق) عمل اسم الفاعل (مؤت) عمل فعله فاضيف إلى فاعله (الضمير المستتر) ونصب مفعوله الأول (نصحه) واعتمد هنا على صاحب منوى تقديره (رجل).

وفى المثال (ر) عمل اسم الفاعل (مالئ) عمل فعله فرفع فاعلا (الضمير المستتر) ونصب مفعولا (عينيه) واعتمد هنا على صاحب منوى تقديره (رجل) .

وفى المثال (ش) عمل اسم الفاعل (راع) عمل فعله فرفع فاعلا (الخلان) ونصب مفعولا (ذمة ناكث) وقد اعمد هنا على نفى صريح (ما) .

وفى المثال (ت) عمل اسم الفاعل (مهين) عمل فعله فرفع فاعلا (الضمير المستتر) ونصب مفعوله (نفسه) وقد اعتمد هنا على نفى مؤول وهو معنى كلمة غير الذى يفيد النفى.

وفى المثال (ض) عمل اسم الفاعل (ناو) عمل فعله فرفع فاعلا (رجالك) ونصب مفعولا (قتل) وقد اعتمد هنا على استفهام موجود (الهمزة).

إعمل لسم المفعول

اسم المفعول هو مادل على حدث ومفعوله .

ويعمل عمل الفعل المبنى للمجهول بشروط اسم الفاعل نفسها.

وينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به فى المعنى ، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف ، ونصب الاسم على التشبيه.

الأمثلة:

مسموع – مكرم

أ- محمد معطى زميله جنيها.

ب- المعطى كفافا يكتفى .

ج- الورع محمودة مقاصدة .

د- الورع محمود المقاصد .

هـ- الورع محمود المقاصد .

التوضيح :

اسم المفعول ما دل على حدث ومفعوله .

ويعمل عمل الفعل المبنى للمجهول فبرفع نائب فاعل وقد ينصب مفعولا بحسب فعله ويعمل بشروط اسم الفاعل.

ففى المثال (أ) عمل اسم المفعول (معطى) عمل فعله فرفع نائب فاعل (زميله) ونصب مفعولا (جنيها).

وقد اعتمد هنا على مخبر عنه (محمد)

وفى المثال (ب) عمل اسم المفعول (المعطى) عمل فعله فرفع نائب فاعل (الضمير المستتر) ونصب مفعولا كفافا.

وينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به فى المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف ونصب الاسم على التشبيه ففى الأمثلة (ج) و(د) و(هـ) تم تطبيق ذلك .

مصطلحات العمل
فى التراث النحوى العربى

العامل نظرية لعبت دورا حيويا فى توجيه النصوص اللغوية عند النحاة العرب فهى قديمة قدم التأليف فى النحو العربى، فقلما نجد مسألة من مسائل النحو تخلو من حديث عن العامل والمعمول فى كتب النحو العربى. وكتاب سيبوية – أول كتاب وصلنا فى النحو العربى – مستقرة فيه هذه النظرية، بل تعد أصلا وسمة من سمات التفكير النحوى لديه . وهو أول ما نجده فى صدر الكتاب: "إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شئ منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شئ أحدث ذلك فيه من العوامل "بل لقد ذهب أحد دراسى الكتاب إلى أن "فكرة العمل النحوى فى الكتاب نظرية عامة ذات مبدأ ومنهج للتفسير بالبحث على سمت النظريات العلمية.

ويرى أنه قد اجتمع لها من خصائص النظريات العلمية ما يؤهلها لأن تكون نظرية عامة وهذه الخصائص هى:

١– أنها عامة: ويراد بذلك أنها تتناول موضوع علم أو عدة علوم ، وكذلك كانت فكرة العمل النحوى. ولا يخفى أن فكرة العامل تحكم منهج التفكير النحوى من لدن سيبوية وحتى اليوم بل إن أساس تصنيف الأبواب النحوية يتم فى ضوء أثر العامل فى صورة التركيب اللغوى لوجوده التأليف من رفع ونصب ونحوهما.

٢– أنها ذات مبدأ : ويراد بذلك أنها ذات قوانين تنظم العلاقات وتفسر الظواهر ، وهذه هى أهم خصائص النظريات العلمية.

وثمة مصطلحات مثل "عمل" و"عامل" و"معمول" تشيع فى كتب النحاة وهى تدل على علاقة التأثير والتأثر بين بعض الكلمات وبعضها الآخر.

وثمة أفكار أساسية عند النحاة العرب تحكم نظرية العامل هى:

١- لكل معمول عامل، فلا يوجد معمول بدون عامل ولا عامل بدون معمول.

٢- هناك عوامل أصلية وعوامل فرعية، فالأصل فى العمل للأفعال، والفعل يعمل مطلقا بلا خلاف ، أما الأسماء والحروف فاعمل فيها فرع، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا فينبغى أن يسأل عن الموجب لعمله " فموجب العمل للأسماء هو شبهها بالفعل . كما أن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة وكذلك عوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال وإلا لبطل الاختصاص الموجب للعمل.

ولا يسمح بالتسوية بين الأصل والفرع فى العوامل؛ فالفرع ينحط درجة عن الأصل وقد ذهب الكرفيون إلى أن "أن وأخواتها" لا ترفع الخبر نحو" إن زيدا نائم " وحجتهم فى ذلك أنها نصبت الاسم لأنها أشبهت الفعل ، فهى إذن فرع عليه "وإذا كانت فرعا عليه فهى أضعف منه؛ لأن الفرع أبدأ يكون أضعف من الأصل فينبغى ألا يعمل فى الخبر، جريا على القياس فى خط الفروع عن الأصول ؛ لأنا لو أتممناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما وذلك لا يجوز".

٣- ينقسم العامل قسمين:

أ- العامل اللفظى : وهو المؤثر الملفوظ به مثل:

١- الفعل .

٢- ما يشبه الفعل كالمصدر والمشتقات.

٣- الأدوات والحروف: ومنها ما يعمل فى الأفعال ، ومنها ما يختص بالأسماء.

ب- العامل المعنوى: وهو تجرى الاسم والفعل المضارع من مؤثر فيهما ملفوظ فالابتداء وعامل الرفع فى الفعل المضارع معنويان وثمة خلاف بين النحاة فى العامل المعنوى حتم هذا الخلاف فكرة ضرورة وجود عامل لكل معمول، فاختلفوا فى رافع المبتدأ والخبر وفى رافع الفاعل وفى ناصب المفعول.

٤- لا يعمل فى اسم واحد عاملان ، فقد ذهب البصريون فى مسألة "العطف على اسم أن بالرفع قبل تمام الخبر " إلى أن ذلك لا يجوز لأنه يؤدى إلى "أن يعمل فى اسم واحد عاملان ، وذلك محال ففى قولك: "إنك وزيد قائمان " يرفع زيد بالابتداء ، ويعمل فى الخبر "قائمان" فى الوقت الذى تكون فيه إن عاملة فى الخبر "قائمان" أيضا ، وهو ما لا يجوز عندهم .

٥- لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل ، وهناك خلاف بين النحاة فى جواز تقديم بعض المعمولات على عواملها ؛ فقد ذهب الكوفيون – مثلا – إلى عدم جواز تقديم خبر "ليس" عليه؛ لأن "ليس" فعل غير متصرف ، ولا يجوز المساواة بين الفعل المتصرف وغير المتصرف ؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفا فى نفسه".

وترتب على نظرية العامل نتائج منها:

١- اعتبرت قرينة الإعراب قرينة أساسية فى نظرية النحاة، لأنها تعكس ألأثر المباشر لنظرية العمل ، حتى عرفوا الإعراب بأنه "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى محل الإعراب".

٢- أصبحت ظاهرة الحذف والتقدير متعلقة بنظرية العامل ، فلا يخرج التركيب عن معمول حذف عامله، أو عامل حذف معموله.

٣- الاستئناف وتنقسم الجملة المستأنفة إلى قسمين:

القسم الأول: الجملة المفتتح بها النطق ، كقولك ابتداء "زيد قائم " ومنه الجملة المفتتح بها السور.

القسم الثانى: الجملة المنقطعة عما قبلها نحو "مات فلان رحمة الله" .

وهناك مصطلحات أربعة بمعنى واحد من حيث الوظيفة النحوية عند القدماء هى:

أ- القطع .

ب- الاستئناف .

ج- الابتداء .

د- المخالفة.

٤- وجوه الإعراب : ووجوه الإعراب من مصطلحات أبى عبيدة، ويعنى به أن الكلمة الواحدة فى التركيب الواحد يمكن أن تحتمل أكثر من علامة إعرابية ومن ثم أكثر من موقع إعرابى ، ويرجع هذا إلى الاختلاف فى تقدير العامل بحيث كونه اسما أو فعلا أو حرفا .

ولقد ناقش نظرية العامل كثيرون قديما وحديثا ونعرض لأهم الأراء فى هذا الإطار قديما.

ابن مضاء ونظرية العامل:

ابن مضاء عالم أندلسى ، ظهر فى القرن السادس الهجرى ، واشتغل بالعربية . وقد ألف كتابة "الرد على النحاة" ليرد على النحاة أفكارا محدودة تمثلت فيما يلى:

١- إلغاء نظرية العامل.

٢- إلغاء العلل الثوانى والثوالث.

٣- إلغاء القياس.

٤- إلغاء التمارين غير العملية.

وتمثل ثورة ابن مضاء أجرأ محاولة فى القديم لإلغاء نظرية العامل ونحاول فى هذا الفصل مناقشة ابن مضاء فى الأصول العامة لأفكاره فيما يتعلق بنظرية العامة دونما انزلاق إلى الجزئيات.

ودعوة ابن مضاء لإلغاء نظرية العامل تنطلق – أساسا– من أصول مذهبية وملابسات سياسية أدت إليها؛ فهو فقيه ظاهرى تولى القضاء فى الدولة الموحدين مما يعنى:

أولا: أنه ظاهرى المذهب ، والمذهب الظاهرى يتمسك بظاهر النصوص ويخرج من حسبانه أى تأويل أو حذف فيها، فظاهر النص مقصود ، ولا مجال فيه للزيادة أو النقصان وإلا اعتبرا الأمر حراما . ومن باب أولى لا مجال للقول بالعمل النحوى ، فهو لا يريد أن يثبت عملا للإنسان ، ناهيك بالألفاظ " وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا، ولا يقول به أحد من العقلاء "ثم يعقب على ذلك فإن قيل بم يرد على من يعتقد أن معانى هذه الألفاظ هى العاملة؟ قيل : الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النهار ويبرد الماء ، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى. فالنص يثبت موقفه المذهبى من نظرية العامل، فهو لا يريد – طبقا للمذهب الظاهرى – أن يثبت فعلا لمخلوق ، بل الأفعال كلها لله تعالى ، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ففكرة العمل النحوى تصطدم تماما بمذهبه الظاهرى الذى لا يريد أن ينسب فعلا للإنسان.

ثانيا: أن من أصول المذهب الظاهرى إبطاله القياس والاجتهاد بالرأى ، فليس للعقل مجال مطلقا وراء النصوص، ووراء ظواهرها ومن ثم فلا مجال لقول بالعمل النحوى؛ لأنها فكرة منطقية من اجتهاد النحاة، حقا هى مستقراة من الواقع اللغوى ورصد الظواهر ، لكنها لم يأت بها نص، والاجتهاد ممنوع فى المذهب الظاهرى فى الفقه فمن باب أولى فى اللغة.

ثالثا: أن المناخ السياسى السائد فى ذلك العصر- فى ظل دولة الوحدين- كان عصر ثورة على المشرق وأوضاعه مما أدى بزعيم سياسى كيعقوب بن يوس إلى أن يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة "يريد أن يرد فقه المشرق على المشرق" مما دعا قاضى القضاة فى دولته ابن مضاء إلى أن يحذوه فيؤلف "الرد على النحاة" يريد أن يرد نحو المشرق على المشرق.

وهكذا فإن ثورة ابن مضاء القرطبى على النحاة لم تكن لها مبرراتها اللغوية بقدر ما كان لها مبرراتها المذهبية والسياسية.

وقد تابع ابن مضاء فى آرائه بعض الباحثين المعاصرين . ونعرض لآراء الدكتور محمد عيد فى محاولته الربط بين ما قاله ابن مضاء والدراسات اللغوية الحديثة.

لقد ربط د. محمد عيد ربطا مباشرا بين فكرة التأثير والتأثر- التى قام عليها العامل – فى النحو العربى والمنطق الأرسطى وأكد ضرورة تأثر النحاة العرب بالمنطق اليونانى " فإذا أضيف لذلك أن العرب قد عرفوا المنطق فى وقت مبكر وأغرموا به، وأن العقلية العلمية يؤثر فى بحثها – ولو بطريق غير مباشر- الجو الفكرى العام الذى يحيط بها، اتضحت بداية الطريق فى فكرة العامل النحوى.

وفى معرض الرد على هذه الآراء نود أ، نؤكد بعض الحقائق :

١- أن نظرية العامل فى النحو العربى إبداع عربى ، لا مجال فيه للقول بالتأثر.

وقد وردت عن أول كتاب يصلنا فى النحو العربى – كتاب سيبوية – وليست هناك أدلة قاطعة على تأثر سيبوية لا بالنحو اليونانى ولا بالمنطق اليونانى

الأرسطى. فلم يعرف العرب المنطق الأرسطى إلا عن طريق الترجمة، وهى لم تتم إلا فى عصر المأمون ١٩٨- ٢١٨هـ، وقد ألف سيبوية كتاب قبل ذلك بعشرات السنين (ن١٨٠هـ) ، ولم يثبت عنه ولا عن الخليل بن أحمد أنهما كانا يعرفان اليونانية .

وقد نقل حنين بن إسحاق (ت ٢٦٠هـ) كتابى "المقولات" و"العبارة" لأرسطو، أى بعد تأليف سيبوية لكتابة بنحو مائه عام فنقل كتب أرسطو المنطقية لم يتم إلا فى القرن الهجرى الثالث أو قبيله، وأن الشرح لم يجر باللغة العربية إلا بعد النقل إلى العربية؛ لأن من المستبعد أن يشرح نص بغير اللغة المكتوب بها أو المنقول إليها. ولا يبدو سيبوية متأثرا أى تأثر بالمنطق اليونانى.

وقد أكد فايل weil هذه الحقيقة[١]، فنفى وجود صلة بين المنطق اليونانى والنحاة المسلمين العرب "لأن لكل من الفريقين فهمه الخاص وتعريفه المختلف لكل من النقل والعقل. ويقرر فايل أن ثمة خلافا جوهريا بين أسلوب عمل كليهما الفريقين ، فعلى حين يعتمد الفكر اليونانى على المنطق الصورى الشكلى، يعتمد النحاة العرب على المادة العملية المتمثلة فى القرآن والشعر والنثر فى التقعيد ليبدأ التنظير الذى له منطقة الخاص لكنه ليس شكليا خالصا كما عند اليونان.

٣- أن الخليل بن أ؛مد قد تحدث عن العوامل خلافا لرأى د/ محمد عيد فى أن ذلك لم يرد عنه ، وإذا كان لم يعرف بصورة أكيدة عن الخليل بن أحمد أنها من آرائه، فإنها تتردد كثيرا فى كتاب سيبوية" . وقد ورد عن الخليل أنه تحدث عن العوامل فى باب إن وأخواتها" وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب ، كما

(١) مستشرق ألمانى توفى فى أوائل القرن العشرين.

عملت "كان" الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيد إلا أنه ليس لك أن تقول كأن أخوك عبد الله تريد كان عبد الله أخوك.

٤- لخص د/ محمد عيد تصور النحاة للعامل ومقتضاه فى اتجاهين:

الأول: فهم شائع مشهور: أن العوامل مؤثرة حقيقة، وأن أثرها هو تلك الحركات والحروف والسكنات.

الآخر: فهم غير مشهور يتلخص فى:

أ- ما أطلق عليها عوامل ليست عوامل حقيقية، بل هى إشارات وعلامات.

ب- يرى ابن جنى أن العامل هو المتكلم .

ج- مقتضى العامل فى الأسماء هو توارد المعانى المختلفة.

وثمة اختلاف مع د/ عيد فيما ذهب إليه، وتلخيص أراء النحاة بهذا الشكل مخالف لواقع الأمر، ولا نرى خلافا أو تعارضا بين الاتجاه العام للنحاة، وبين كون العوامل إشارات وإمارات ولا بين ذلك وما يراه ابن جنى فى أن العامل فى الحقيقة هو المتكلم . ونص ابن جنى الذى استدل به ابن مضاء فى هذا الشأن حجة عليه لا له.

فالاتجاه المشهور والفهم الشائع أن العوامل مؤثرة حقيقة، وأن أثرها هو تلك الحركات والحروف والسكنات ، ولكن هذا التأثير ليس مقصودا به التأثير الحسى، أى أن تلك الروف والأصوات هى التى أدت إلى الرفع أو النصب أو غير ذلك ؛ بل إن التلازم والمصاحبة بين الفعل فى:

شرب محمد اللبن

وما يليه من مرفوع ومنصوب على هذا النمط الثابت فى الأساليب العربية يدل على أن ثمة تلازما وعلاقة خاصة بين الفعل وهذين الأسمين، فالأول يرتبط به من حيث وقوع الفعل عليه، لذا رفع الأول فاعلا ، ونصب الثانى مفعولا . فالعوامل ليست ألا وسيلة تفسيرية للإعراب استنبطها النحاة من الآف الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية ، وهى ليست مؤثرة تأثيرا حسيا كما قد يتبادر إلى الذهن ؛ لأن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هى أمارات ودلالات فالبصريون فى هذا النص ينفون أى تصور حسى للعوامل يمكن أن يتبادر إلى الذهن.

أما نص ابن جنى الذى أورده ابن مضاء فإنه لا يتعارض مع هذا الاتجاه العام وإنما هو تفصيل لما هية العوامل وسياق نص ابن جنى لا ينبئ عن مخالفته لتصور النحاة العرب عن العوامل؛ بل إنه توضيح لحقيقة الأمر وزيادة تفصيل لبيان أن قول النحاة بالعوامل اللفظية والمعنوية إنما هو لهدف تعليمى لكن العامل الحقيقى هو المتكلم الذى يصنع النص اللغوى "وإنما قال النحويون : عامل لفظى وعامل معنوى ؛ ليروك أن بعض العمل يأتى مسببا عن لفظ يصحبه ، كمررت بزيد وليت عمرا قائم ، وبعضه يأتى عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم".

ثم يوضح ابن جنى حقيقة الأمر، "هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشئ غيره، وإنما قالوا : لفظى يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم".

ثم يوضح ابن جنى حقيقة الأمر، "هذا ظاهر المر وعيه صفحة القول فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشئ غيره ، وإنما قالوا : لفظى ومعنوى لما ظهرت أثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ن وهذا واضح".

فدور المتكلم فى النص اللغوى هو الدور الأساسى، فهو الذى يصنع النص اللغوى، وهو الذى يؤلف التراكيب ، وينشئ العبارات وفقا لقواعد اللغة. وارتباط الفعل بالفاعل والمفعول إنما هو ارتباط مصاحبة لا تأثير حسى لصوت من الأصوات، "ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيد جعفرا ، فإن (ضرب) لم تعمل فى الحقيقة شيئا ، وهل تحصل من قولك ضرب ألا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل.

فابن جنى فى هذا الإطار ليس منفردا برأى عن النحاة العرب، إنما هو موضح وشارح لحقيقة العمل النحوى ، وليس رأيه اجتهادا عارضا لم يوضع فى موضع التطبيق كما قال د/ عيد .

وقد تأثر د/ محمد عيد فى تحليله هذا بنتائج المدرسة الوصفية التشكيلية Descriptive Stuctural Approach التى ظهرت فى النصف الأول من هذا القرن ويمثلها بلو مفيلد وبوس وسابير . لذلك ليس غريبا أن تتفق آراء ابن مضاء مع المدرسة الوصفية التشكيلية المعاصرة. لكن علم اللغة الحديث المتمثل فى النصف الثانى من هذا القرن، والذى بدأ بالمدرسة التحويلية التوليدية على يد تشومسكى عام ١٩٥٧ وحتى الآن لا يتفق مع آراء ابن مضاء بل يخالفه فى ذلك.

وإن أحدث ما توصلت إليه المدرسة التوليدية هو نظرية الربط العاملى Government – Binding Theory التى تتفق فى أصولها العامة مع النحو العربى.

كما أنى لا أذهب إلى ما ذهب إليه د/ تمام حسان فى أن القرائن تصلح أن تكون بديلا للقول بالعوامل للأسباب الأتية :

١- أن العوامل وأن كانت تفسر ظاهرة الإعراب فإن الاعتماد عليها وحدها لا يغنى فى تحليل النص اللغوى تحليلا نحويا، بل تنضم إليها قرائن أخرى ومن ثم فإن القرائن تصالح أن تكون مكملة للعوامل لا بديلا للقول بها.

٢- ما أورده د/ تمام حسان من ترخص العرب أحيانا فى قرينة العلاقة الإعرابية اللفظية لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدمه قول لا يسلم على إطلاقه، والأمثلة التى أوردها على ذلك محل نظر. فعلى سبيل المثال ما أوردة فى قوله تعالى : "أن الله برئ من المشركين ورسوله " بجر المعطوف على قراءة ، وهو إتباع فى الموسيقى اللفظية لا فى المعنى ولذلك فلا حاجة فى رأيه لقرينة العلامة الإعرابية لوضوح المعنى ولأمن اللبس ، والجر هنا بدلا من الرفع للإتباع.

ورأيى فى ذلك أن: القراءة لم تثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهى ليست معتمدة فى كتب القراءات ومن ثم فلا حجية لها(١).

(١) انظر : ابن الجزرى : النشر فى القراءات العشر ١٧٨/٢، والقيسى ، مكى بن أبى طالب : التبصرة فى القراءات ص ٢١٤ ، وابن خالوية : الحجة فى القراءات السبع ص ١٧٣، والبناء ، أحمد بن حمد: اتحاف فضلا اللشر بالقراءات الأربعة عشر ص ٨٧، وفى الاتحاف : واتفقوا على الرفع فى (ورسوله).

١- أنها لو كانت قراءة لأدرك ذلك عمر بن الخطاب، ولما استجوب الأعرابى على أنها خطأ بين[١].

٢- أنه لو صح ما يقوله د/ تمام حسان ما كان لانزعاج الأعرابى حين سمع قارئا يخطئ فى تلاوة الآية محل، ولما كان لتصحيح عمر له أيضا فائدة طالما أن المعنى واضح جلى؛ بل إن انزعاج الرجل ومعاتبة عمر له فيما قرأه لأكبر دليلى على أن اللبس موجود ، ولابد من وجود العلاقة الإعرابية التى هون د/ حسان من شأنها فى فهم النص.

وأرى – مع د/ تمام حسان ود/ عيد – أن تحول نظرية العامل فى كتب المتأخرين إلى جدل ذهنى وأمثلة متخيلة قد جعلها صناعة منطقية بعيدة عن النص.

(١) عن أبى مليكة قال: قدم أعرابى فى زمان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال من يقرئنى مما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ؟ قال: فأقراه رجل "براء " فقال: أن الله برئ من المشركين ورسوله "بالجر فقال الأعرابى : أو قد برء الله من رسوله ؟ فإن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر" مقالة الأعرابى فدعاء فقال : يا أعرابى أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال: يا أمير المؤمنين : إنى قدمت المدينة ولا علم لى بالقرآن ، فسألت من يقرئنى ، فأقرأنى هذا سورة " براءة " فقال: "أن الله برئ من المشركين ورسوله " فقلت : أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه. فقال عمر : ليس هكذا يا أعرابى؛ فقال كيف هى يا أمير المؤمنين؟ قال: "أن الله برئ من المشركين ورسوله " فقال الأعرابى: وأنا والله أبرأ مما برئ الله رسوله منه، فأمر عمر بن الخطاب– رضى الله عنه– ألا يقرئ الناس إلا عالم باللغة، وأمر بالأسود فوضع النحو: تفسير القرطبى١/٢٤.

ما يعمل عمل الفعل

- الصفة المشبهة
- التعجب
- نعم وبئس
- أفعل التفضيل

الصفة المشبهة:

– الصفة: هى ما دل على معنى وذات ، فكلمة حسن تدل على معنى وهو الحسن ، وتدل على ذات، وهو شخص اتصف بالحسن ، كما أن كلمة كريم تدل على معنى وهو الكرم، وعلى ذات، وهو إنسان اتصف بالكرم.

– المشبهة : تختلف الصفة المشبهة عن اسم الفاعل فى أنها ليست مثلها فى جريانها على أفعالها فى الحركات والسكنات. والمقصود بذلك أن اسم الفاعل يجرى مجرى فعله فى الحركات والسكنات أما الصفة المشبهة فقليلا ما تجرى على أفعالها فى الحركات والسكنات.

مثل:

يضرب	ضارب	(اسم فاعل)
٥/ ٥/ ٥	٥/ ٥/	٥/ ٥/
يكرم	كريم	(صفة مشبهة)
٥/ ٥/ ٥	٥٥/	٥/ ٥/

وأحيانا تجرى الصفة المشبهة على أفعالها فى الحركات والسكنات مثل:

يطهر	طاهر	(صفة مشبهة)
٥/ ٥/	٥٥/	٥/ ٥/

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فهى تشبه اسم الفاعل فى:

١- التذكير والتأنيث .

٢- التثنية والجمع

٣- تدخلها الآلف واللام.

أمثلة:

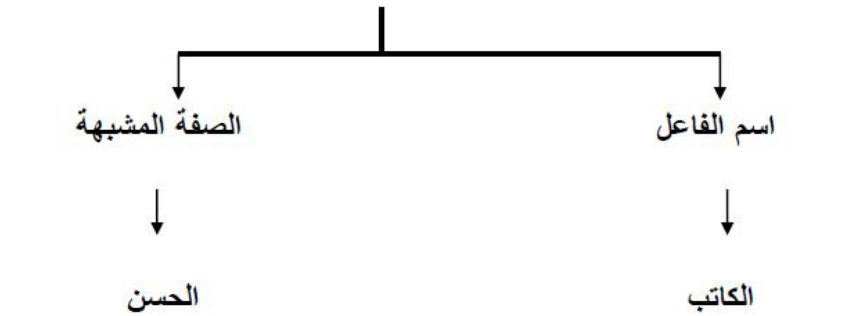
1- التذكير والتأنيث



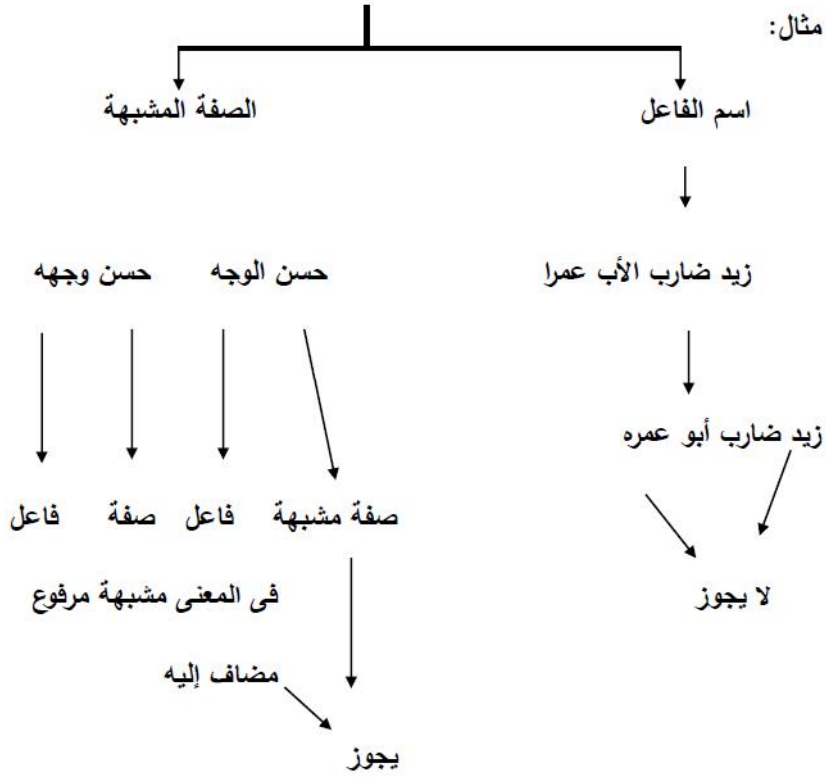
2- التثنية والجمع



3- الألف واللام



- علامة الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها بها:



– وهى تدل على الثبوت : أى المعنى المجرد لصاحبه على سبيل الاستقرار. **فالحسن والكرم فى قولنا**: أحمد حسن وعلى كريم معنيان ثابتان مستقران، الحسن **لأحمد والكرم لعلى**. ولو أردنا الحدوث لأتينا باسم الفاعل وليس بالصفة المشبهة ، **فقلنا** : حاسن وكارم ، فيدل ذلك على أن الوصف هنا ليس ثابتا ولا مستقرا.

ومنه وقوله تعالى: فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك أن يقولوا لولا أنزل عليه كنز أو جاء معه ملك إنما أنت نذير والله على كل شئ وكيل" أى بلغ ما أنزل إليك بصدر فسيح من غير التفات إلى استكبارهم واستهزائهم ، وعدل عن ضيق إلى ضائق ليدل على أنه ضيق عارض فى الحال غير ثابت.

يقول القرطبى: "**وقل**: "**ضائق** " **ولم** يقل ضيق ليشاكل "**تارك**" الذى قبله؛ ولأن الضائق عارض ، والضيق ألزم منه".

وعلى هذا المعنى قراءة الحسن وابن محيص قوله تعالى " إنك ميت وإنهم ميتون" مائت والمعنى على قراءة الجماعة وإنك وإياهم وإن كنتم أحياء فأنتم فى عداد الموتى؛ لأن ما هو كائن فكأن قد كان. **وقول** الفراء العرب تقول لمن لم يمت إنك مائت عن قليل ، ولا يقولون لمن مات هذا مائت، إنما يقال فى الاستقبال وكذا يقال هذا سيد قومه، فإذا أخبرت أنه سيسودهم قلت هو ساند قومه عن قليل.

– ولأن الصفة المشبهة فرع فى العمل على اسم الفاعل فإنه لا يجوز تقديم معمولها عليها ، كما أنها لا تعمل إلا فى سببى ، ولا يجوز أن تعمل فى أجنبى ، كما يجوز فى اسم الفاعل.

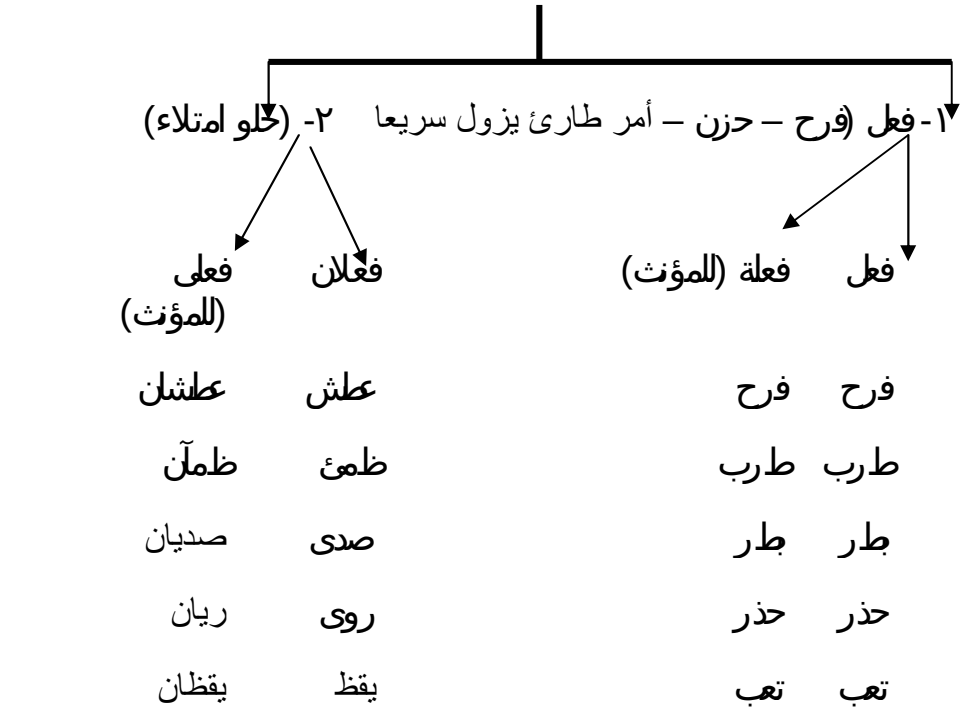
مثل:

اسم الفاعل	**الصفة المشبهة**
١- محمد منتظر عليا	**١- محمد حسن الوجه**
- محمد عليا منتظر	**(لا يجوز) محمد الوجه حسن**
٢- محمد منتظر ولده (سببى)	**٢- محمد حسن وجهه (سببى)**
- محمد منظر عليا (أجنبى)	**(لا يجوز) محمد حسن عليا (أجنبى)**

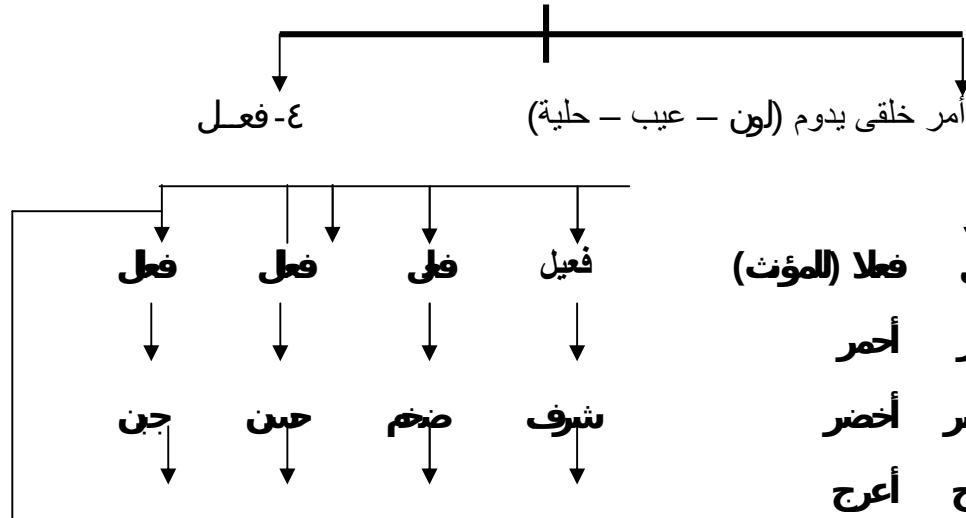
صوغ الصفة المشبهة:

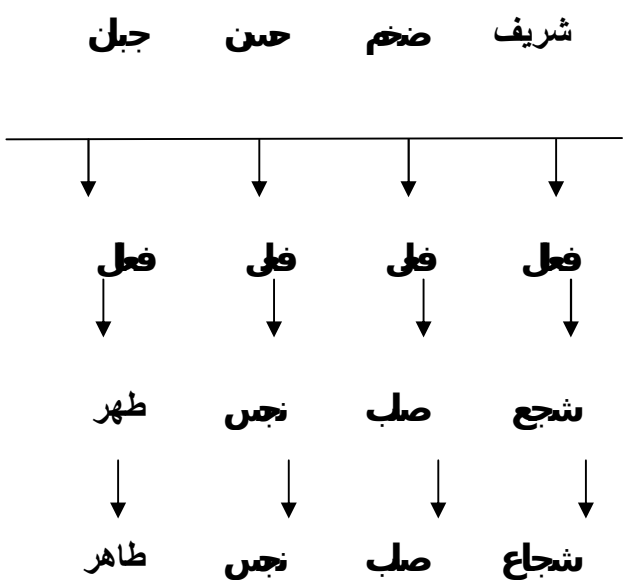
تصاغ الصفة المشبهة قياسا من مصدر الفعل الماضى الثلاثى اللازم المتصرف.

أشهر الصيغ والأوزان القياسية للصفة المشبهة



أشهر الصيغ والأوزان القياسية للصفة المشبهة





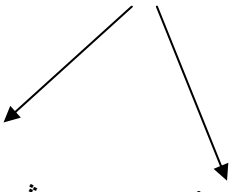
إعمال الصفة المشبهة :

الصفة المشبهة مشتقة من الفعل الثلاثى اللازم ، ومن ثم فالأصل فيها أن تعمل عمل فعلها ، فترفع فاعلا ، ولا تنصب مفعولا به لكنها خالفت ذلك الأصل وشابهت اسم الفاعل المتعدى لواحد ، وبذلك فإنها ترفع فاعلا، وقد تنصب معمولا لكنه لا يسمى فى هذه الحالة مفعولا به، بل يسمى "الشبيه بالمفعول به".

وذلك لأن النحاة لا يساوون بينالعوامل ، فيكف يعتبر المعمول هنا مفعولا به، وفعل الصفة المشبهة فعل لازم لا ينصب مفعولا به فلذلك يقال فى إعرابه، منصوب على التشبيه بالمفعول به" ولا تنصب الصفة المشبهة هذا الشبيه إلا بشرط اعتمادها ، وذلك أن يسبقها شئ تعتمد عليه كالاستفهام أو المبتدأ أو الناسخ ، مثلما يشترط فى اسم الفاعل .

مثل :

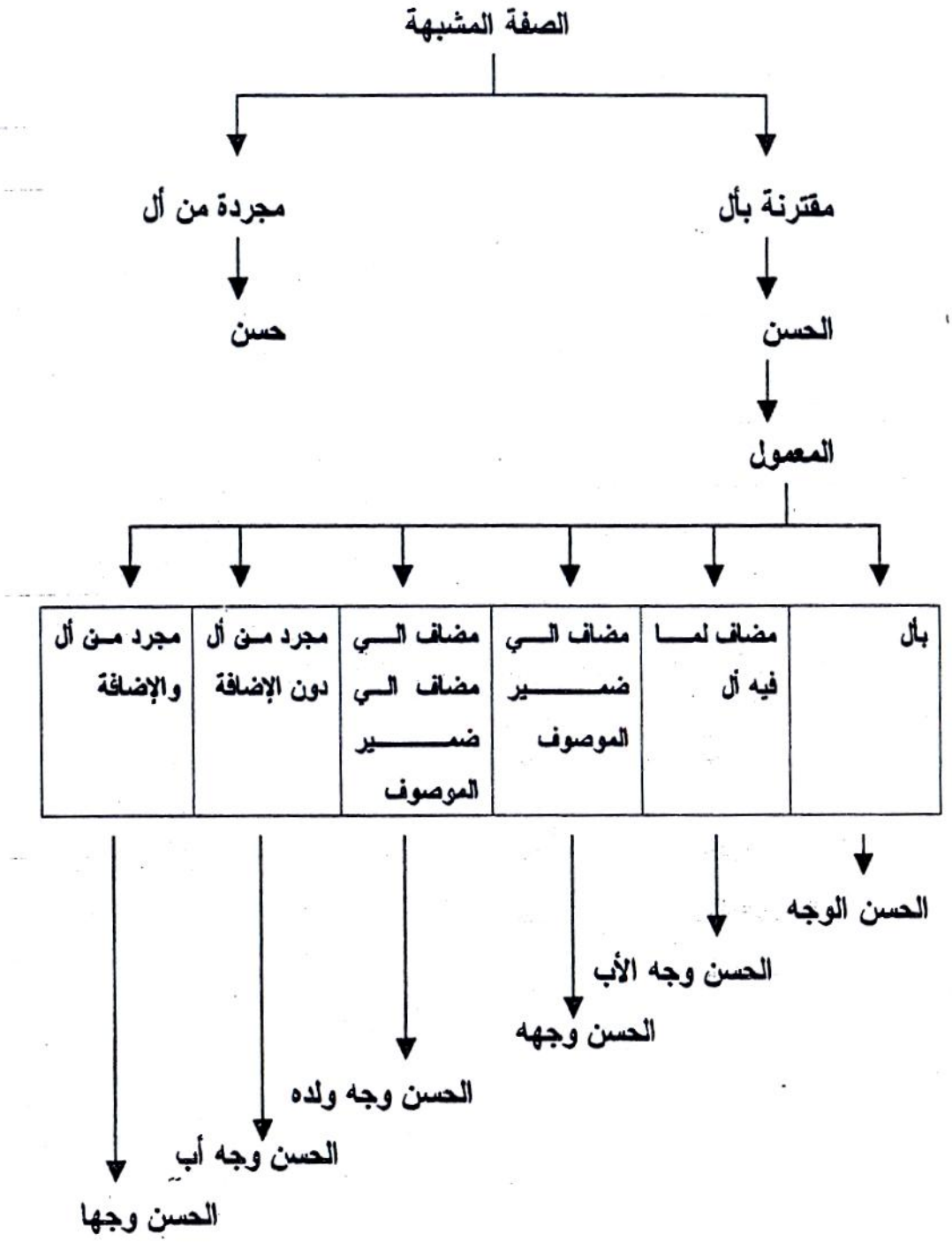
إنما يفوز برضا الناس الكريم الطبع



صفة مشبهة

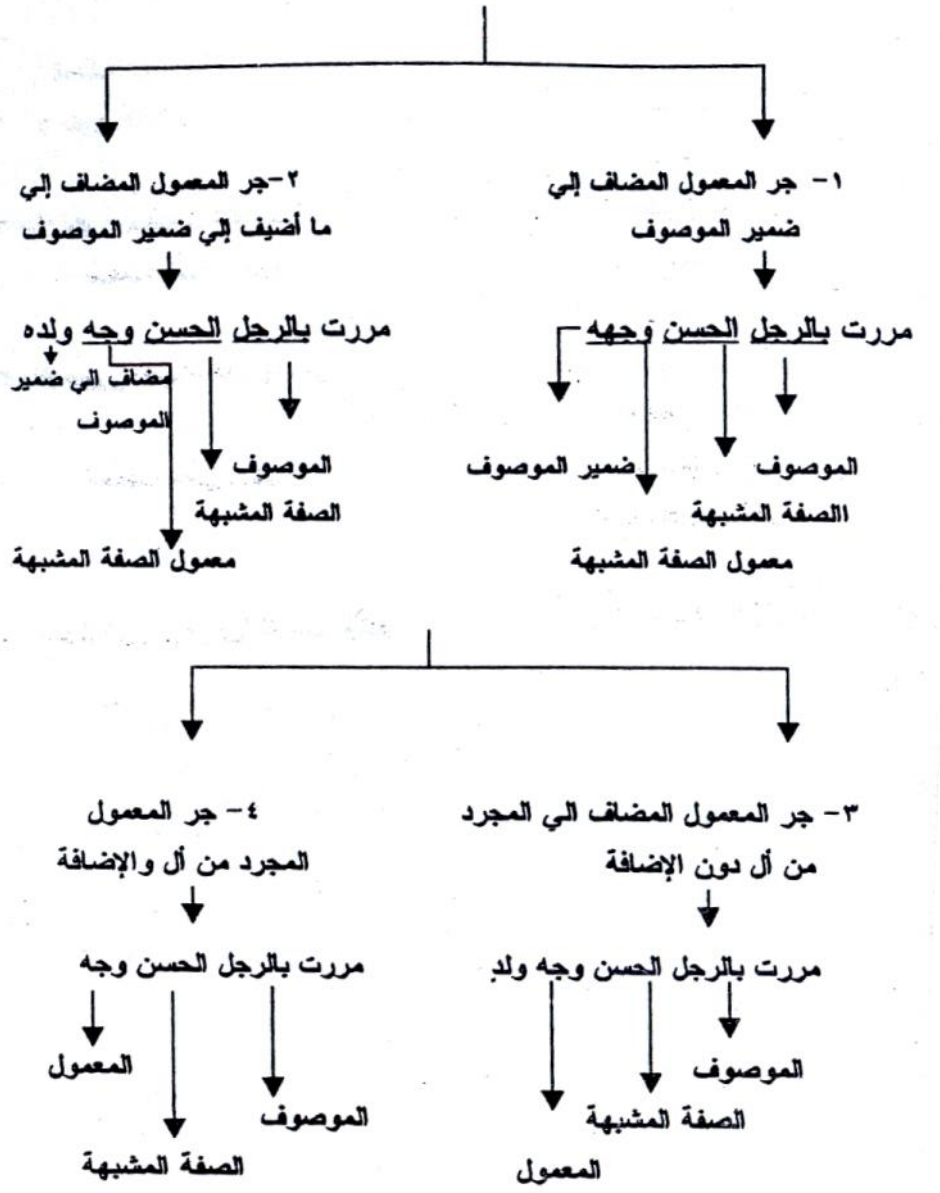
شبيه بالمفعول به

منصوب


الصفة المشبهة
مقترنة بأل
مجردة من أل
الحسن
حسن
المعمول
بأل
مضاف لما فيه أل
مضاف الي ضمير الموصوف
مضاف الي مضاف الي ضمير الموصوف
مجرد من أل دون الإضافة
مجرد من أل والإضافة
الحسن الوجه
الحسن وجه الأب
الحسن وجهه
الحسن وجه ولده
الحسن وجه أب
الحسن وجها

والحالات الست السابقة للمعمول تأتي مع الصفة المشبهة المجـردة مـن الألـف واللام ، فيكون هناك اثنتا عشرة صورة ، والمعمول في كـل واحـدة مـن هـذه المسائل المذكورة إما أن يرفع أو ينصب أو يجر ، فيكون لدينـا سـت وثلاثـون صورة ، كلها جائزة إلا أربع صور هي :

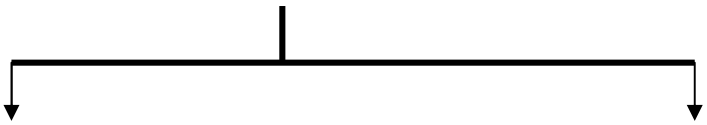
المسائل الممتنعة إذا كانت الصفة المشبهة بألـ



الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل

هناك فروق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل تتمثل فيما يلى:

أشهر الصيغ والأوزان القياسية للصفة المشبهة



الصفة المشبهة	اسم الفاعل
١- لا تكون إلا للحال	**يكون للماضى وللحال وللاستقبال**
٢- لا يكون معمولها إلا سببيا	**يكون معموله سببيا وأجنبيا**
محمد حسن وجهه	**محمد منتظر والده**
٣- لا يجوز تقديم معمولها عليها	**يكون معموله مؤخرا عنه ومقدما عليه**
محمد حسن وجهه	**محمد منتظر عليا**
	محمد عليا منتظر
٤- يجوز فى مرفوعها النصب والجر	**لا يجوز فى مرفوعه إلا الرفع**

التعجـب

التعجب شعور ينتاب الإنسان للاندهاش والاستغراب أو الانبهار

وله أساليب تنحصر فى نوعين:



١-سماعى ٢- قياسى

١- السماعى مثل:

لله در فلان

كقول القائل :

درك أى جنة خائف ومتاع دنيا أنت للحدثان

ومنها: يا لك أو ياله أو يالى

كقول الشاعر:

فيالك بحرا لم أجد فيه مشربا وإن كان غيرى واجدا فيه مسبحا

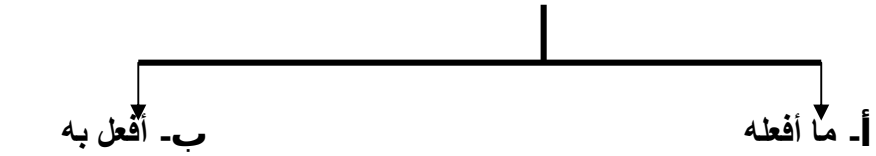
ومنها عجب وعجب كما فى قول الشاعر:

أظلوم قومى سامنى أم نوواظلعنا إن يظلعنوا فعجيب عيش من قطنا

ومنه الاستفهام التعجبى كقوله تعالى: " تكفرون بالله وكنت أمواتا فأحياكم" ومنها :سبحان

٢- القياسى:

وله صيغتان قياسيتان هما:



أ- ما أفعله :

مثل: ما أحسن محمدا

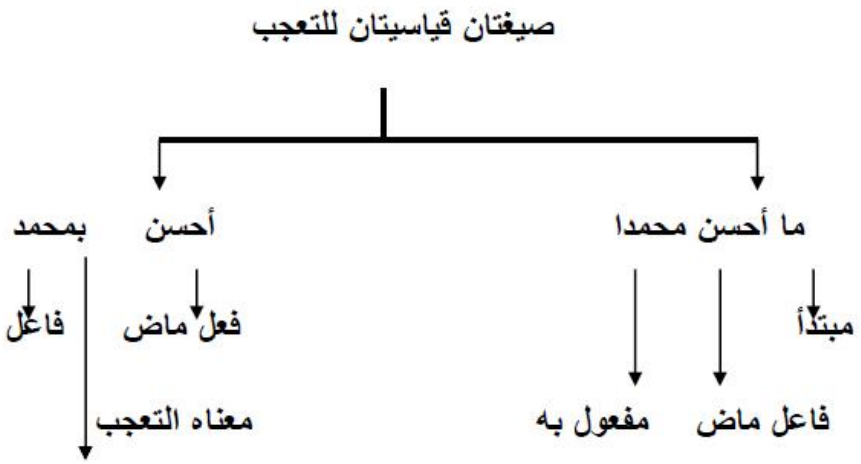
فما مبتدأ ، وهى نكرة تامة عند سيبوية . وأحسن: فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على ما ومحمدا مفعول أحسن. والجملة خبر عن ما

والتقدير : شئ أحسن محمدا، أى جعله حسنا.

ب- أفعل به : مثل أحسن بمحمد

فأحسن فعل أمر، ومعناه التعجب ، لا الأمر ، وفاعله المجرور بالباء والباء زائدة.

أمثلة:



والفعال ضمير الباء زائدة

مستتر عائد على ما

يجوز حذف المتعجب منه، وهو المنصوب بعد أفعل ، والمجرور بالباء بعد أفعل إذا دل عليه دليل.

مثل حذف المنصوب بعد أفعل قول الشاعر:

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا بكاء على عمرو وما كان أصبرا

والتقدير: وما كان أصبرها، فحذف الضمير"ها" وهو المنصوب بعد أفعل .

ومثل حذف المجرور بالباء بعد أفعل قوله تعالى:

"أسمع بهم وأبصر"

والتقدير- والله أعلم – وأ[صر بهم ، فحذف "بهم" لدلالة ما قبله عليه.

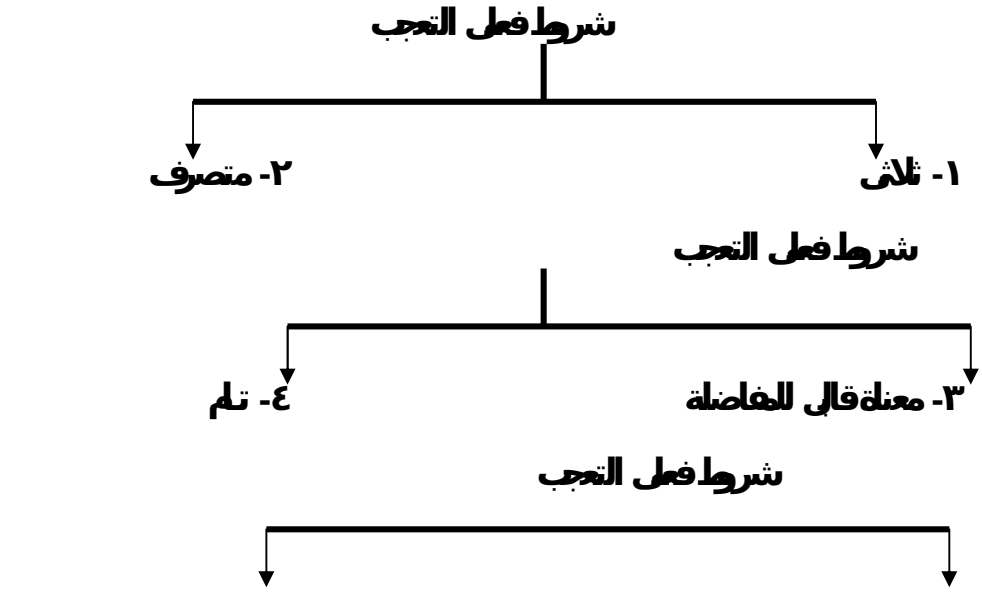
وكذلك قول الشاعر:

فذلك إن يلق المنية يلقها حميدا وإن يستغن يوما فأجدر

أى فأجدر به: فحذف المتعجب منه بعد "أفعل" وإن لم يكن معطوفا على أفعل مثله وهو شاذ.

– لا يتصرف فعلا التعجب ، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة ، فلا يستعمل من "أفعل" غير الماضى ، ولا من "أفعل" غير الأمر.

– يشترط فى الفعل الذى يصاغ منه فعلا التعجب سبعة شروط:



- يشترط فى فعلى التعجب شروط هى:

١- أن يكون ثلاثيان فلا يبنيان مما زاد على ثلاثة أحرف نحو: زلزل ، واطلاق ، استعلم.

٢- أن يكون متصرفا، فلا يبنيان من فعل غير متصرف كنعم وبئس وعسى وليس.

٣- أن يكون معناة قابلا للمفاضلة ، فلا يبنيان من مات وفنى.

٤- أن يكون تاما، فلا يبنيان من الأفعال الناقصة نحو كان وأخواتها.

٥- أن لا يكون منفيا .

٦- أن لا يكون الوصف منه على أفعل نحو أسود وأحول وأعور.

٧- أن لا يكون مبنيا للمجهول نحو: ضرب أحمد ، فلا يقال: ما أضرب أحمد.

فإن قيل فقد جاء فى الكتاب العزيز (ومن كان فى هذه أعمى فهو فى الآخرة أعمى وأضل سبيلا) قيل يحتمل ذلك أمرين.

١- أن يكون من عمى القلب وإليه يتسب أكثر الضلال.

٢- أن يكون من عمى العين ولا يؤاد به التفضيل ، ولكنه أعمى كما كان فى الدنيا كذلك، وهو فى الآخرة أضل سبيلاز

*** التعجب مما لم يستوف الشروط:**

يتعجب من الأفعال التى لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه، وبأشد ونحوه وينصب مصدر ذلك الفعل غير المستوفى للشروط بعد أفعل ، مفعولا" ويجر بعد أفعل بالباء.

أمثلة: ما أشد دحرجته

ما أشد استخراجه

أشدد بدحرجته

أشدد باستخراجه

ما أقبح عوره

أقبح بعورة

ما أشد حمرته

أشدد بحمرته

ما أشد كون أحمد صديقا

أشدد بكون أحمد صديقا

ما أفظع موت على

أفظع بموت على

*** وإذا ورد مسموعا بناء فعل التعجب من أفعل لم تستوف الشروط حكم عليه بالندرة ، ولا يقاس على ما سمع منه.**

وذلك كقولهم : "ما أخصره من اختصر"

↓

- فعل زائد على ثلاثة أحرف

- فعل مبنى للمجهول

قولهم : ما أحمقه من حمق

↓

فعل الوصف منه على أفعل ← أحمق

وقولهم : ما أغساه ، وأغس به من عسى

↓

- فعل غير متصر

*لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه فلا تقول:

محمدا ما أحسن

ما محمدا أحسن

بمحمد أحسن

* ويجب وصله بعامله؛ فلا يفصل بينهما بأجنبى ، فلا تقول:

ما أحسن الدرهم معطيك ـــــ فى ما أحسن معطيك الدرهم

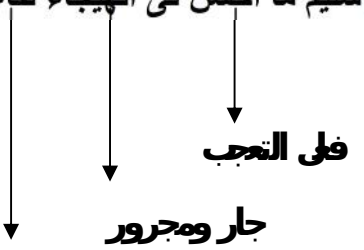
- ولا فرق فى ذلك بين المجرور وغيره ؛ فلا تقول:

ما أحسن بمحمدا مارا ـــــ فى ما أحسن مارا بمحمد

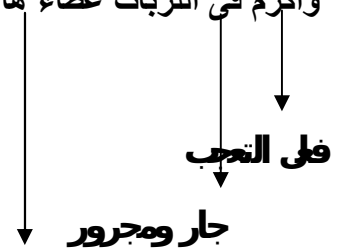
- ولا: ما أحسن عنك جالسا ـــــ فى ما أحسن جالسا عنك

- فإن كان الظرف أو الجار والمجرور معمولا لفعل التعجب ، ففى جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف ، والمشهور جوازه. **ومما** ورد فيه الفصل فى النثر قول عمر بن معد يكرب:

" لله در بنى سليم ما أحسن فى الهيجاء لقاء ها



وأكرم فى اللزبات عطاء ها

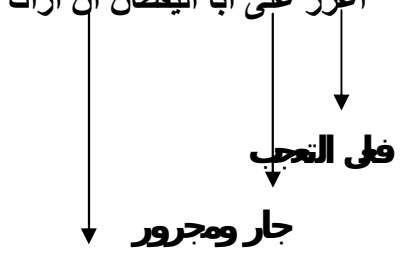


وأثبت فى المكرمات بقاء ها



- وقول على – كرم الله وجهه- وقد مر بعمار فمسح التراب عن وجهه:

"أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا"



المصدر المؤول فاعل لفعل التعجب

– مما ورد منه النظم قول بعض الصحابة – رضى الله عنهم:

وقال نبى المسلمين تقدموا

وأحبب إلينا أن تكون المقدما

والشاهد فيه : قوله "إلينا" حيث فصل به بين فعل التعجب " أحبب " وفاعله وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله (أن تكون مقدما). وهذا الفاصل معمول لفعل التعجب ، وذلك جائز .

- وقوله :

خليلى ما أخرى بذى اللب أن يرى صبورا ولكن لا سبيل إلى الصبر

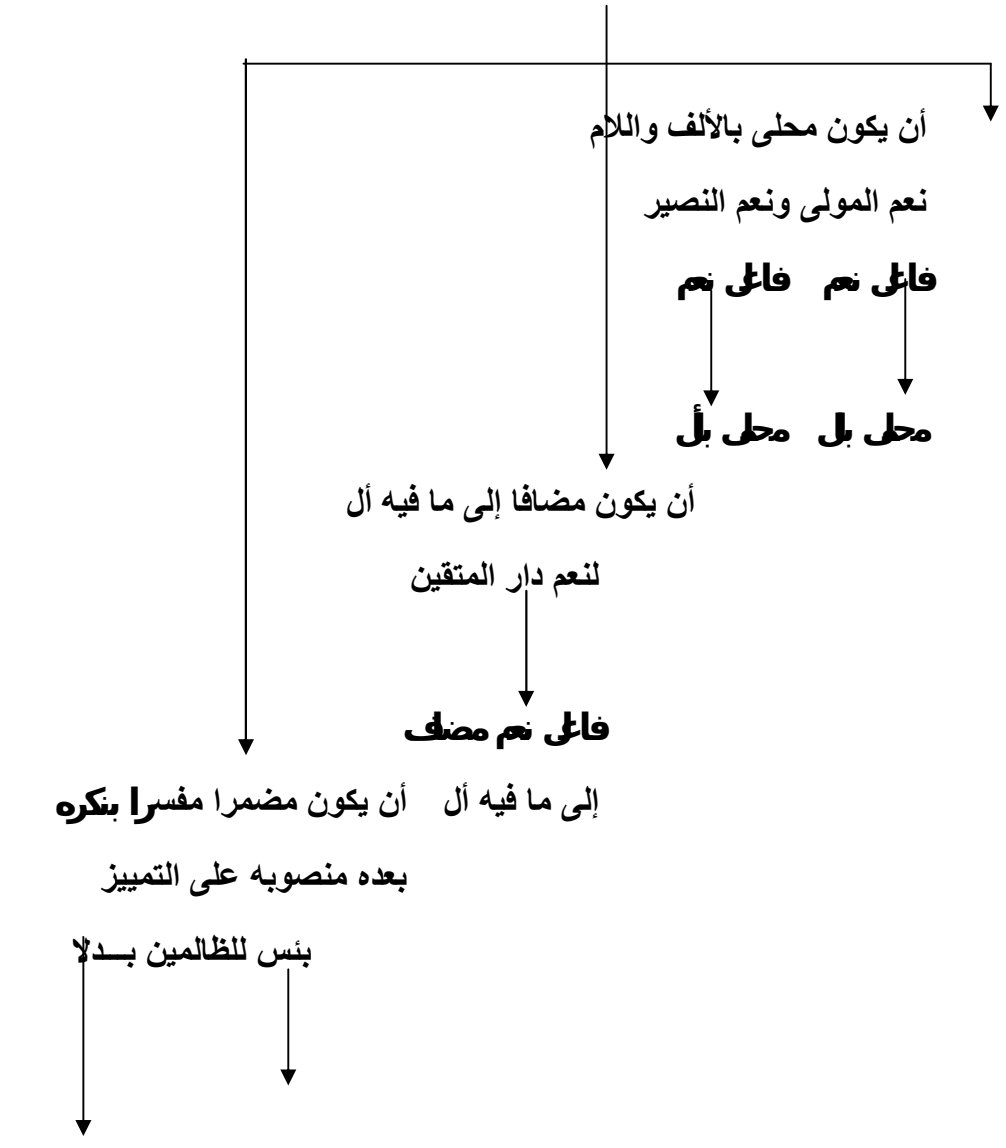
الشاهد فيه: "بذى اللب " حيث فصل به بين فعل التعجب وهو أحرى ومفعوله، وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله ، وهذا الفاصل جار ومجرور متعلق بفعل التعجب ، وذلك جائز .

نعم وبئس وما جرى مجراهما

* نعم وبئس فعلان ؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما ، مثل:

نعمت المرأة وفاء ، وبئست المرأة سماح

ـ وهذان الفعلان لا يتصرفان ، فلا يستعمل منهما غير الماضى ، ولابد لهما من مرفوع هو الفاعل ، وهو على ثلاثة أقسام:



بها ضمير مستتر

يفسره بدلا نكره منصوبه

على التمييز

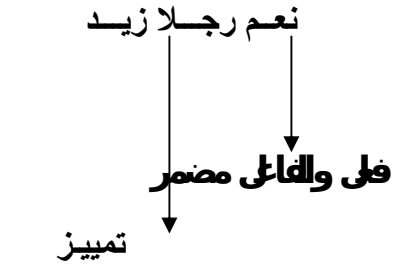
– ويجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل مثل:

نعم الرجل فارسا زيد "

– ولا يجوز الجمع بينهما إن لم يفد التمييز مثل:

نعم الرجل رجلا زيد

– فإن كان الفاعل مضمرا ، جاز الجمع بينه وبين التمييز مثل:



• تقع ما بعد نعم وبئس فتقول : نعم ما أو نعما وبئس ما

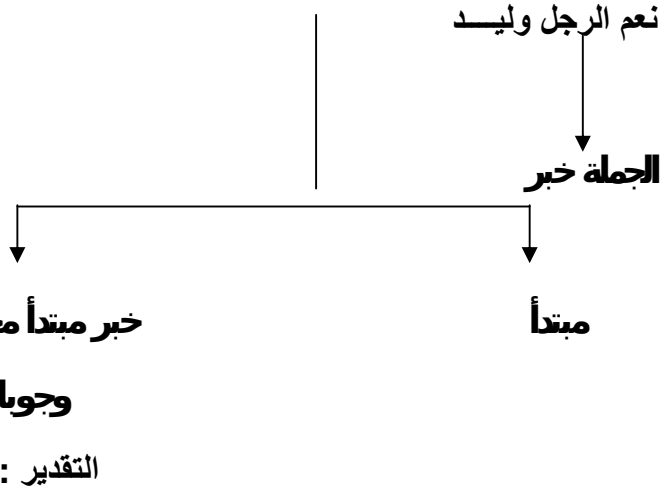
قال تعالى : "إن تبدوا الصدقات فنعما هى"

وقال تعالى: "بئسما اشتروا به أنفسهم"

• يذكر بعد نعم وبئس وفاعلهما اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم وعلامته أن يصلح لجعله مبتدأ ، وجعل الفعل والفاعل خبرا عنه ، مثل:

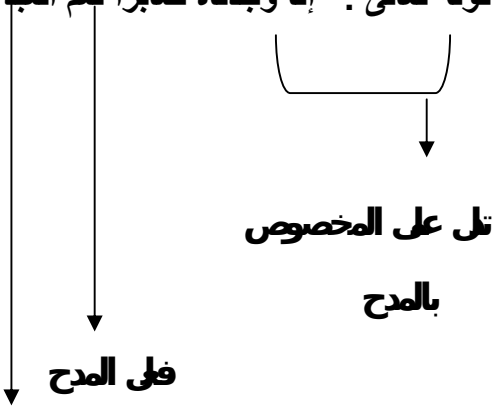
- نعم الرجل سمير
- بئس الرجل توفيق
- نعم ولد الجار صاديق
- بئس ولد الجار حسن
- نعم رجلا عباس
- بئس رجلا علي

إعراب المخصوص بالمدح أو الذم

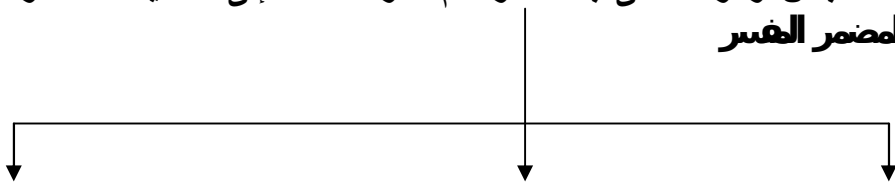


- إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره أخرا ملى:

قوله تعالى : "إنا وجدناه صابرا نعم العبد إنه أواب" أى : نعم العبد أيوب



- **تستعمل ساء فى الذى استعمال بئس ، فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلا لبئس وهو المحلى بالألف واللام ، والمضاف إلى ما فيه الألف واللام والمضمر المفسر**



ساء الرجل لطيف **ساء ولد الصديق محمد** **ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا**

- **يجوز من كل فعل ثلاثى أن يبنى فعل على فعل لقصد المدح أو الذم، ويعامل معاملة نعم وبئس فى جميع ما تقدم لهما من الأحكام، مثل:**

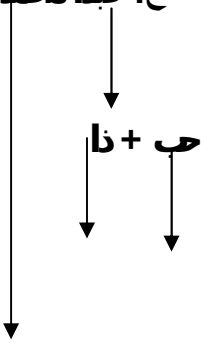
شرف الرجل منصور

لؤم الرجل بكـر

شرف ولد الزميل سمير

شرف رجلا سميــر

- **يقال فى المدح: حبذا محمد " ، وفى الذم : لا حبذا محمد**



فعل فاعل

مبتدأ خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو محمد

- لا تغير ذا لتغير المخصوص ، بل يلزم الإراد والتذكير، وذلك أنها أشبهت المثل ن والمثل لا يغير ، فكما تقول :

"الصيف ضيعت اللبن "

للمذكرات والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ ، تقول:

حبذا محمد

والمحمدان

والمهندان

والمحمدون

والهندات

فلا تخرج "ذا" عن الإفراد والتذكير ، ولو خرجت لقيل :

حبذى سعاد

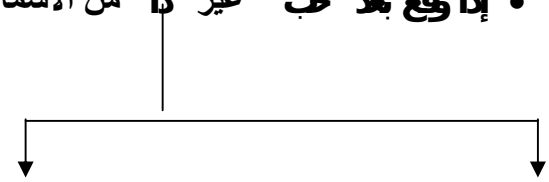
حبذا المحمدان

حبتان الهندان

حب أولئك المحمدون

حب أولئك الهندات

- **إذا وقع بعد "حب " غير "ذا" من الأسماء جاز فيه وجهان:**



الرفع بحب	**الجر بباء زائدة**
حب محمد	**حب بمحمد**

*** إن وقع بعد "حب" "ذا" وجب فتح الحاء ؛ فتقول "حب ذا" وإن وقع** بعدها غير **"ذلك"** جاز ضم الحاء وفتحها؛ **فتقول : "حب محمد" و "حب محمد".**

أفعل التفضيـــل

يصاغ التفضيل على وزن أفعل من الأفعال التى يجوز التعجب منها – للدلالة على التفضيل – وما يتمتع بناء فعل التعجب منه يمتنع بناء أفعل التفضيل منه. وشذ هو أخصر من كذا من اختصر وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبنى للمفعول.

وقالوا:

أسود من حلك الغربا ، وأبيض من اللبن

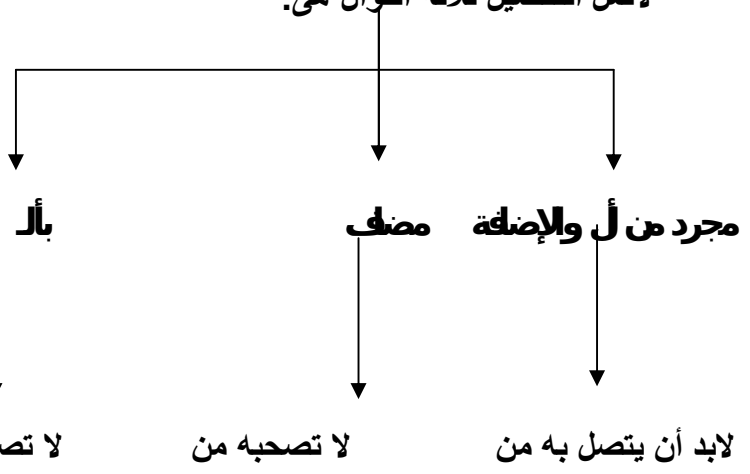
فبنوا أفعل التفضيل –شذوذا – من فعل الوصف منه على أفعل

ويتوصل إلى التفضيل من الأفعال التى لم تستكمل الشروط بما يتوصل به فى التعجب لكن المصدر ينتصب فى باب التعجب بعد أشد مفعولا وهنا ينتصب تمييزا.

مثل: هو أشد استخراجـا من محمـد

أفعل التفضيل تمييز منصوب

*** لأفعل التفضيل ثلاثة أحوال هى:**

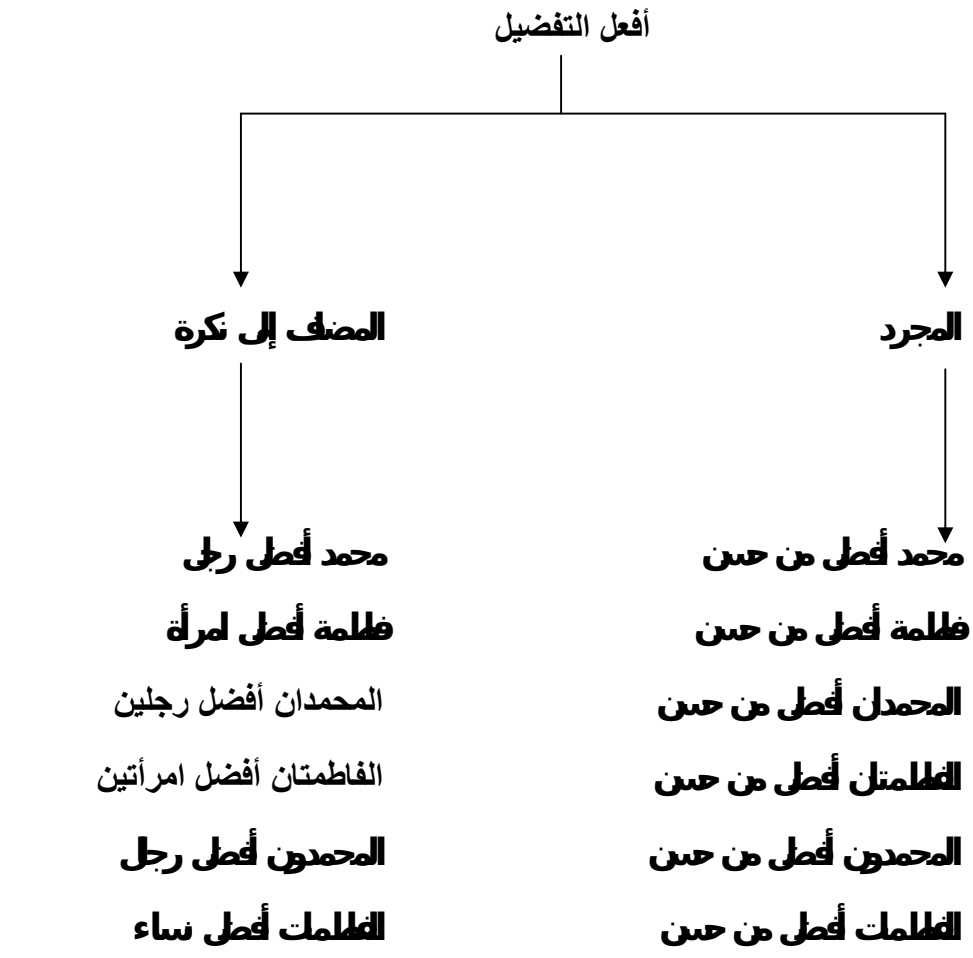


لفظا أو تقديرا

محمد أفضل من علي

" أنا أكثر منك مالا"

* يلزم أفعل التفضيل المجرد الإفراد والتذكير، وكذلك المضاف إلى نكرة مثل:



- ويطابق أفعل التفضيل إذا كان بأل ما قبله فى الأفراد والتذكير وغيرهما فتقول:

محمد الأفضل

المحمدان الأفضلان

المحمدون الأفضلون

فاطمة الفضلى

الفاطمتان الفضليان

الفاطمات الفضليات

الفضلى

- ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله ؛ فلا تقول:

المحمدون الأفضل

ولا

المحمدان الأفضل

ولا

فاطمة الأفضل

ولا

الفاطمتان الأفضل

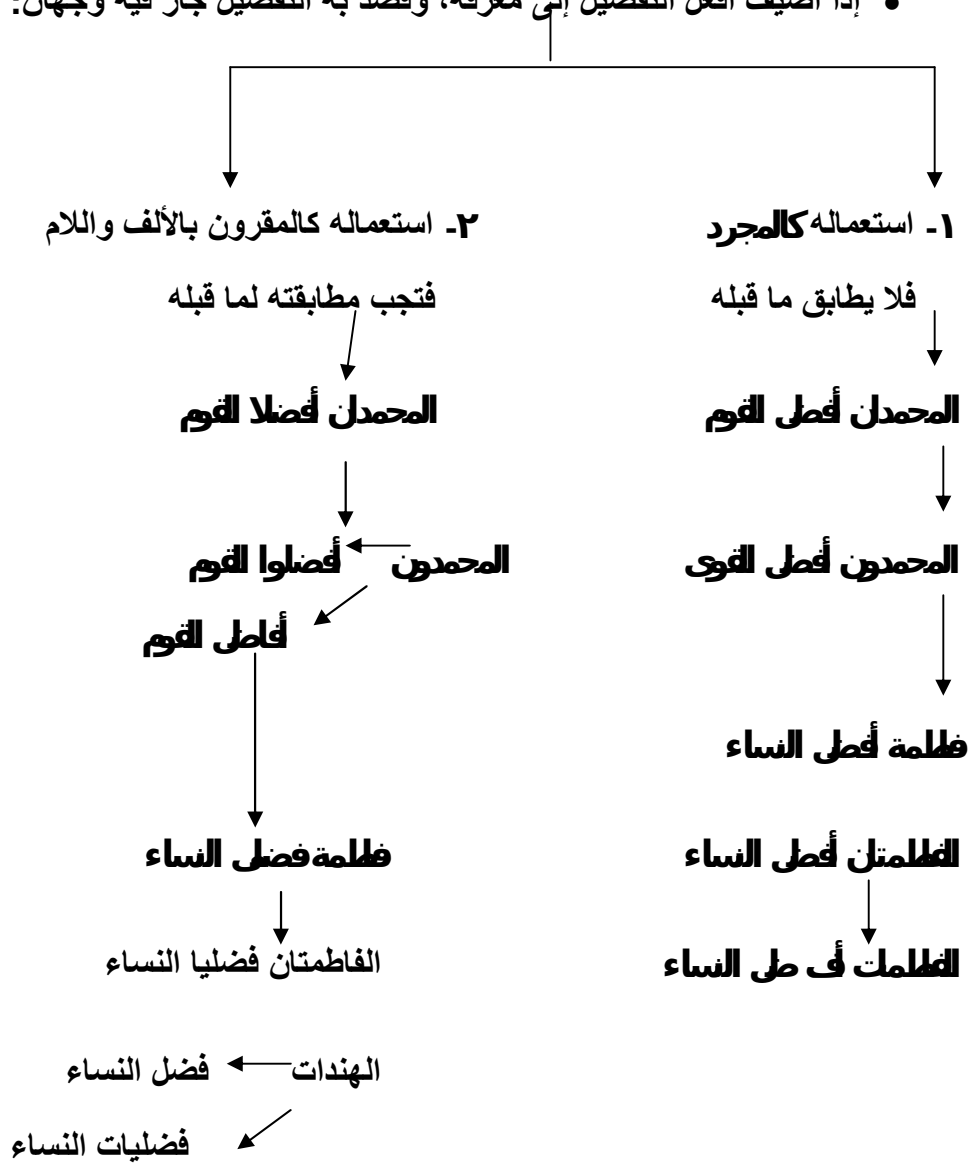
ولا

الفاطمات أفضل

- ولا يجوز أن تقترن به "من" ؛فلا تقول:

محمد الأفضل من علي

- إذا أضيف أفعل التفضيل إلى معرفة، وقصد به التفضيل جاز فيه وجهان:



- وقد ورد الاستعمالان فى القرآن الكريم :

فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى : "ولتجدنهم أحرص الناس على حياة" ومن استعماله مطابقا قوله : "وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها".

وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم "ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى منازل يوم القيامة : أحسانكم أخلاقا، الموطئون أكنافا ، الذين يألفون ويؤلفون.

والذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة ، ولهذا عيب على أبى العباس ثعلب النحوى صاحب الفصيح فى قوله : "فاخترنا أفصحهن" قالوا : فكان ينبغى أن يأتى بالفصحى فيقول : فصحاهن".

فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة ، كقولهم: "الناقص والأشج أعدلا بنى مروان "أى: عادلا بنى مروان . أى : عادلا بنى مروان .

- قيل: ومن استعماله صيغة أفعل لغير التفضيل قوله تعالى: "وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه" ، وقوله تعالى: "ربكم أعلم بكم "أى : وهو هين عليه ، وربكم عالم بكم .

وقوله الشاعر :

وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن

بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

أى : لم أكن بعجلهم

وقول الشاعر :

إن الذى سمك السماء بنى لنا

بيتا دعائمه أعز وأطول

أى : دعائمه عزيزة طويلة ، ولا ينقاس على ذلك .

- إذا كان أفعل التفضيل مجردا جئ بعده بمن جارة للمفضل عليه مثل:

محمد أكرم من على

ومن ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف؛ فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام ، أو مضافا إلى اسم استفهام ، فإنه يجب – حينئذ – تقديم من ومجرورها مثل:

ممن أنت خير ؟

من أيهم أنت أفضل ؟

من ولد أيهم أنت أفضل ؟

- وقد ورد التقديم شذوذا فى غير الاستفهام كقول الشاعر:

فقالت لنا : أهلا وسهلا وزودت

جنى النحل بل ما زودت منه أطيب

والتقدير: بل ما زودت أطيب منه

وقول ذى الرمه يصف نسوة بالسمن والكسل :

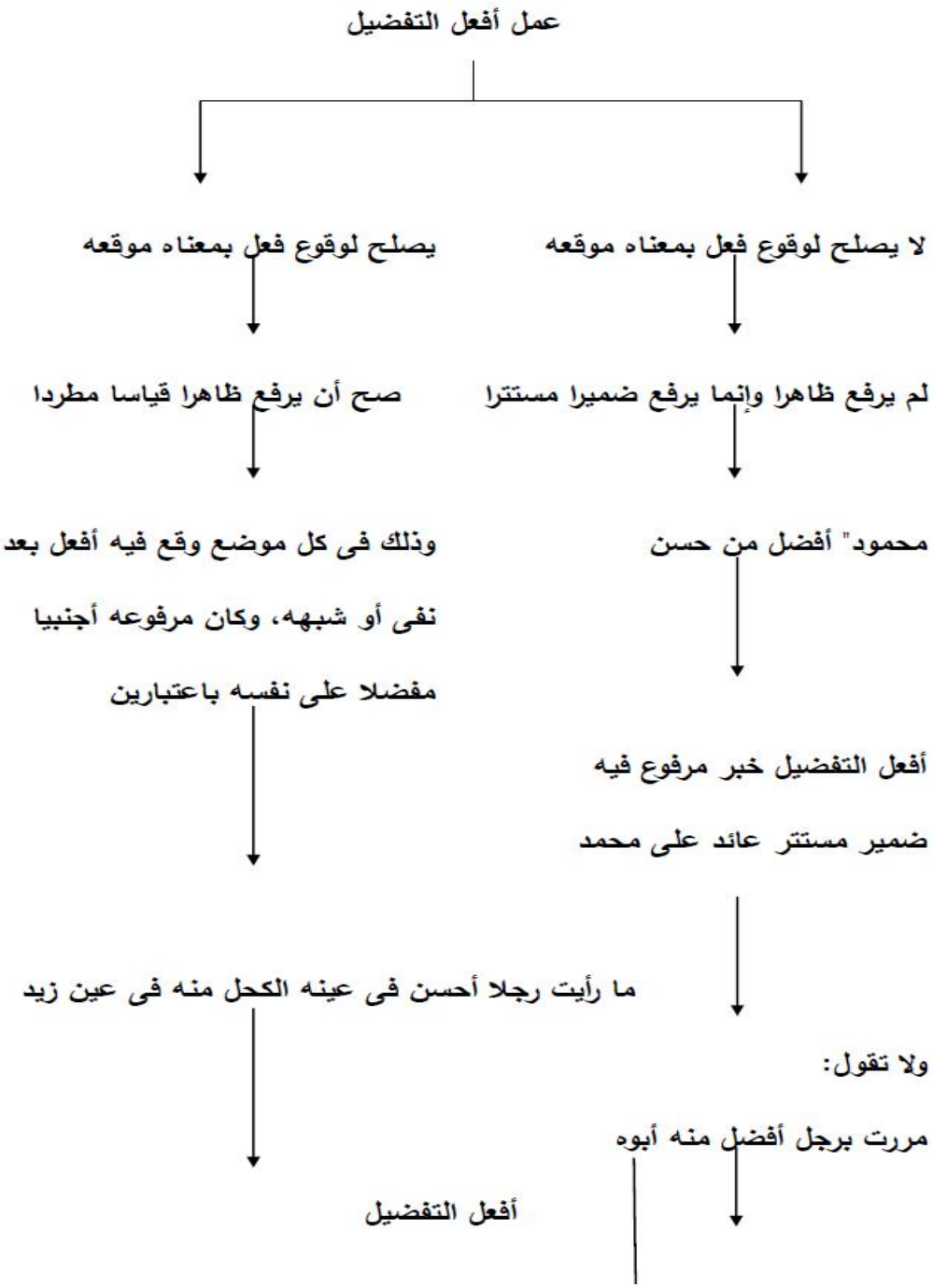
ولا عيب فيها غير أن سريعها قطوف وأن لا شئ منهن **أكسل**

التقدير: **وأن لاشئ أ**:سل منهن.

وقوله:

إذا سايرت أسماء يوما ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملح

التقدير : فأسماء أملح من تلك الظعينة


عمل أفعل التفضيل
لا يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه
يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه
لم يرفع ظاهرا وإنما يرفع ضميرا مستترا
صح أن يرفع ظاهرا قياسا مطردا
محمود" أفضل من حسن
وذلك فى كل موضع وقع فيه أفعل بعد نفى أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين
أفعل التفضيل خبر مرفوع فيه
ضمير مستتر عائد على محمد
ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد
ولا تقول:
مررت برجل أفضل منه أبوه
أفعل التفضيل

أفعل التفضيل مرفوع بأحسن لصحة

مجرور وقوع فعل بمعناه

اسم مرفوع بأفضل

ما رأيت رجلا يحسن فى عينه

الكحل كزيد

ومثله قوله صلى الله عليه وسلم:

"ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة"

أفعل التفضيل مرفوع بأحب

المحتويات

المقدمة: ١
تعدي الفعل ولزومه ٣
التنازع في العمل ١٣
الاشتغال ١٧
المفعول المطلق ٢٣
المفعول له ٢٩
المفعول فيه (الظرف) ٣٣
المفعول معه ٣٧
الاستثناء ٣٩
إعراب لا سيما ٥٢
الباب الأول: باب الحـــــال ٥٦
الباب الثاني: باب التمييز ٨٣
الباب الثالث: بَابُ الجَرِّ ٩٢
إعمال المصدر ١٧٦
عمل اسم المصدر ١٩١
إعمال اسم الفاعل ١٩٤
إعمال اسم المفعول ٢٠٠
مصطلحات العمل ٢٠٢

في التراث النحوى العربى ٢٠٢
ما يعمل عمل الفعل ٢١٥
الصفة المشبهة:..... ٢١٦
التعجب..... ٢٢٦
نعم وبئس وما جرى مجراهما..... ٢٣٥
أفعل التفضيل..... ٢٤٢